

# التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن

**2017 – 1999**

# Political Development and Its Impact on the Political Stability in Jordan

**1999 -2017**


**اعداد الطالب**

**ناصر نايف حديثه الخريشا**

**إشراف**

**الدكتور أحمد عارف الكفارنة**


**قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية**


**قسم العلوم السياسية**

**كلية الآداب والعلوم**

**جامعة الشرق الأوسط**


**آب ، 2017**

# تفويض

أنا الطالب ناصر نايف حديثه الخريشا أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : ناصر نايف حديثه الخريشا

التاريخ: 20 / 8 / 2017

التوقيع:

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن 1999 – 2017 "، وأُجيزت بتاريخ 20/ 8/ 2017.

- أعضاء لجنة المناقشة: –

أ. الدكتور محمد بني عيسى رئيسًا التوقيع........

ب. الدكتور أحمد عارف الكفارنة مشرفاً التوقيع........

ج. الدكتور مصطفى عبد الحكيم العدوان ممتحنًا خارجيًا التوقيع........

## الشكر والتقدير

تم بعون من الله وتوفيقه.. الانتهاء من هذا الجهد الأكاديمي، وأنتهز هذه الفرصة للتقدّم بخالص الشكر ووافر العرفان وعظيم الامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور أحمد عارف الكفارنة الذي أحاطني برعايته واهتمامه طيلة فترة إعداد هذه الدراسة، وكان لنصائحه القيّمة الدور الكبير في إتمام هذا العمل وإخراجه بالصورة التي عليها.

وأتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين شيئاً كثيراً في قراءة الرسالة ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة، وإلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، أقدم الشكر والعرفان لما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة من جانب البحث العلمي. وأتقدم بالشكر لعمادة الدراسات العليا، وإلى رئاسة جامعة الشرق الأوسط، وإلى كل من أسدى إليّ نصيحة، أو قدّم لي معلومة تخصّ الدراسة وتخدمها، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والرفعة.

ناصر نايف حديثه الخريشا

# الإهداء

## أهدي هذا العمل الأكاديمي

- إلى وطنيّ.. الأردن الحبيب.......القلعة الزاهية.... عرين الهواشم.....
- إلى سيدي.. جلالة الملك المفدّى...باني نهضة الأردن....وراعي العلم..... سليل العترة الطاهرة .. كبير الأشراف ..
- إلى روح والدي.. شجرة الطيب والحنان... وعنوان المحبة والكبرياء... معلمي الأول.. شيخي الزاهد ,, رمزي الأعلى في العلم والكرم والسياسة ... قائدي نحو المعرفة.. كل حبة من ثراك الطاهر لها في النفس عبق تسمو به الروح ..
- إلى روح والدتي منبع الطيبة... من احاطتني بالحب والحنان .. وسهرت الليالي كي تجدني بأفضل حال ... لي شرف تعفير جبيني بأريج ثراها الطاهر ..
- إلى عضدي .. سندي .. أخي الشايش الذي تعملت منه الكثير من أمور الحياة .. صاحب المنارة العالية .. والنفس الطيبة .. والروح الوثابة ...
- إلى النشامى الغيارى من أبناء الشعب....
- إلى كل من قدم لي المساعدة والعون...

## أهدي جهدي المتواضع

ناصر نايف حديثه الخريشا

# قائمةالمحتويات

**منهجية الدراسة ( الطريقة والإجراءات )**



**الفصل الثاني**

**مرتكزات الاستقرار السياسي في الأردن**



**الفصل الثالث**

**تحديات التنمية السياسية في الأردن**



**الفصل الرابع**

**دور النظام السياسي الأردني في التنمية السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي**

الفصل الخامس

الخاتمة

مناقشة النتائج والتوصيات

**التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن**

**1999 – 2017**

**إعداد الطالب**

**ناصر نايف حديثه الخريشا**

**أشراف الدكتور**

**أحمد عارف الكفارنة**

**الملخص**

هدفت الدراسة التعرف على مفهوم التنمية السياسية بمعناها الواسع، ومدى ارتباطها بالاستقرار السياسي، والتعرف على واقع التنمية السياسية في الأردن، والدور الذي يلعبه النظام السياسي في إحداث التحولات السياسية المطلوبة، وبيان التحديات التي تواجه عملية التنمية والإصلاح السياسي، وتقديم المقترحات المناسبة لحلها.

وقامت الدراسة على فرضية مفادها: إن صانع القرار الإردني استطاع توظيف مقومات القوة البشرية التي يمتلكها الأردن في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال الشروع باجراء عمليات التنمية، مما جعلها تجربة متميزة ناجحة في المنطقة العربية، نتيجة لما أفرزته من آليات التفاعل بين التنمية السياسية وعملية الاستقرار السياسي.

وقد أستخدمت الدراسة مقاربة منهجية مركبة تتكون من : منهج تحليلي يدرس ويحلل تأثير التنمية السياسية على عملية الاستقرار السياسي في الأردن، ومنهج تاريخي يتتبع ويراقب الجهود التي يبذلها الأردن في سبيل تحقيق التنمية السياسية وما يرتبط بها من استقرار سياسي، ومنهج صنع القرار يوضح مستوى استجابة صانع القرار وجهوده الحثيثة لدفع عملية التنمية السياسية في الأردن للوصول إلى المستويات المنشودة من الاستقرار السياسي.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان من بينها: إن الثقافة السياسية تؤدي دوراً مهماً في عملية بناء الدولة وتنميتها، إذ تمثل نسقاً متبادلاً بين النظام السياسي والمجتمع ، فعلى الرغم من أن تلك العملية تجري بتخطيط واعٍ ومقصود من النظام السياسي وتهدف في الأساس إلى تكوين وحدة مجتمعية حول الكيان الذي تقوم عليه، إلا أن المجتمع يسهم في هذه العملية عبر صياغة المدخلات، ويقوم النظام بصوغ المخرجات.

وأوصت الدراسة بالعمل على تأسيس قاعدة كبرى من عمليات التنمية السياسية من أجل تعميق متواصل للسلوك الديمقراطي في مختلف مجالات الحياة في المملكة الأردنية الهاشمية، وخلق ذهنية جديدة قوامها الديمقراطية والانفتاح والتواصل مع الآخر واحترام الآراء والتعبيرات المتعددة.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية/ التنمية السياسية، الاستقرار/ الاستقرار السياسي.

# Political Development and Its Impact on the Political Stability in Jordan 1999- 2015

**Prepared: Nasser Nayef Hadetha AL-kherisha**

**Supervised: Dr. Ahmed Aref Al – Kafarneh**

## Abstract

**The study aims to identify: the concept of political development in its broadest sense together with its relation to political stability, the actual political development in Jordan, and finally the role played by king Abdullah II in the needed political changes. It also attempts to identify obstacles encountered by the development and political reform in order to propose suitable solutions.**

**The study is based on the hypothesis that the Jordan-decision maker managed in utilizing the human force the kingdom has to achieve the political stability through starting development processes distinguished in the Arab world for creating an interaction instrument between political development and political stability.**

**The study used a compound comparative methodology which consists of: an analytical method that examines and analyzes the impact of political stability in Jordan, and a historical method that traces and monitors the affiliate of political stability.**

**The decision-maker method accounts for the level of response the decision-maker adopts to further the process of political development in order to achieve the aspired goals of that development.**

**The study came up with the following findings:**

- **Political education plays a significant role in the process of development and in building up the state for it represents a harmonious correlation between the political system and the society.**
- **Although the process has been deliberately planned by the political body yet the society contributes to the social unity on which the system itself is built.**
- **The society's contribution to the political system is seen through the formation of inputs out of which the political system formulates the outcomes.**

**The study also recommends building up a real large basis of political development in order to constantly deepen democratic behavior in all fields of life in the Hashemite Kingdom of Jordan and to create a new mentality based on democracy, openness, communication and respect for different attitudes and opinions.**

**Keywords: development / political development, stability / political stability.**

# الفصل الأول

## خلفية الدراسة وأهميتها

# الفصل الأول

# خلفية الدراسة وأهميتها

## المقدمة

تتأثر حالة الاستقرار السياسي في أغلب دول العالم النامية بعدد من الجوانب المتكاملة الأبعاد التي لها مساس بعمليات التنمية التي يقوم بها النظام السياسي القائم في أي دولة من تلك الدول، وبدروها تتأثر التنمية السياسية بعدد من عوامل البيئتين الداخلية والخارجية.

وتنبع حاجة النظام للتنمية أساساً من تطور المجتمع الذي قد تبرز فيه عناصر جديدة تتطلب إجراء تغييرات تتناسب مع الوضع الجديد حيث تكون البيئة الداخلية هي المحدد الأول في تقرير مدى حاجة هذا النظام للتنمية، حيث تتأثر نشاطات النظام عادة بالفعاليات الناتجة عن مختلف توجهات وسلوك عناصر المجتمع المدني، الذي تحاول أطرافه فرض رؤيتها في التنمية المنشودة وتحقيق أهدافها، فضلاً عن تفاعل هذه العناصر مع النظام السياسي من خلال العديد من القنوات الرسمية ممثلة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية اللتان تمثلان المكان الصحيح لتوجيه انطلاق العمليات التنموية الحقيقية والجادة، إضافة لدور المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية، والندوات الفكرية والمؤتمرات المتخصصة التي تظهر مدى الحاجة إلى هذه العمليات ( عارف، 2001: 201).

وتؤدي البيئة الخارجية المحيطة بالنظام السياسي دوراً ملحوظاً في نفس السياق. فالنظام السياسي لا يعيش في عزلة عن المؤثرات الخارجية الإقليمية والدولية كونه عضواً في المنظومة الدولية يؤثر ويتأثر بها.

وقد تأثرت حالة الاستقرار السياسي في الأردن بالأحداث التي توالت منذ نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن العشرين بشكل كبير. فمنذ سقوط الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام الدولي الجديد، حدثت مجموعة من المتغيرات التي كان لها جملة من التداعيات الإقليمية السلبية على المنطقة العربية، تمثلت في طرح الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2004 في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق وإسقاط نظامه السياسي في نيسان 2003 وما رافقه من أحداث جسيمة. فقد أسهمت هذه التداعيات في دفع صناع القرار السياسي في عدد من دول الشرق الأوسط ومن بينها الدول العربية، لاتخاذ إجراءات تتماشى مع الوضع الإقليمي الجديد وتتكيف معه. لذا شهدت عدد من الدول العربية جملة من الإصلاحات التي تهدف إلى السير في طريق التنمية من أجل مواكبة التطورات السياسية في محيطها الإقليمي والدولي.

وفي سياق هذه التطورات الدولية والإقليمية، اعتمد الأردن مشروعاً تنموياً طموحاً قوامه الانفتاح وتطوير المشاركة السياسية، مستنداً على رؤية وجهود الملك عبد الله الثاني الذي وظف إمكانات المملكة لبناء نظام سياسي رصين ودولة عصرية فريدة من نوعها في منطقة المشرق العربي، في ظل ظروف ومتغيرات دولية وإقليمية غاية في الصعوبة. علاوة على ذلك فقد ركز ذلك المشروع على ضرورة إحداث تحولات مهمة على أولويات سياسة نظام الحكم القائم، فكان التوجه نحو الاهتمام بحقوق الإنسان وفتح المجال للتعددية السياسية، وإجراء جملة من التعديلات دستورية تكللت بانجاز خارطة الإصلاح السياسي عام 2011، ليتبعها انشاء المحكمة الدستورية عام 2014 التي اعتبرت حدثاً متميزاً في تاريخ الإصلاح السياسي في الأردن الذي أصبح ضرورة داخلية هامة تعزز دور النظام السياسي وتفتح أفاقاً وفرصاً جديدة أمام المجتمع.

## مشكلة الدراسة

تدفع ظروف وحاجات المجتمعات الإنسانية النظم السياسية في دول العالم للشروع باجراء عمليات التنمية السياسية، وغالباً ما ترتبط هذه الظروف بالإرادة السياسية للنظم الحاكمة، بما يجعلها قادرة على تحقيق التنمية التي تفضي إلى الاستقرار السياسي في البلاد. فالتنمية بالضرورة تتطلب فعاليات تشتمل عادةً على عدد من العمليات والمطالب المتبناة من قوى المجتمع المدني والحركات والتيارات والأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها الفكرية والأيديولوجية، الأمر الذي يتطلب توافر مجموعة من الشروط الموضوعية عند تبني تلك العمليات، والتي تقف في مقدمتها القناعة والارادة لدى صانع القرار من أجل تحقيق التوازن في معادلة التنمية والاستقرار السياسي.

وتكمن مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس المتعلق بمدى تأثير مشاريع التنمية السياسية على الاستقرار السياسي في الأردن للفترة ( 1999 – 2017 )؟

## أهداف الدراسة

لا شك أن البحث في موضوع هذه الدراسة ومدى علاقته بالاستقرار السياسي يثير مساحات واسعة للنقاش والتحليل حول تلك التغيرات العميقة في البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدولة، وفي مستوى العلاقات التي تربطه بالنظامين الإقليمي المتمثل بمجموعة الدول المجاورة والمتماثلة في مستوى التطور والتقدم والرفاه الاجتماعي، والدولي المتمثل بمجموعة الدول الفاعلة والمؤثرة في الساحة الدولية، والتي حققت مستويات متقدمة من التطور والتقدم في المجالات كافة.

والتنمية بمعناها الواسع ترتبط بزيادة الكفاءة والقدرة في مؤسسات البناء المجتمعي، بدرجة تمكن المجتمع من زيادة قدرته على استثمار موارده البشرية المتنوعة، وتعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته.

وبناءً عليه، فإن هذه الدراسة التي يمكن تصنيفها ضمن الدراسات السياسية التنموية تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على مفهوم التنمية السياسية بمعناها الواسع، ودورها في تحقيق بالاستقرار السياسي.
2. بيان مرتكزات الاستقرار السياسي في الأردن.
3. تحديد التحديات التي تواجه عملية التنمية والإصلاح السياسي، وتقديم المقترحات المناسبة لحلها.
4. التعرف على الدور الذي يلعبه النظام السياسي الأردني في إحداث التحولات السياسية المطلوبة.

## أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على متطلبات وعناصر التنمية السياسية وارتباطها بالاستقرار السياسي في الأردن، والتي أصبحت من القضايا المجتمعية الهامة، لما لها من تأثير على تطوير نظام سياسي عصري يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساساً مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية، من خلال بناء المؤسسات السياسية التي تتكامل مع بعضها وظيفياً، وتمثل الغالبية العظمى من مجموع المواطنين في المجتمع وتعكس مصالحهم، وتهييء المناخ الملائم لمشاركتهم الايجابية الفاعلة في الحياة السياسية، لترسيخ حقائق وامكانات

التكامل الاجتماعي والسياسي، واتاحة الفرصة لتوفير مناخات سياسية مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع.

واعتماداً على ما سبق، فإن أهمية هذه الدراسة تتضمن بُعدين أساسيين أحدهما علمي نظري، والآخر عملي تطبيقي يمكن وصفهما على النحو التالي:

1. الأهمية العلمية (النظرية): تكمن الأهمية العلمية للدراسة في أنها تسهم في تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي في الأردن في التعرف على بعض المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة كالإصلاح والديمقراطية، والمشاركة السياسية، والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان، من أجل إعطاء دفعة قوية لهذه المفاهيم وتوسيع ثقافة المواطنة تجاهها بغية تحقيق الاستقرار السياسي المفضي للرعاية الإنسانية التي منحها صانع القرار الأردني الأهمية اللازمة .
2. الأهمية العملية (التطبيقية): توفر الدراسة فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن المحلي الأردني للاطلاع على تجربة الأردن السياسية، ومشاريع الإصلاح التي يعتمدها، والمؤسسات التي يرتكز عليها هذا الإصلاح، وما توفره هذه التجربة من فرص واسعة للمشاركة السياسية. واستثمار نتائج هذه المشاركة بما يخدم جهود المشروع التنموي ويحقق التكامل والاستقرار السياسي والاجتماعي.

## اسئلة الدراسة وفرضياتها

أثارت الدراسة العديد من التساؤلات المهمة والتي تتعلق بقضايا المشاريع التنموية ودورها في الاستقرار السياسي في الأردن ، وقد قامت بالاجابة عنها وهي:

1. ما مرتكزات التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية؟

2. ما التحديات التي تواجه عملية التنمية والإصلاح السياسي، وما المقترحات المناسبة لمواجهة هذه المعوقات؟

3. ما الدور الذي يلعبه النظام السياسي الأردني في تحقيق الاستقرار السياسي ؟

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: ثمة علاقة إرتباطية بين الإرادة السياسية في تفعيل التنمية السياسية وبين تحقيق الاستقرار السياسي في المملكة الأردن.

ولغرض إثبات صحة الفرضية التي تقوم عليها الدراسة وقياس هذه العلاقة الارتباطية بين التنمية السياسية وعملية الاستقرار السياسي في الأردن فإن الدراسة سعت إلى توجيه النظر إلى المشاريع التنموية التي تم اعتمادها، وأدت في النهاية إلى تثبيت الاستقرار والهدوء، وفتحت المجال واسعاً أمام مشاركة مجتمعية فاعلة في صنع القرار السياسي.

**حدود الدراسة**

**الحدود الزمانية** : تغطــي هذه الدراسة فترة زمنية تمتد من الأعوام ( 1999– 2017 )، وهي الفترة التي اعتلى خلالها الملك عبد الله الثاني العرش في المملكة الأردنية الهاشمية، وتخللتها تحولات جذرية على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية يأتي على رأسها ما يعرف بثورات الربيع العربي التي اندلعت نهاية عام 2010، وتعرض الأردن والمنطقة العربية لمتغيرات داخلية جعلتها تواجه حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني مهدت لتنامي تهديدات التنظيمات المتطرفة، وتنامي المطالب الشعبية بالإصلاح السياسي، وتعزيز برامج المشاريع التنموية.

**الحدود المكانية** :المملكة الأردنية الهاشمية .

## محددات الدراسة

ترتبط بموضوع الدراسة مجموعة من المحددات الموضوعية التي واجهت الباحث أثناء العملية البحثية، وهي بذات الوقت محددات تعيق عملية التنمية السياسية وبالتالي تؤثر سلباً على الاستقرار السياسي المنشود. وتتمثل هذه المحددات بما يلي :

1. واجه الباحث صعوبة في التعرف على الحد الأدنى من التوافق لدى النخب السياسية في الأردن على متطلبات عمليات التنمية والأوليات اللازمة لتحقيقها، مما تعذر تناول تلك المتطلبات في الدراسة.
2. لم يتمكن الباحث من الوصول إلى للمشاريع التنموية في جانبها السياسي، بسبب عدم وجود منظومة محلية أو إقليمية داعمة لتلك المشاريع، فضلا عن الاختلاف في وجهات النظر حول النموذج السياسي الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة، وتثبيت الاستقرار في المنطقة، ومواجهة تحديات المرحلة الراهنة.

**مصطلحات الدراسة:**

لغرض انجاز العملية البحثية وتحقيق أهدافها والمقاصد التي يتوخاها الباحث لابد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدراسة وهي:

**التنمية لغوياً** : التنمية مصدر نَمَّى، ومعناها سَعى إلَى تنمية تجارته، أَي الرفع والزيادة فِي أرباحها ورأسمالها، والتنمية الاقتصادية : الرفع مِنْ مستوى الانتاج والدخل الوطني.

**التنمية اصطلاحاً**: يكاد يتفق غالبية الباحثين على أن مفهوم التنمية قد جاء لمعالجة ظاهرة التخلف، لكن الخلاف بين الباحثين يبرز حول هذه الظاهرة وأسبابها. وقد ظهر الخلاف التدريجي

يبدو واضحاً خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بين مدرستين فكريتين تختلفان في النسق الايديولوجي هما مدرسة التحديث الغربية والمدرسة الماركسية .

**التنمية السياسية اصطلاحاً**: تناول عدد من المختصين في مجال العلوم الاجتماعية تعريف هذا المفهوم، وفق توجهات المدارس الفكرية التي ينتمون إليها، وقد أحصى لوشيان باي عشرة تعريفات متمايزة للمفهوم وعلى النحو التالي ( هيجوت، 2001: 7 ):

- تعبر عن مطالب المجتمعات باسلوب سياسي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تتبنى سياسة المجتمعات الصناعية.
- تعبر عن فكرة التحديث السياسي.
- تشتمل على فعاليات الدولة القومية.
- تمثل التنمية الإدارية والقانونية.
- تشير إلى المشاركة والتعبئة الجماهيرية.
- تعمل على بناء الديمقراطية.
- تفصح عن حالة الاستقرار والتغير المنضبط.
- هي شكل من أشكال التعبئة والقوة في الدولة.
- تمثل أحد أبعاد عملية التغير الاجتماعي.

**التنمية السياسية إجرائياً** : توصل الباحث إلى تعريف إجرائي مفاده: هي العملية التي يقوم النظام السياسي في دولة معينة بتنفيذها من أجل احداث تحولات جذرية في مجالات الحياة السياسية، وفق مجموعة من الإجراءات التي تراعي قيم المجتمع باسلوب ديمقراطي تكون ضامنة لحريات الأفراد العامة، بما يمكنهم من الاندماج في العملية السياسية في ظل بيئة تحظى بالقبول والرضى والاستقلالية وسيادة القانون.

**الاستقرار السياسي اصطلاحاً**: لا يختلف مفهوم الاستقرار السياسي عن غيره من مفاهيم علم السياسة، من حيث طرق دراسته وتناقضها وتعددها أحياناً، حيث يتناول عدد من الباحثين تحليل مفهوم الاستقرار السياسي من خلال الربط بينه وبين المجال البحثي المراد التعرف على الظاهرة في إطاره. فعلى سبيل المثال عند دراسة مفهوم الاستقرار السياسي من منظور اقتصادي، ينصب البحث والتدقيق في بعض الظواهر المجتمعية كالصراع الطبقي ومستويات الفقر والبطالة وتوزيع الثروة وتوفر فرص ومستويات الرفاه الاجتماعي للأفراد.

**الاستقرار السياسي اجرائياً**: مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تخلق حالة من التعاون والثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، تسمح بممارسة الحرية وحماية حقوق الأفراد، وتخلق مناخاً للمشاركة المجتمعية في آليات صنع القرار.

## الأدب النظري والدراسات السابقة

**أولا : الأدب النظري**

يحظى مفهوم التنمية السياسية بأهمية كبيرة في الأوساط السياسية وذلك لأنه من مفاهيم العلوم الاجتماعية التي أثارت الجدل والنقاش، ولأنه أيضاً يتناول مفردات أساسية وهامة في مسيرة التطور الاجتماعي. ولم تقتصر دلالات هذا المفهوم ومعانيه على المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية بل تعدت ذلك إلى الوضع الثقافي والفكر والمعتقدات. ووفق هذه الأسس لم تعد التنمية خياراً يمكن الأخذ به في مواجهة التحديات التي تتعرض لها المنطقة العربية فحسب، كما لا يمكن تجاهلها أو تأجيلها بسبب الحاجة الفعلية لها كمتطلب أساسي من متطلبات التنمية الشاملة والتغير العميق في شتى جوانب الدولة والمجتمعات، بل أصبحت التنمية ضرورة هامة داخلياً قبل أن تكون استجابة لضغوط خارجية تعزز بقاء الأنظمة السياسية وتزيد من شرعيتها.

وتوجد مقاربة كبيرة تجمع بين التنمية والإصلاح حيث ينظر للتنمية على أنها العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة، أو هي نمو وتطور قدرات النظام السياسي في تعبئة الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق أهدافه وغاياته (مشاقبة، 2010 : 7) .

وقد ركز التنظير المعني بالتنمية منذ الحرب العالمية الثانية، سواء كان ماركسياً أو غربياً بطرائق مختلفة على الفكر وذلك على حساب الحياة المادية، حيث تم النظر إلى الأفكار بوصفها خالقة أو محددة لمجرى التاريخ الذي حدث في بلدان العالم الثالث. وساد اعتقاد مؤداه أن مشكلات العالم الثالث يمكن حلها من خلال التطبيق المباشر للمكونات النظرية المستمدة من التطور التاريخي للغرب. وعندما تحول اهتمام المنظرين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين في الغرب، إلى الاهتمام بمشكلات العالم الثالث الساعي إلى التحرر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أصبح ينظر للتغيرات السياسية والاقتصادية والعقبات التي تعوقها، سواء ما يتعلق بالمستويات الأعلى من

الإنتاجية الاقتصادية، أو المرتبطة بالعقلانية أو العلمانية، بوصفها ناتجة عن المعرفة المتزايدة والسريعة عن العالم، سواء كان العالم التنموي أو العالم الاجتماعي (هيجوت، 2001: 21).

وعطفاً على ما سبق ذكره، يمكن القول أن للتنمية مفهومان متناقضان يسير كل منهما وفق توجهات المدارس الفكرية التي برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وهما (مصالحة، 2004: 7-9):

**المفهوم الأول:** يطرحه المنظور الاشتراكي الذي يربط التحديث السياسي بالبعد الاقتصادي وما ينجم عنه من صراع طبقي، وتحرير الاقتصاد من التسلط الفردي الناجم عن الملكية الفردية، ومركزية السلطة بيد الحزب الواحد، وهو منظور تراجع وضعف بانهيار المنظومة الشيوعية مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين.

**المفهوم الثاني:** يسير وفق التوجهات الغربية التي تربط التنمية بالديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان بالعمل، والتفكير، والتجمع، ومعارضة السلطة، وإقامة النظم البرلمانية القائمة على التعددية السياسية والفكرية والفصل بين السلطات، وتداول السلطة.

ولم تقف حداثة حقل التنمية عائقاً أمام مساهمة هذا الحقل في إحداث تحولات جذرية سمحت بزوال العناصر الأساسية في التركيبة الاجتماعية والسياسية والدولية التي أنشأته وحددت ملامحه. فانتهاء الحرب الباردة وتغيير هيكل النظام الدولي، وانحسار النظرة الاشتراكية في دول الجنوب وانتشار النموذج الرأسمالي وفق مقولة النظام العالمي الجديد، وظهور حركة ما بعد الحداثة على المستوى الفكري والثقافي والاجتماعي، دفع ذلك كله إلى ضرورة أن يتجاوز حقل التنمية النسق التقليدي المسمى النسق الحداثي أو السلوكي أو التنموي، ويتحول إلى ما بعد الحداثي أو ما بعد السلوكي أو ما بعد التنموي، بحيث أصبح هذا النسق يمثل حركة احتجاجية

ضد ما وصلت إليه الحداثة في مختلف نواحي النظم الاجتماعية. غير أن هذا النسق لم يكن متجذراً في الواقع الثقافي والأكاديمي فتعددت حوله الآراء والمنظورات، بحيث أصبح حركة إصلاحية للمشروع الحداثي نفسه بعد أن تم توجيه النقد للأفكار والتعميمات غير الواقعية التي انزلقت إليها الحداثة عبر تاريخها الممتد في مراحلها الأربعة وهي : طور التنوير، والطور الجمالي التذوقي، والطور البطولي، والطور العالمــي في التحديث ( عارف، 2001 : 182 ).

وليس خافياً على المهتمين أن حقل التنمية المعني بالشأن السياسي نشأ وترعرع خلال سنوات الحرب الباردة ( 1945–1991 )، حيث حمل منذ البداية قيم وايديولوجيات متنافسة، حيث استخدم من قــبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة في البيــت الأبيض لمواجهــة خطر التوسع الشيوعي في دول العالم الثالث، وبهذا الشأن حدد روبرت باكنهام بأن التنمية تمثل المشروع المناهض للشيوعية والموالي للولايات المتحدة الأمريكيــة بهدف تحقيق الاستقرار السياسي (هيجوت، 2001 : 7 ).

وبعد تولي الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن مقاليد السلطة في البيت الأبيض تناولت حطاباته مفاهيم لها علاقة بالإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط، كان من أبرزها خطابه في جامعة كارولينا الجنوبية يوم 9 أيار 2003 ، حينما دعا للاصلاح في هذه المنطقة وفق خطة معدة من قبل إدارته أطلق عليها مشروع " **مبادرة الشرق الأوسط الكبير**" الذي يمتد من موريتانيا إلى أفغانستان ( ولد أباه، 2004 : 125).

وكان هدف الإدارة الأمريكية من وراء دعواته لمشاريع الإصلاح يصب باتجاه المساعدة في الشروع بعمليات التنمية وتشجيعها في المجتمعات الشرق أوسطية لتهميش دور المتطرفين، وحرمانهم من أسباب الشكوى والتحريض التي يستخدمونها في توسيع قاعدتهم الشعبية.

وسرعان ما أعادت انعطافات الربيع العربي طرح مسائل تتعلق بطبيعة الدولة ومؤسساتها، والتحديات التي تواجهها من حيث علاقتها بالأزمات التي أخذت تظهر في دول منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة، إذ دفعت ظروف الموقف العملي في دول العالم العربي التي حدثت فيها الثورات أو الدول الأخرى التي شهدت حدوث حالة من الحراك الشعبي ضد المنهج المتبع من قبل السلطة السياسية، اعتراف هذه السلطة بأهلية مواطنيها لاتخاذ القرارات التي تدخل في صميم أمورهم، والتخلي عن بعض الممارسات السياسية التقليدية التي لم تعد تجدي نفعاً، وذلك بأن تتجه إلى اقناع المواطنين بما تريد اتخاذه من سياسات وقرارات واشراكهم في العملية السياسية، وذلك كبديل عن الارشاد والتوجيه والتبرير الذي ظل سائداً في فترة ما قبل ثورة الاتصال والمعلومات، إذ كان من أبرز مقتضيات الاقناع عرض الرأي الآخر، وما يعطي للآراء المختلفة فرصة للتعبير عن نفسها وهو ما يعني الاعتراف بالتعددية من جانب، وحرية التعبير من جانب آخر واتساع درجة التسامح في العامل مع الآراء المعارضة من جانب ثالث وهذه العناصر تعد دعامات للممارسة الديمقراطية.

لهذا قام عدد من قادة ورؤساء الدول العربية بتنفيذ عمليات التنمية حيث وجدوا بأن ظروف المنطقة أخذت تدفع باتجاه القيام باصلاحات جوهرية تكون بصيغة تشريعات تستند إلى مرجعية دستورية، وشفافية في أداء السياسات، وخضوع كل قوى المجتمع ومؤسات الدولة للقانون والدستور، حيث لا يمكن تصور إصلاح سياسي حقيقي دون دستور ونظام قانوني يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات، ويكون حصانة ضد تكرار أخطاء الماضي على أن ينسجم ومقتضيات العصر وأصالة المجتمع.

## ثانيا : الدراسات السابقة

### 1. الدراسات العربية

- **دراسة النقرش، عبد الله (2005): محددات التنمية السياسة في الأردن:** هدفت هذه الدراسة إلى : التعرف على التوجهات الحزبية في الأردن، ودور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية الأردنية، وإظهار مستوى المشاركة السياسية وآليات المشاركة والعوامل التي تحد من المشاركة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن هناك توجه من قبل صانع القرار بالحقوق الدستورية للمواطن من أجل تمكينه من اختيار ممثليه بحرية، وتعزيز مشاركته السياسية في صنع القرار. وأظهرت الدراسة ضعف المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي وحرية التعبير واحترام الرأي. وكذلك أشارت الدراسة إلى أهم الآليات التي تحقق المشاركة السياسية كالتوعية الإعلامية والمشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية وتوفير البيئة الملائمة للعمل الحزبي.

- **دراسة قبلان، بشار محمود (2005): اثر سياسيات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية:** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، وتوصلت الدراسة إلى أن الأردن قام بتنفيذ المطالب والسياسات والتشريعات المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي التي طالب بها البنك الدولي. وأنه لم يفلح بتحقيق المطالب والسياسات والتشريعات المتعلقة بالجانب السياسي، وأنه متوافق مع سياسات البنك في اتخاذ الإجراءات التي تتناسب مع إستراتجية البنك السياسية.

- **دراسة خليل، محمد صبري (2005): دور البرلمان والأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن 1989- 2004:** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور البرلمان والأحزاب السياسية في الأردن بهذا الحقل من خلال التعرف على هذا المفهوم وموضوعاته وأهدافه، إضافة للتعرف على مفهوم الحزب السياسي ومطالبه وعلاقته بالتنمية. كما هدفت الدراسة إلى استعراض الواقع التنموي في الأردن ومستقبله والعبقات التي تواجهه، كما حاولت التعرف على بعض الانجازات النيابية والحزبية، ومعرفة التحديات التي تواجه العمل الحزبي والبرلماني في الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ضعف واضح في أداء المجالس النيابية الأردنية وكذلك في العمل الحزبي في الأردن بشكل عام.

- **دراسة الصرايرة، علي جميل (2007): معوقات التنمية السياسية في الأردن** :هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن طبيعة المعوقات القضائية الاجرائية التي تلعب دوراً في الحد من التنمية في بعدها السياسي وعن طبيعة الآليات اللازمة لتفعيلها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ان هناك عزوف شبه مطلق عن الانتماء للأحزاب السياسية، وتوغل نشاط للأجهزة الأمنية في المجتمع وعدم تقبل الدولة للحزبين والنشطاء السياسيين. كما أشارت الدراسة إلى عدم كفاءة من يقودون العملية السياسية في المجتمع وان المشاركة في الانتخابات النيابية تجري وفق دوافع ومتطلبات عشائرية، علاوة على عدم معرفة المواطنين بشعارات التنمية، كما كشفت إن الارتفاع المستمر لتكاليف المعيشة ساهم في ابتعاد المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية.

- **دراسة شبلي، سعد شاكر ( 2016 ): التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في الدول العربية:** يقوم موضوع هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها : وجود علاقة جدلية بين

عمليات التنمية وتطورات الأوضاع السياسية في الدول العربية. وقد غطت الحدود الزمنية والمكانية والبشرية لهذه الدراسة المنطقة العربية خلال الفترة الواقعة بين 2003 – 2015 ، وهي الفترة التي شهدت متغيرات إقليمية ودولية عديدة في العالم وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط .

وسعت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية: التعرف على واقع عملية التنمية ، ودراسة مراحلها. وتحديد مفهوم المشاركة السياسية في إطاريها النظري والعملي وأهميتها. والتعرف على آليات التفاعل بين التنمية وعملية المشاركة السياسية. وتسليط الضوء على دور التنمية في الاستقرار السياسي.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج كان من بينها: إن واقع التنمية السياسية في بعض الدول العربية كان حافلاً بالانجازات من خلال تبني صناع القرار السياسي لهذه المهمة، التي تكللت بتشريع عدد من القوانين التي تخص الحياة السياسية في البلاد . وإن للمشاركة السياسية أهمية كبيرة في عمليات التنمية السياسية في البلاد كونها ضرورية على صعيد الفرد والمجتمع والدولة ، ولأن عملية المشاركة السياسية التي يؤدي من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، تحقق للمجتمع المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الشعب الواحد ، وتحقق للدولة الوحدة الوطنية عن طريق إدماج المواطنين وبشكل متزايد في الحياة العامة.

**2.الدراسات الأجنبية**

- **دراسة (Choucair, 2006): Illusive Reform: Jordan's Stubborn Stability :** تطرقت هذه الدراسة التي اعدت عام 2006 من قبل جوليا شقير الباحثة في مركز كارنيغي في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن سلسلة الشرق الأوسط، إلى الجهود التي سبق أن أطلقها المغفور له الملك حسين وتحديداً عام 1980، ضمن عملية معاصرة للإصلاح السياسي حيث سعى من خلالها للحفاظ على قدرة النظام السياسي على تأمين التدفق الخارجي للمساعدات، وذلك في مواجهة نقص الموارد الطبيعية والحفاظ غلى الاستقرار الداخلي.

وأشارت الدراسة إلى الملك عبد الله الثاني قد تابع عملية الإصلاح في الأردن بعد أن تولى الحكم عام 1999، حيث قام باتباع أساليب ومتغيرات إيجابية، سعى من خلالها لتقنين وجود الاحزاب السياسية، بحيث أصبحت الانتخابات البرلمانية أكثر انتظاماً، إلى جانب إجراء إصلاحات اقتصادية كبيرة. لكن تلك الجهود كانت مترددة ومحددة التأثير كون عملية الإصلاح قد جرت من أعلى إلى أسفل، مدفوعة برغبة ملكية لبناء قاعدة تدعم وتحفاظ على الاستقرار السياسي الداخلي في مواجهة تحديات خارجية كبيرة. علاوة على ذلك، فإن هذه الدراسة استعرضت العديد من المبادرات واللجان، والنقاشات المفتوحة حول المشاكل الأساسية في النظام السياسي الأردني.

- **دراسة ( Satloff , 2013 ) : Political Instability in Jordan :** أعد هذه الدراسة المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، بالتعاون مع مدير برنامج السياسة العربية في المعهد ذاته حيث تناولت مجموعة من المحاور الرئيسية تتعلق بأسباب عدم الاستقرار السياسي في الأردن، وقد وضحت الدراسة بأن الأردن قد نجا حتى الآن من

العاصفة السياسية التي اجتاحت معظم أنحاء الشرق الأوسط منذ أواخر عام 2010. ومع ذلك، فإن العديد من التحديات الناشئة لديها القدرة على التطور إلى تهديدات خطيرة لاستقرار المملكة الهاشمية. بينما تشكل التهديدات المعتدلة غير الأيديولوجية، والثورة السلبية للثقافة السياسية في الأردن عاملاً مخففاً من مخاطر عدم الاستقرار الداخلي خلال هذه الفترة أكبر من أي وقت مضى منذ فترة الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد 1970.

وتطرقت الدراسة إلى أن العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني يواجه مزيج من ارتفاع التحديات الخارجية والداخلية التي تؤثر سلباً على الاستقرار في الأردن. فالمصادر الخارجية الرئيسية لعدم الاستقرار هي الآثار الجانبية للحرب الأهلية في سوريا، والتكلفة الباهظة لدعم عدد كبير من اللاجئين السوريين، والتورط العسكري المحتمل في منطقة الحدود، وانتشار التطرف السلفي، والتشويش المحتمل داخل الأردن من الحركات الإسلامية ومن الدول الإقليمية الأخرى. أما المصادر الداخلية لعدم الاستقرار فتشتمل على ارتفاع الغضب الشعبي الناتج عن التقشف الاقتصادي، واجراءات الإصلاح السياسي غير الكافية، والتسامح الحكومي مع الفساد، فضلاً عن تنامي الحركة السلفية. في حين تبقى التهديدات الخارجية هي التحديات الكبيرة، والخطر الاكبر للنظام خاصة عندما تحفز هذه التهديدات أو تزيد من تفاقم عدم الاستقرار الداخلي.

- **دراسة (Global Conflict Tracker, 2015) : Political Instability in Jordan :** تطرقت هذه الدراسة إلى تهديدات الاستقرار السياسي في الأردن، حيث عزت ذلك إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والآثار غير المباشرة الأخرى من الحرب الأهلية السورية، حيث يتواجد على الأراضي الأردنية أكثر من ( 620.000 ) لاجىء سوري تدفقوا عبر الحدود منذ عام 2011، بالإضافة إلى تواجد مليوني لاجئ فلسطيني، الأمر

الذي يسهم في استنزاف الاقتصاد المحلي ويزيد من معوقات التنمية في ظل محدودية الموارد الطبيعية في الأردن.

وأشارت الدراسة إلى أن الأردن قد أدخل إصلاحات سياسية واقتصادية لتحسين ظروف المعيشة للمواطنين، ضمن خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمتد عشر سنوات صدرت في آيار عام 2014. ولكن النجاح لم يحالف جهود الحكومة الأردنية في التخفيف من البطالة، وذلك جراء استمرار تدفق اللاجئين السوريين أدى إلى تخفيض أجور الأيدي العاملة الأردنية وفي نفس الوقت زاد من ارتفاع أسعار إيجار عقارات السكن، وارتفاع البطالة بنسبة من 14.5% إلى 22.1 % للأعوام (2011 – 2014) في المناطق ذات التركيز العالي من اللاجئين السوريين.

**ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة**

ستحاول هذه الدراسة تجاوز بعض مظاهر النقص الواردة في الدراسات السابقة من خلال تغطيتها للتأثيرات التي يمكن أن تحدثها عملية التنمية على الاستقرار السياسي في الأردن، خاصة وأنها تغطي فترة زمنية راهنة تمتد حتى العالم الحالي (2015)، وتبحث قضايا مجتمعية آنية وملحة يتفاعل معها المواطن ويتأثر بها، وتؤسس لمرحلة جديدة قادمة يتطلع إليها صانع القرار والمواطن على حد السواء.

# منهجية الدراسة ( الطريقة والإجراءات )

## منهج الدراسة المستخدم

في ضوء مقدمة الدراسة والهيكل العام الذي تستند إليه، وفي ضوء المعلومات التي سيتم توظيفها لتحقيق الأهداف العامة التي تتواخاها، سوف تستخدم الدراسة مقاربة منهجية مركبة تتكون من :

1. منهج تحليلي يدرس ويحلل تأثير التنمية السياسية على عملية الاستقرار السياسي في الأردن.
2. منهج تاريخي يتتبع ويراقب الجهود التي يبذلها الأردن في سبيل تحقيق التنمية السياسية وما يرتبط بها من استقرار سياسي.
3. منهج صنع القرار يوضح مستوى استجابة صانع القرار وجهوده الحثيثة لدفع عملية التنمية السياسية في الأردن للوصول إلى المستويات المنشودة من الاستقرار السياسي.

## مجتمع الدراسة

تركز الدراسة في تناولها للموضوع على جهود النظام السياسي الأردني في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال الشروع بعمليات التنمية السياسية، عبر توظيف ما تعرضت له عدد من الدول العربية لتداعيات ثورات الربيع العربي وأسبابها التي قد لا تختلف كثيراً بين أغلب دول المنطقة.

## عينة الدراسة

سيكون مجتمع الدراسة لا احتمالي قصدي حيث سيقتصر على النظام السياسي الأردني، ويتم جمع المعلومات من خلال الوثائق الرسمية الصادرة عن الحكومة وخطابات جلالة الملك عبد الله الثاني ذات العلاقة، واجراء بعض المقابلات مع بعض المسؤولين في المملكة.

## أدوات الدراسة

تتحقق اجراءات الدراسة بالخطوات الآتية :

1. تحديد مجتمع الدراسة وهو النظام السياسي الأردني.
2. تحديد عينة الدراسة .
3. جمع المعلومات عن العينة .
4. تحليل المعلومات .
5. التوصل إلى النتائج والتوصيات .
6. كتابة التقرير النهائي للدراسة .

# الفصل الثاني

# مرتكزات الاستقرار السياسي في الأردن

# الفصل الثاني

## مرتكزات الاستقرار السياسي في الأردن

يستند الاستقرار السياسي في الأردن إلى عدد من المرتكزات المستمدة من عمليات التنمية السياسية التي تعددت تعاريفها بتعدد الباحثين الاقتصاديين والسياسيين الذين تناولوا هذا المصطلح بالبحث والتحليل، حيث تعبر أغلب تعاريف هؤلاء الباحثين عن وجهات نظر المدارس الفكرية التي ينتمون إليها. لكن أغلب الباحثين يلتقون على فكرة أن التنمية ما هي إلا عملية تحول شاملة تسير نحو الأفضل لجميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية والثقافية، وفق منظومة القيم الديمقراطية الليبرالية الغربية القائمة على التعددية التنافسية ومعايير الكفاءة التي توفر آليات مشاركة سياسية حقيقية تضمن الأمن والاستقرار واندماج فئات المجتمع المختلفة، كما تضمن لمؤسسات المجتمع المدني علاقة متوازنة مع السلطة السياسية في ظل قدر من الحرية والاستقلالية والمؤسسية وسيادة القانون.

ويمكن لهذه الدراسة تناول بعض التعاريف التي تناولها الباحثون ووفق الآتي :

1. يعد الاستقرار السياسي هدف تسعى إليه الأمم والشعوب، لأنه يُوفِّر لها الظروف والبيئات اللازمة للأمن والتنمية والازدهار. ويعد مفهوم الاستقرار السياسي من المفاهيم النسبية التي تختلف باختلاف بعض مفرداته باختلاف المجتمعات، كونه يمثل مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وحسن التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، دون استعمال العنف فيه الذي هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي والاستقرار السياسي ( فهمي، 2012: 13).

2. يستند الاستقرار السياسي إلى التجربة الوطنية بدرجة كبرى، وعلى مدى قدرة النظام السياسي على مواجهة كل ما يعيق تنفيذ سياستها على المستوى الداخلي من حيث المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومواجهة التدخلات الخارجية التي تؤثر على تطورات الأحداث داخل البلاد، ولعل من بين ذلك التدخل الخارجي في تأجيج حالة الحراك الشعبي أو افتعال الأزمات الداخلية ( شبلي، 2016 : 168 ).

ويقوم الاستقرار السياسي وفق أسس العلاقة الطردية بين عدد من المرتكزات السياسية والاقتصادية التي أصبحت من أبجديات التحليل على المستويين الكليMacro، الجزئي Micro، لأن الاقتصاد والسياسة يكمل أحدهما الآخر، وأصبحا مثالاً حياً على هذه العلاقة الطردية في ظل التحولات التي مرت بها أغلب دول العالم جراء المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة .

يتناول الفصل الثاني مرتكزات الاستقرار السياسي في الأردن من خلال المبحثين الآتيين :

**المبحث الأول : التهيئة السياسية.**

**المبحث الثاني : السلوك والعمل السياسي .**

# المبحث الأول

## التهيئة السياسية

يعبر عن التهيئة السياسية بمرحلة الاعداد التي يقوم بها النظام السياسي تجاه الأفراد والتي تتطلب دراسة عوامل الفعل ورد الفعل تجاه النشاطات السياسية من خلال موقف معين أو مواقف يتخذها الفرد أو مجموعة من الأفراد، والتي تتضح في ضوئها الاتجاهات السياسية التكوينية للفرد أو مجموعة من الأفراد المعينين. أي أنها تمثل نشاط سياسي لا يرتبط بأحداث الفعل السياسي فقط وإنما بنتائج ذلك الفعل أيضاً.

وتتم عملية تهيئة الأفراد لذلك الفعل عبر مجموعة الفعاليات التي تمارسها السلطات في الدولة، مثل العملية الانتخابية التي تعد أحدى أهم النشاطات السياسية كونها تتعلق بالسلوك الذي تم الاعداد له في مراحل سابقة، وذلك من خلال مجموعة أجراءات ترتبط بثقافة الفرد. أي أن التهيئة السياسية تصبح مرحلة اعداد للمجتمع عبر دراسة القيم التي لها ارتباط بثقافة ذلك المجتمع، وهذه القيم هي التي تحيط بالمجتمع لما لها من تأثير على التهيئة السياسية. وتتحدد التهيئة السياسية بقوة تلك القيم والثقافة سواء كان ذلك على صعيد الأفراد أو المجتمعات أو المؤسسات، إذ يخدم ذلك كله المرتكز الآخر من مرتكزات عملية التنمية السياسية والمتمثل بالسلوك السياسي الذي هو انعكاس لما يحمله المجتمع من قيم ومعتقدات ومبادئ فكرية.

يتناول المبحث الأول التهيئة السياسية من خلال المطلبين الآتيين :

**المطلب الأول : الثقافة السياسية.**

**المطلب الثاني : التنشئة السياسية.**

## المطلب الأول

## الثقافة السياسية

تعد الثقافة السياسية فرع متخصص من الثقافة العامة التي تمثل أحد أبرز المجالات التي تصب في المشروع التنموي في أي دولة من دول العالم. إذ إن الاستناد إلى منجزات الماضي ومكتسباته، لا يمكن أن يحقق العمل المتواصل لتطوير الواقع الراهن الذي يحمل الكثير من السلبيات التي تعيق وتعترض طريق تقدم الشعوب والأمم.

ويمثل الواقع كوابح مضافة تؤدي إلى خمول الثقافة الوطنية وتجعلها مترهلة وتحولها إلى عامل للتبرير بدل أن تكون حافزاً للتقدم والتطور، وحينذاك يلجأ الأفراد والمجتمع إلى الظواهر والأشكال البعيدة عن المضمون والجوهر الحقيقي لقدرات الشعوب والأمم. لذا فإن بداية الخروج من هذا المأزق الثقافي الاجتماعي تتجسد في ضرورة الانحراط في حوارات مستفيضة للتوصل إلى معالجة للإجابات الحقيقية عن نوع الثقافة الوطنية الحية التي توصل إلى طريق التنمية بعد أن تحاكم الواقع السائد عبر المثل والمبادىء العليا للثقافة الوطنية ( محفوظ، 2004 : 19 ).

وتشير الثقافة السياسية إلى " مجموعة من الاتجاهات والقيم والمتعقدات التي لها ارتباط بالقضايا السياسية في أي مجتمع، وتتضمن هذه الاتجاهات والقيم والمعتقدات ممارسات عملية حول ما يحدث فعلاً في المجتمع، ومعتقدات عمومية حول أهداف وقيم ذلك المجتمع " (Winter, 1977: 100 ).

وتـؤدي الثقافـة السياسيـة دوراً مهمـاً فـي عمليـة بنـاء الدولـة وتنميتهـا، إذ تمثل نسقاً متبادلاً بين النظام السياسي والمجتمع. فعلى الرغم من أن تلك العملية تجري بتخطيط واعٍ ومقصود من النظام السياسي وتهدف في الأساس إلى تكوين وحدة مجتمعية حول الكيان الذي تقوم عليه، إلا أن المجتمع يسهم في هذه العملية عبر صياغة المدخلات، ويقوم النظام بصوغ المخرجات. لذا فإن مسؤولية النظام تتطلب منه عدم اغفال القاعدة المجتمعية التي ترتكز أركانه فوقها، ولا بنيتها الفكرية والثقافية التي تؤدي دوراً هاماً في صوغ المدخلات، ومن ثم التفاعل والاستجابة للمخرجات (محمد، 2014 : 121 ).

ويمثل مصطلح الثقافة السياسية، المنهج الذي يؤثر في علاقة المواطن بالسلطة القائمة في أي دولة ساعية لإعادة بناء قدراتها عبر طريق التنمية، وذلك لأن هذا المنهج يقوم بتحديد الأدوار والأنشطة التي تؤديها هذه السلطة، مثلما تبرز في طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها. كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة. ووفقاً لما تقدم فإن الثقافة السياسية تعرف بأنها: "مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تُعد مسؤولة إلى حدٍّ بعيد عن درجة شرعية النظام القائم"( المنوفي، 1980: 18 ).

وتأتي أهمية الثقافة السياسية بوصفها الحلقة التي يبث من خلالها النظام نمطاً ثقافياً يتوافق وثقافة المجتمع من ناحية، ويعمل على تغيير قناعات المجتمع تدريجياً وبما يتوافق مع ثقافة وأهداف النظام من ناحية أخرى. ويتوقف نجاح ذلك على مستوى الشرعية التي يحظى بها النظام من جهة، وعلى درجة المأسسة في كل بنى ومؤسسات الدولة من جهة ثانية. لذا فإن الثقافة السياسية تشكل حلقة الوصل المهمة بين الطرفين( محمد، 2014: 121 ).

ومن خلال هذا المعنى فقد أصبح للثقافة السياسية تأثير فاعل في عملية التهيئة السياسية للأفراد، وذلك من خلال قيام النظم السياسية بتوظيف هذا المرتكز في خدمة أهدافها، ووفقاً للأنواع المتعددة التي تدخل ضمن مفهوم الثقافة السياسية وخصائصها، إذ يستخدم مفهوم الثقافة السياسية عموماً للإشارة إلى أنماط ثقافية معينة في مجتمع ما وفي زمن محدد، وذلك لأن الممارسة السياسية والمشاركة في صنع القرار ليست واحدة في كل مكان.

ويشير مفهوم الثقافة السياسية إلى مرحلة مهمة يتم خلالها تهيئة الأفراد في سياق ثقافي معين والتي من أهمها:

أ. **الثقافة السياسية الرعوية:** يتصف هذا النوع من الثقافة بأنه لا يعرف الكثير عن العناصر التي تسهم في عملية المدخلات والمخرجات، أي الطلبات الشعبية والقرارات الحكومية. وفي الثقافة الرعوية لا يدرك الفرد أي شيء عن حقوقه ودوره في التأثير على السلطات التي يتشكل منها النظام السياسي، كما لا يكون للفرد في هذا النوع من الثقافة أي مشاعر حول دولته ونظامها السياسي وكذلك البنى السياسية والاجتماعية والقادة السياسيين، وليس لديه أي معايير يستند إليها في صياغة أحكامه وآرائه السياسية. وعادة ما يتوفر هذا النوع من الثقافة في المجتمعات التي لا توجد فيها أدوار سياسية متمايزة للأفراد، كالأدوار السياسية والاقتصادية والدينية، التي يتقاسمها أفراد المجتمع كافة (Almond, 1963:17).

ونكون الولاءات في مثل هذا النوع من الثقافة ولاءات لجماعة فرعية وليس للوطن أو الأمة، حيث ترتبط نسبة كبيرة من الشعب بروابط عاطفية مكثفة نحو الجماعات والمؤسسات التي تمثل مصالح محلية وإقليمية أو مصالح فرعية كالولاء للقبيلة أو العائلة أو للعرق أو للغة أو الجماعة الدينية (Rosenbaum,1975:43).

ب. **الثقافة السياسية الخاضعة:** وهي ذلك النــوع مـن الثقافة السياسيــة التي يحصل فــي ظلها كثيــر مــن التوجهات نحــو عوامل تميــز النظام السياسي واتجاه مخرجاته، فيما تنعدم التوجهات التي يفترض أن تتجه نحو المدخلات، وعندها يحصـل إدراك لـدى الفرد الخاضع للسلطة الحكومية المتميزة أو المتخصصة، ويأخذ منحنى ذي اتجاهين إما أن يكون فخور بها أو يكــون غيــر راغب بها، ويكــون تقييمه على أنها شرعية أو غيــر شرعية، وتصبـح علاقتــه نحو النظام على المستوى العام ونحو مخرجاتــه هــي علاقــة استسلام وتسليم بالأمر الواقع بالرغم من وجود نوع محدد من الأهلية الملائمة ضمن ثقافة الخضوع، أي لا يوجد في المجتمع بناء مدخلات متخصص كون المجتمع يعيش في مثل هذا الخضوع (Almond, 1963: 19) .

ج. **الثقافة السياسية المشاركة:** يتطلع أفراد المجتمع في هذا النوع من الثقافة السياسية، المشاركة بايجابية بفعاليات النظام السياسي لأغراض تتعلق بمخرجات النظام، إدراكاً منهم ومساهمة في تصبح طلباتهم مدخلات لذلك النظام بما يفضي لصنع القرارات من قبل النظام السياسي، مستنيرين بالثقافة السياسية المشاركة التي غالباً ما يكــون لها دور في توضيــح حقوقهم وواجباتهم، ودورهم في التأثير على الحكومة. وقد تتراوح مشاعرهم نحو هذا الدور بيـن القبـول والرفض (Almond, 1963: 19).

ويعد توجيه عواطف المواطنين نحو الشعور بالولاء في المقام الأول للأمة وتمثلها الحكومة، من خصائص الثقافة السياسية المشاركة إلى جانب انخفاض مستوى العنف السياسي وسيطرة الإجراءات المدنية لإدارة النزاعات داخل المجتمع، وشيوع الثقة السياسية بين الجماعات الاجتماعية بنسبة عالية، والإقرار بشرعية نظام الحكم (Rosenbaum,1975:25).

ومنذ نهاية الحرب الباردة شاع استخدام مفهوم صراع الثقافات أو صراع الحضارات أو الأديان. بحيث اكتسب زخماً كبيراً بعد أن تم تداوله عالمياً عندما تناوله صاموئيل هنتغتنون، ثم وصل هذا الزخم قي ذروته منذ أحداث 11 أيلول 2001 وما تلاها من تداعيات، الأمر الذي أفرز عن عدد من المبررات التي حاول من خلالها المحافظين الجدد في إدارة الرئيس جورج بوش الأبن التمسك بها وبأبعادها الدينية الثقافية الحضاريــة، والأبعاد القيمية في مجرى العلاقات الدولية وخاصة تلك التي تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً فيها (Beitz, 2008: 22 ).

ويرى الباحث أن مفهوم صراع الحضارات قد اشتمل على الواقع الذي يعيشه العالم العربي في التاريخ المعاصر وما تشهده دوله وشعوبه، إذ أظهر هذا الواقع بأن الدول العربية باتت تواجه تحديات عديدة ومتنوعة، ولم يكن بالإمكان مواجهة هذه التحديات إلا بتطوير الثقافة السياسية العربية، وذلك حتى يتسنى للعرب دولاً وشعوباً مجابهة التحديات والاستجابة لها على نحو حضاري. وهذا ما سعت له بعض الدول العربية عبر توجيه النظر نحو ثقافة سياسية تتلاءم مع الفضاءات الوطنية والقومية والإسلامية، وذلك لما للثقافة من أهمية في بناء القوة الحضارية التي ما هي إلا حقيقة أساسية يكشفها المشهد السياسي المعاصر، وتتجاوز الشعارات الكبرى المجردة، التي لا تصنع واقعاً جديداً، ولا تغير واقعاً سيئاً. وذلك لإن اطلاق الشعارات ورفع اليافطات، لا يغير من أوضاع الدول والشعوب في شيء، وإن العمل الحيوي والهام، لابد أن يتجه إلى بناء تلك القوة الحضارية في المجالين العربي والإسلامي. بحيث لا تنحصر القوة في جانب واحد، بل هي قوة شاملة تستوعب القدرات العملية والقوة الاقتصادية والمادية والتطور السياسي والاجتماعي. من هنا فإن الثقافة السياسية المطلوبة، إنما هي الثقافة التي تنصب بوعي وحكمة لتجيب عن اسئلة الواقع وتتفاعل على نحو إيجابي مع إمكاناته وقدراته، وتسعى نحو خلق الحقائق والوقائع البديلة، في سياق العمل على بناء القوة الحضارية للعالمين العربي والإسلامي.

إن المقصود ببناء القوة الحضارية يتعلق بالابعاد المتصلة بآثار تنوع الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤية للعالم ودوافع السلوك وأسس الهوية، وهي أبعاد أصبح لها تأثير كبير في العلاقات الدولية، تكمن في عدد من المستويات التي من أبرزها: أسس جديدة لتقسيم العالم، ومحرك للتفاعلات الدولية، ومحدد لنمط تلك التفاعلات، وحالة النظام الدولي، وأداة من أدوات السياسية وموضوع من موضوعاتها، ومحدد لخطاب النخب وخطابات القاعدة، وعنصر تفسيري أو تبريري للتحالفات، وأخيراً مكون القوة ( مصطفى، 2007: 11).

وفي سياق ما تقدم، فقد سعت الجهات السياسية والثقافية في المملكة الأردنية الهاشمية للبدء في بناء مشروع تنموي حضاري يهدف لتعميم النشاطات الثقافية من أجل إكساب الأفراد ثقافة سياسية يقصد منها تحقيق انتشار أفقي وعمودي (تخصصي) من خلال عمل الهيئات الثقافية، وهذا الأمر يفسَّر ارتفاع مستوى التعليم والثقافة في المجتمع الأردني في فئاته المتنوعة. ولأن مساحة الأردن صغيرة نسبياً، فقد أتاح هذا العامل التواصل بين أبناء البلد من المناطق المتعددة، وبالتالي الالتقاء حول أفكار وأهداف مشتركة، بحيث بلغ مجموع الهيئات الثقافية المسجلة في وزارة الثقافة حوالي 600 هيئة، تنشط في العاصمة عمان 45% منها، علماً بأن عدد الهيئات الثقافية في المملكة لم يتجاوز 50 هيئة في بداية تسعينيات القرن العشرين، لكن هذا العدد تضاعفَ إحدى عشرة مرة خلال ربع قرن. ويأتي هذا التزايد وهذا التوسع في إنشاء الهيئات الثقافية كنتيجة حتمية للتحولات الديمقراطية التي حدثت في الأردن منذ عام 1989 وما رافقها من اتساع مساحة الحرية، مما أعطى دفعة قوية للحراك الاجتماعي والسياسي والثقافي في البلاد، وسمح باتساع النشاط الاجتماعي والثقافي والنقابي كثيراً مقارنة بالنشاط السياسي الذي تمثله الأحزاب السياسية على مختلف توجهاتها وبرامجها السياسية ( الزعبي ، 2015 ).

كذلك أدى هـذا التوسع فـي انشاء الهيئات الثقافية في المملكة الأردنية الهاشمية إلى توجيه عواطـف المواطنين نحو الشعـور بالولاء للوطـن، الذي قام جابريـل ألموند بتوضيحه بقولـه: " إن للثقافة السياسية خصائص عديـدة، فهي تنمي الشعور بالولاء للأمة وخاصة تجاه ممثلتها الحكومـة في المقـام الأول، كما يـؤدي انخفاظ مستوى العنـف السياسي لفـرض سيطـرة الإجـراءات المدنيـة لإدارة النزاع، وشيـوع الثقـة السياسية بيـن الجماعـات الاجتماعيـة بنسبة عالية، والإقرار بشرعية نظام الحكم كلها تمثل خصائص أساسية للثقافة السياسية المشاركة " (Almond& Sidney, 1963:19).

وإلى جانب ذلك ورغم قيام الجهات المسؤولة باصدار قانون للأحزاب يسمح بالعمل الحزبي وينظمه ويشجع عليه، إلا أن عوامل أخرى يُعْزى إليها بقاء ثقافة الخوف من العمل الحزبي لدى المواطنين التي امتدت من المرحلة العرفية، خاصة بعد أن فشلت الأحزاب في الوصول إلى الجماهير وإقناعها بالعمل الحزبي والمشاركه به، لذلك ليس غريباً أن يكون رواد العمل الثقافي هم في غالبيتهم من رواد العمل السياسي، حتى إن بعض الأحزاب سعت لإيجاد رديف ثقافي لها، والبعض الآخر خاض صراعاته السياسية من خلال الهيئات الثقافية والنقابية. وهذه الحالة وإن أثّرت سلباً على قدرة الهيئات الثقافية في تحقيق إنجازات كبيرة في مجال نشاطها، إلا أنها خلقت نوعاً من الحراك في داخلها، وهذا بالتأكيد لا يلغي وجود دوافع ثقافية حقيقية لدى العديد من النشطاء الثقافيين في الأردن ( الزعبي، 2015 ).

ويرى الباحث أن جهود النظام السياسي الأردني في نشر الثقافة السياسية قد انطلقت من فلسفة بث روح الوعي السياسي حول الحقائق المتعلقة بالتاريخ السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية، والمفاهيم المحددة لمكونات نظامها السياسي، انطلاقاً من المبادىء الدستورية والقانونية التي يتكيف

عليها تشكيل السلطات العامة، وآلية عملها وطبيعة اختصاصاتها، وتعريف المواطن بالحقوق والحريات الأساسية التي كفلها دستور المملكة الأردنية الهاشمية.

وقد افترض النظام السياسي الأردني أن اتباع أي نوع من أنواع الثقافة السياسية لا يحل محل التوجهات الأخرى، فلا تمنع ثقافة الخضوع من انتشار التوجهات نحو البنى الأولية الوثيقة بالمجتمع. وعلى المستوى نفسه، فلا تزيل ثقافة المشاركة أنماط التوجه الرعوي، فثقافة المشاركة هي طبقات اضافية قد تضاف وتندمج مع الأنواع الأخرى، وهكذا كانت التجربة الأردنية تجتمع فيها كل الأنواع، بما يسمح للمواطن بمشاركة الحكومة بشكل فعال في أمور السياسة والحكم، ولكن ذلك لم يلغِ خضوعه للقانون والسلطة، أو عضويته في الجماعات الأولية الأخرى المنتشرة بشكل كبير في البلاد سواء على مستوى الأسرة والمجتمع أو القبيلة. وهنا تتفاوت درجة ميل المواطن بحسب ما اكتسبه من ثقافة سياسية خلال مرحلة التنشئة السياسية أثناء تمتعه بعضوية الجماعات الفرعية في الدولة والأمة والدين.

## المطلب الثاني

## التنشئة السياسية

يهتم مضمون التنشئة السياسية بتحسين ثقافة المواطنين، نتيجة ما وقع عليهم من تخلف ومشكلات نابعة من ظروف الاستعمار التي تعرضوا لها عبر مراحل زمنية عديدة، وتختلف تعريفات الباحثين للتنشئة السياسية ومضمونها، وذلك باختلاف مدارسهم الفكرية كما يلي:

- " عملية حصول المواطنين على القيم السياسية وما يحملونه من اتجاهات تسهم في أداء الأدوار التي يمكن أن يؤدها في مراحل البناء الاجتماعي " ( Almond,1966: 6) .
- " عملية تعلم الفرد المعايير السياسية والاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة " (Hyman, 1959: 53) .
- " عملية تشكيل السلوك الإنساني للفرد وأنها عملية تحويل الكائن البيولوجي إلى كائن اجتماعي، وأنها العملية التي تتعلق بتعليم أفراد المجتمع من الجيل الجديد كيف يسلكون في المواقف الاجتماعية المختلفة على أساس ما يتوقعه منهم المجتمع الذي ينشئون فيه، كما أنها عملية إكساب الفرد ثقافة المجتمع " (Richter, 1991: 185) .
- "عملية يقوم بها النظام السياسي يكون هدفها نقل الثقافة السياسية التي تعينه على الاستقرار والبقاء ( البغدادي،1993: 272).
- " عملية تهدف أكساب الأفراد وتنميتهم باتجاه فهم ظروف المجامع وقضاياه العامة، يهدف من ورائها القادة السياسيين التغيير الاجتماعي، بعد تعرض الدولة لضياع الجهد والوقت والامكانيات المادية التي تساعده على النهوض" ( عبد الله 1، 1997: 235 ).

- " عملية غرس القيم لدى الأفراد وتعريفهم بالنظام السياسي لدى الأفراد، ونقل ردود أفعالهم إزاء المشكلات السياسية نتيجة ما تتعرض له الدولة من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية والثقافي للفرد " ( الأسود1، 1990: 87) .

وتعد التنشئة السياسية إحدى عمليات النظام السياسي في جميع دول العالم، التي يترتب عليها مجموعة من النتائج المؤثرة في أداء هذا النظام. ومنذ نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين تم تطوير أطارين لتحليل الأنظمة السياسية تمثل الأول منها في المدخل النظمي الذي طوره ( ديفيد أيستون وروبرت هيس)، بينما تمثل الثاني في المدخل البنيوي الوظيفي، الذي طوره ( جابريل ألموند ) وآخرون (Easton, 1957: 383).

وينظر هذان المدخلان إلى التنشئة السياسية على أنها وسيلة لدعم وتأييد النظم السياسية. فهي عملية يتم من خلالها خلق قيم ومعارف مناسبة لدى المواطنين تجاه نظام سياسي معين، على أساس افتراض أن التأييد الأساس يعد عامل ضروري لاستمرارية أي نظام سياسي عبر الزمن (الأسود2، 1990: 166). وسبق أن قام أفلاطون بتأكيد ذلك قبل أكثر من ألفي عام، حين عزى سقوط الأنظمة السياسية إلى قصور أو فشل في التنشئة السياسية (Dawson,1969: 7) .

ويقول مفكرو المدخل الوظيفي أن التنشئة السياسية تعبر عن الحفاظ وعن التكيف كوظيفة للنظام السياسي، وبالتالي أستقرار واستمرار النظام نفسه ( الحسن، 1984: 225). ففي منظور أي نظام سياسي قائم تتمثل وظيفة التنشئة السياسية بصورة واضحة وأكيدة، في ضمان ديمومته والعمل على بقاء قيم النظام السياسي عبر الأجيال، كونها تعمل على غرس وتلقين الأجيال الصاعدة قيما وسلوكاً وتصرفات الأجيال السابقة، وذلك لأجل ضمان إعادة إنتاج مستمر ضمن النظام القائم ( الأسود 2، 1990 : 168 ).

أما المدخل النظمي، فيرى أنه بالإمكان استخدام التنشئة السياسية كأداة لإسناد النظام السياسي وسلطته، وذلك من خلال تخفيفها من العبء الزائد، بفعل الضغط الحاصل عليه نتيجة المدخلات (Input) والمخرجات (Output) ( العاني، 1986: 126)، بحيث يكمن دور التنشئة السياسية في دعم النظام على صعيد إنتاجه المتمثل بإصادر القرارات المختلفة، وذلك من خلال قيام التنشئة السياسية، سواء الرسمية التي يقوم بها النظام السياسي من خلال الإعلام والمؤسسات التعليمية، أو غير الرسمية التي تقوم بها الهيئات الأخرى كالعائلة والاتحادات والنقابات والأحزاب السياسية، بتنشئة الأفراد على طاعة هذه القرارات ( Mitchell,1970: 14 )، مما يؤدي إلى تخفيف الضغط على النظام الناتج من عملية الإنتاج.

فيما يقوم دور التنشئة السياسية في دعم النظام السياسي على صعيد الطلبات القادمة إليه، فإنه يكمن في تنشئة الأفراد على قبولهم وإخلاصهم لقواعد الفعاليات السياسية وقيم النظام السياسي (العاني، 1986 : 127 ). فالمحافظة على أي نظام سياسي يعتمد جزئياً على نجاح المجتمع في تنشئة الأجيال الجديدة بما يكسبهم مشاعر إيجابية نحو النظام السياسي (Easton, 1957: 5).

وتكمن أهمية التنشئة السياسية من خلال ارتباطها بمسائل حيوية تتعلق بالوظائف التي تؤديها التنشئة، إذ تنبع تلك الوظائف العديدة والمهمة للغاية من خلال ما تقوم من دور في العمليات التنموية التي تمثل المعالجة الأمثل في مواجهة حالة التخلف التي تعاني منها كثير من دول العالم النامية، ومن أبرز تلك الوظائف ما يلي :

1. تساعد التنشئة السياسية على احترام العمل الجماعي والتعاون والإحساس المشترك بالمسؤولية ونكران الذات والإيثار على بناء المجتمع السياسي (المشاط، 1988: 243 ).

2. تساعد التنشئة السياسية على خلق الانتماء والولاء السياسي بالشكل الذي يؤدي إلى توسيع قاعدة الاتفاق العام وتخفيض حدة الصراع خصوصاً في الدول المستقلة حديثاً أو التي تواجه مشكلات في بناء الأمة، إذ يقع على عاتق التنشئة السياسية مهمة اخضاع الولاءات العائلية والقبلية والدينية وغيرها من الولاءات الفرعية إلى الولاء إلى الأمة والوطن (Jaros, 1972: 10).
3. تخلق الإحساس العام بالهوية الوطنية والقومية ( الجوهري، 1986: 33 ).
4. تسهل على النظام السياسي اتخاذ القرارات الاجتماعية وتسهم في تنفيذ المهمات الجماعية (Dawson,1969:34) .
5. تؤدي التنشئة السياسية إلى بناء المجتمع السياسي وخلق هوية قومية، وقد يكون لها دور سلبي في تمزق المجتمع السياسي عبر مطالبة بعض المكونات الاجتماعية بالانفصال أو المطالبة به أو هجرة بعض الأفراد ( Jaros, 1972: 30).

ولغرض تنفيذ المفردات المتعلقة بهدف التنشئة السياسية يجري الاهتمام بتنمية الوعي لدى أفراد المجتمع للتعرف على حقوقهم وواجبانهم وذلك من خلال وضع برامج تعليمية تشتمل على مواد وموضوعات أكاديمية تتعلق بتحصيل المعرفة اللازمة ضمن الواقع السياسي الذي يتضمن القضايا المصيرية التي تواجه المجتمع، كما تشتمل تلك البرامج على التعريف بحقوق المواطنين التي لا بد أن يتمتعون بها والتي يتطلب من النظام السياسي توفيرها لهم عبر مؤسساته المحتلفة، فضلاً عن الواجبات المناط بكل فرد إدائها تجاه الوطن، إلى جانب توضيح برامج السلطة التنفيذية وخططها المعدة في جميع المجالات التي تؤديها الحكومة سواء السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية والعوامل المؤثرة فيها، وبطبيعة نظام الحكم ودوره في بناء المجتمع،

وذلك بهدف تعرف الأفراد على وسائل المشاركة السياسية الفعالة بما يعزز لديهم الانتماء الوطني ( عبد الله 2، 1997 : 335 ).

وفي أغلب الدول العربية يعيش أبناء مجتمعات هذه الدول في ظل سياسة الباب المغلق ويحلمون بالنهضة التي تمهد لمشاركة سياسية حقيقية، وهذا ما حدث بالفعل نتيجة التغييرات التي قامت عبر مراحل متعددة وجرى تقنينها بعد تجاوز بعض التناقضات التي كانت قائمة في هذه المجتمعات التي انتقلت إلى طريق النهوض والتقدم بفعل الوفرة المالية المرتبطة بعائدات النفط في عدد من دول المنطقة العربية، حيث كانت الحاجة التاريخية قائمة لضرورة حدوث مثل هذه التغييرات، رغم النقص الواضح في التنشئة السياسية لأفراد المجتمعات، ونقص الموارد الاقتصادية في دول عربية أخرى لا تمتلك النفط، مع شح المياه والزراعة وفقر الآلات والأدوات المساعدة، والتخلف الصحي والتعليمي، حتى باتت هذه الأمور تمثل ضغوطاً على النظم السياسية القائمة التي أخذت تتعامل مع كل ذلك على أنه يشكل مدخلات لتلك النظم خاصة تلك التي توفرت لها معطيات جديدة تقوم على الفكر السياسي الناضج الذي استطاع أن يجد المخرجات اللازمة لحل إشكالية المدخلات الضاغطة، فعملت على توفير بنية اجتماعية قادرة على الاضطلاع بدور القوى المحركة والفاعلة في النهضة والبناء والتنشئة السياسية بالاستناد إلى وسائل حديثة من معارف وتكنولوجيا متقدمة ومهارات عملية بالنسبة للأيدي العاملة سواء الوطنية المعدة في الخارج أو الأجنبية المستخدمة بالداخل، مع توفير فرص جديدة للإعلام والتثقيف لأداء دوره في هذا المجال .

وفي المملكة الأردنية الهاشمية جاء تأكيد الفعاليات السياسية الرسمية وغير الرسمية على أن الشروع بعمليات التنمية يمثل مطلباً شعبياً وليس صراعاً بين قوى المعارضة والحكومات المتعاقبة بمعزل عن الحالة الشعبية كما يحاول البعض تصويره، مع الإقرار بأن النخب المعارضة

تمثل في النهاية أحد أبرز الأصوات الداعية لهذا المطلب الشعبي والتوجهات العامة في البلاد. وينبع هذا التأكيد من التجربة التي عاشها شعب المملكة الأردنية الهاشمية التي ظهرت ملامح تحقيق الإصلاح السياسي ضمن عملية تنموية شاملة يقودها صانع القرار ضمن أبعاد متكافئة سياسة كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية ، الأمر الذي فرض على إدارة الدولة اتباع منهجية جديدة في مسيرة الإصلاح والتنمية، ورغم تعالي بعض الأصوات بأن الوضع الاقتصادي الصعب الذي يمــر به الشعب يتطلب أن يحظى الإصلاح بأولوية مطلقة، ورأت أصوات أخرى أن الإصلاح الاقتصادي يلزمه في البداية توفر إرادة سياسية وإصلاح سياسي حتى يتحقق الإصلاح الشامل، وذلك في ظل تنامي إشكالية تزايد التحديات الأمنية في ظل ديمقراطية واعدة تسعى لإدامة زخم التحولات الديمقراطية ضمن المدى الذي لا بد أن يستند إليه إساس البناء الديمقراطي القائم على رضا الناس ، وبما ينعش الديمقراطية في هذا البلد الطموح قيادة وشعباً.

وفي ظل هذه الجدلية بأبعادها المختلفة، تطلب الأمر من قبل النظام السياسي الأردني الشروع بتوظيف التنشئة السياسية كعامل مهم من عوامل مرحلة التهيئة السياسية التي تستوجبها عمليات التنمية في المجتمع الذي فرض واقع الحال وجوده قبل ولادة كثير من أبناء المجتمع ذاته، ليجد هؤلاء الأبناء بأن القيم الاجتماعية والأفكار المتوارثة ومؤسسات الدولة تستند إلى أسس قوية ومرتكازات متينة، الأمر الذي يجعل من محاولات المجتمع تسير وفق خطى ثابتة من أجل إنشاء هذا الإنسان على تلك القيم والأفكار التي لا بد أن تؤثر في شخصيته الوطنية وتحدد انتمائه الوطني ( الأسود2، 1990 : 163 ).

وقد ركزت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في المملكة الأردنية الهاشمية على أن التنشئة السياسية هي أحدى مكونات التنشئة الاجتماعية بصورة عامة، وهي مرتكز مهم من مرتكزات

التنمية كونها تهدف إلى تحديث البنى الأساسية للدولة والمجتمع، مما جعلها تشتمل على مجموعة من المفاهيم المقاربة للتنمية ومن بينها الاصلاح والتطوير وذلك في جانبين، هما المؤسسات الحكومية والمجتمع بحد ذاته وما يحويه من مؤسسات، بما يفضي الى تعزيز الاستقرار العام والسلم الاجتماعي، بحيث وضعت الوزارة أمام الجهات المسؤولة عدد من آليات التنشئة السياسية بهدف الشروع بعمليات تنموية باعتبارها من أهداف النظام السياسي، وذلك عبر إصدار القوانين الناظمة للشؤون العامة وتطويرها، وتحفيز المواطنين على المشاركة السياسية الشعبية، وإعادة تنظيم هياكل المؤسسات العامة وتنشيطها، والانتقال بمفاهيم التكيف والولاء والانتماء والمشاركة من مراحلها النظرية، إلى حيز التطبيق الذي ينظم العلاقة بين الأفراد والجماعات، من خلال التعاون بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية .

يرى الباحث بأن للتنشئة السياسية أهمية تبرز من خلال الوظائف التي تؤديها في خدمة النظام السياسي من خلال احياء شعور الولاء لدى الأفراد إلى المجتمع والنظام السياسي، كما تكمن أهمية التنشئة السياسية في كونها تهتم بتهيئة الأفراد سياسياً من أجل الوصول بهم إلى السلوك والعمل السياسي بعد أن تعرض عليهم مهارات هذا السلوك وكيفية اكتسابه والعوامل المؤثرة فيه. كما تهتم بجذور وأصل هذا السلوك والاتجاهات السياسية الأخرى القائمة في النظام السياسي وخارجه، بحيث تخلق لدى الأفراد حصانة سياسية نابعة من ثقافة سياسية يتوافق عليها كل من المجتمع والنظام السياسي القائم فيه الذي تقوده حكومة لديها اهتمامات وأهداف داخلية وخارجية يجري وضعها وفق أسس استراتيجية تتعامل بها وفق اهتماماتها المتباينة الاتجاهات مع هذه الدولة أو تلك.

وتظهر أهمية التنشئة السياسية في طبيعة السلوك والعمل السياسي الذي يقدم عليه كل من النظام السياسي والمواطنين على حد السواء، إذ يمكن ملاحظة أن هناك اختلافاً في السلوك السياسي بين الأفراد وكذلك بين الجماعات والمجتمعات السياسية. وهكذا يمكن ملاحظة أن هناك اختلافاً في الاهتمام بالحياة السياسية، واختلافاً في السلوك الانتخابي الذي يعد من أبرز العمليات السياسية التي يقوم بها النظام السياسي ويسعى لمعرفة ردود الفعل عليها داخلياً وخارجياً، كما هناك اختلافاً في الهوية الحزبية والأيديولوجية والاتجاهات والآراء السياسية لطبقات المجتمع المختلفة، مثلما يوجد اختلافاً في تقويم القيادات والسياسات العامة، فبعض الناس لديهم إحساس قوي بالولاء لوطنهم ونظامهم السياسي، لذلك يشاركون مشاركة إيجابية في الحياة السياسية، والبعض الأخر قد يكون له إحساس ضعيف بالولاء للوطن والنظام السياسي لذلك لا يهتم بالمشاركة السياسية الإيجابية ويتخذ سلوكاً لا مبالياً ومغترباً من الأنشطة السياسية.

## المبحث الثاني

## السلوك والعمل السياسي

يمثل السلوك والعمل السياسي الاطار العام لكافة الأعمال والنشاطات التي تؤديها مؤسسات النظام السياسي في أي دولة من دول العالم كالعمل الحزبي، والعمل الثقافي، والعمل العسكري، والعمل التربوي وغيرها من النشاطات التي تؤديها الفعاليات السياسية، إذ يأتي العمل الحزبي امتداداً للعمل السياسي، وحتى العمل العسكري يعد امتداداً لعمل سياسي، وذلك لأن القيام بمهمة عسكرية دون خلفية سياسية تنتهي إلى الفشل. فإغلب القادة العسكرين هم في واقع الأمر ساسة كبار، ومثال ذلك أن منصب وزير الخارجية قد جرى شغله في عدد غير قليل من دول العالم من قبل القادة العسكريين.

على كل حال فانّ ممارسة العمل السياسي ليس محدوداً بزعامة أو مكان وانما تحكمه الظروف المجتمعية المختلفة، فقد ترتفع نسبة العمل السياسي وقد تنخفض، فمثلاً قد تكون نسبة العمل السياسي 20% بينما تكون نسبة العمل العسكري 50% والعمل الثقافي والاعلامي والفكري 20% والنسبة الباقية للعلاقات والعمل الجماهيري والتنظيمي، وبالتالي فان مجموعة الأعمال هذه تدخل في اطار عام هو العمل السياسي ولا يقصد بذلك العمل السياسي حسب المفهوم الضيق كأن تعمل ضمن الأطر السياسية القائمة في الساحة الدولية.

يتناول المبحث الثاني السلوك والعمل السياسي من خلال المطلبين الآتيين :

**المطلب الأول : المشاركة السياسية.**

**المطلب الثاني : صناعة القرار السياسي.**

## المطلب الأول

## المشاركة السياسية

عرفت المجتمعات المحلية في الدول العربية المشاركة السياسية من خلال ردود الفعل الشعبية المعبر عنها من قبل منظمات المجتمع المدني أو الطبقات الشعبية المختلفة التي تبدي تأييدها أو معارضتها عبر السلوك والعمل السياسي الذي يظهر واضحاً عندما تكون ردود الفعل سلبية تجاه النشاطات التي تقوم بها السلطة التنفيذية ( الحكومة)، والسلطة التشريعية التي اختلفت تسمياتها وتعددت بتعدد الدول العربية التي سمح لها بأن تعمل فيها مثل هذه السلطة.

وقد شاع استخدام تسمية مجلس الشورى أو مجلس النواب وإلى جانبه يوجد مجلس الأعيان، وهناك تسميات أخرى وفقاً لطبيعة الأعمال التي تؤديها، فمبدأ الشورى عرفته بعض المجتمعات منذ أمد بعيد، ومارسته في أمورها الحياتية عبر التاريخ الطويل على المستويين الاجتماعي والسياسي، وذلك استناداً للثقافة الإسلامية النابعة من أصول ديننا الحنيف، وبما تقتضيه طبيعة التطور والتجديد التي تستلزمهاعملية المشاركة السياسية عبر تحديث قنواتها الشرعية التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين من ممارسة العمل السياسي بما يتلاءم مع حاجات العصر الراهن.

وتعد المشاركة السياسية من القيم المتأصلة في الثقافة العامــة لأي شعب يقـوده نظام سياسي يسعى لتحقيق الرفاهية لهذا الشعب، كما تمثل جزءً أصيلاً من منظومة قيم المجتمع المحلي في أي دولة. لذلك فإن انعطافات الربيع العربي أعادت بقوة طرح مسائل تتعلق بطبيعة الدولة ومؤسساتها والتحديات التي تواجه مجتمعاتها من حيث علاقتها بأزمات التحول/ الوجود التي أخذ يواجهها عدد غير قليل من الدول العربية، والتي عبرت عن ضعف المشاركة السياسية،

فبشرت بداية الثورات بموجة تحولات ثورية تخرج المنطقة العربية من استثنائها أو استعصائها الديمقراطي والتي تعثرت في كثير من الأحيان تحت وطأة هشاشة الدولة وتحدياتها الداخلية والخارجية ( عبيد، 2014 : 6 ).

لكن النقلة النوعية الأهم التي شهدتها الطبيعة الجديدة للمشاركة السياسية في عدد من الدول العربية التي عرفت الثورات العربية من خلال ما بات يعرف بمنظمات المجتمع المدني العريقة والجديدة الوليدة والذي أخذت تلعب دوراً في مجال العمل السياسي، وفي التأثير على عملية الانتقال إلى الديمقراطية، يكمن في دورها بالحشد الجماهيري والضغط السياسي من موقع المطالبة والمعارضة لمؤسسات الدولة بالنزول إلى الشارع في مظاهرات واعتصامات لا تنتهي إلا بعد تحقيق مطالب الشعب وما يتعلق منها بالنشاطات الحكومية ذات الصبغة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى الثقافية ( يحيى، 2016: 23 ).

لقد فتحت نشاطات تلك المنظمات التي تزامن معها الحراك الشعبي العفوي منه والمنظم، المجال واسعاً لتنامي المطالب الشعبية لانتهاج مبدأ المشاركة (Communion) في العديد من دول العالم العربـــي بعد أن تعـرض فيها العمـل السياســي للإخفاقـات والصعوبات في النشاطات المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، جراء اتباع سياسة الانفراد، والتسلـط، والطغيـان، وغياب معانـــي الديمقراطية، والحقوق والحريــات.

لذلك باتت الحاجة ضرورية لإتباع مـــبدأ المشاركة للخروج من مستنقع الشمولية والبطش، خاصة بعدما تقلصت طبيعة وسلطات الحكومات، وظهور ما يعـرف بالفاعليـن الجدد (New Actors)، وتم الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص كأجزاء رئيسية للدولة الراشدة، ووضعت مبادئ للحكم الرشيد (Good Governess) التي تقوم على سيادة

حكم القانون، والمساواة، والعدالة، والحرية، وحقوق الإنسان، والفاعلية، والاستجابة، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة. وبناءً عليه فإن المشاركة تعني المساهمة الايجابية في صنع القرارات لتحديد نوع ومستوى فرص الحياة الممكنة والمرغوبة للمواطنين ومجتمعاتهم، وفي كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على كافة الأصعدة، من الأسرة ومنظمات المجتمع المدني إلى مؤسسات الدولة ( الخلايلة، 2013: 60).

ولا يمكن تقييم المشاركة السياسية في إي مجتمع بدون التعرض بشكل دقيق لبعض المشكلات التي تعترض السلوك والعمل السياسي المفضي لهذه المشاركة، ومن بين تلك المشكلات قضية الفئات شبه الغائبة أو المغيبة عن السلطة التشريعية. فلكي تكون هذه السلطة كفؤة في تمثيلها للمواطنين يجب أن تحتوي على تمثيل متوازن لهؤلاء المواطنين. فغياب فئة أو مكون اجتماعي عن البرلمان لابد أن يثير التساؤل عن أسباب غيابهم، هل هو عزوف من جانبهم أو أن قواعد اللعبة الانتخابية لا تتيح لهم المشاركة والنجاح فيها من الأصل؟ وتكمن المشكلة هنا في تغييب دور المرأة وبعض الأقليات الدينية والقومية، وبعض الأحزاب والحركات والتيارات عن السلطات الحاكمة، ومنها السلطة القضائية في بعض الدول التي أضحت واحدة من أبرز إشكاليات تطور النظام والمؤسسات السياسية بما يعد من معوقات العمل السياسي في تلك الدول ( العزباوي، 2015: 110 ).

وترتبط بإشكاليات السلوك والعمل السياسي ومعوقاته قضية العدالة الانتقالية* ارتباطاً وثيقاً سواء كانت قبل الثورات العربية، أو بعدها في أثر الأزمات التي حدثت في عدد من دول هذه الثورات. فقد لوحظ أنها ليست مجرد مقاربة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، وتعويض الضحايا،

* **العدالة الانتقالية : تشير إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات.**

بل هي مجموعة من الأسس التي تعبر بالمجتمع من نظام تسلطي إلى آخـر ديمقراطـي، بما يمنع وقوع انتهاكات مستقبلية، وإرساء مبادىء القانون والعدل والتعايش السلمي فـي المجتمع. فالعدالة الانتقالية هي آلية مرحلية تلائم المجتمعات التي خرجت لتوها من حقبة الديكتاتورية، وبالتالي فهي تختلف عن العدالة الجنائية التقليدية* التي تمثل آلية مستدامة فـي المجتمعات الأنسانية الحديثة.

ومع تطور المجتمعات الإنسانية الحديثة وتعدد احتياجاتها ومتطلباتها، حصل تطور كبير في المشاركة السياسية كنتيجة حتمية من تطور العملية الانتخابية، وأصبح لها شروطها وقواعدها وقوانينها التي تنظمها ونظام يحميها ويتمم مسارها ( القيار، 2005 : 11 ).

واقترن ذلك التطور بانتشار الأفكار الليبرالية التي بدورها لها ارتباط وثيق بممارسات المؤسسات الديمقراطية في الدولة الحديثة، حيث يعد الانتخاب هو النمط الأكثر شيوعاً للمشاركة من جانب المواطنين في الحياة السياسية لبلدانهم، كما يعد الانتخاب الوسيلة الديمقراطية الأبرز لاختيار الممثلين أو النواب في المجالس النيابية أو الرؤساء في المناصب العليا للدولة ( علوان، 2005 : 63 ).

وذلك لأن الديمقراطية تفترض أن الشعب يحكم نفسه بنفسه، ولكن أمام استحالة تطبيق الحكم المباشر في الدولة الحديثة، فلابد من انتخاب نواب يحكمون باسم الشعب ونيابة عنه، ولكي يوصفوا بالنواب فلابد من اختيار الشعب لهم بوسيلة الانتخاب، فمن المتفق عليه أن الانتخاب هو الوسيلة التي يقوم بواسطتها الشعب باختيار حكامه في النظام الديمقراطي (المشهداني، 1991: 59).

---

* **العدالة الجنائية : هي نظام من الممارسات والمؤسسات للحكومات التي تستهدف دعم الرقابة الاجتماعية وردع وتخفيف الجرائم ومعاقبة المنتهكين للنظام مع عقوبات جنائية مع إعادة التأهيل. وكذلك فإن للمشتبه بهم في إرتكاب جريمة ما لهم حق المطالبة بالحماية ضد إساءة استعمال سلطات التحقيق والملاحقة القانونية.**

لكن هذا لا يعني أن الديمقراطية تتجسد بالانتخابات الدورية فقط وإنما لابد أن تكون هذه الانتخابات نزيهة حتى يتسنى لها أن تصبح ركناً أساسياً من أركان الممارسة الديمقراطية ( ثناء، 2001 : 224 ) فهي وسيلة لمشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية إسناد السلطة إلى الحكام عن طريق الشعب وبواسطة الانتخاب، بل يجب أن يكون حق الاقتراع عاماً دون أن يكون مقيداً، الأمر الذي يمنح النظام السياسي الشرعية التي تؤهله استلام السلطة.

وتجدر الإشارة إلى إن بقاء وتطور أي نظام سياسي واستقراره يكمن في حصوله على عنصر الشرعية، ولا تتحقق شرعية النظام سياسي إلا بحصول الرضا والقبول المجتمعي له، وهذا يتوقف على قدرة النظام السياسي وفاعليته لمواجهة ومعالجة القضايا والمشاكل الداخلية والخارجية التي يتعرض لها، كالتنمية وضمان الوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، والتأكيد على الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية وتجنب كل ما يهدد الأفق السياسي والاجتماعي والسعي لتصفية علاقـات التبعيـة بكل أنواعها.

ويعرف ماكس فيبر الشرعية بأنها قدرة السلطة السياسية على اكتساب الاعتراف بها، وعلى النظر إليها بصفتها المعبرة عن مصالح الأفراد ( إبراهيم، 1987: 405 )، لأنها تشمل مواقف الأفراد تجاه النظام السياسي، وسياسات وقوانين ومؤسسات الحكومة، فيمكن أن يكون النظام السياسي على مستوى مرتفع من الشرعية حينما يرى المواطنون بأن الحكومة لها الحق في أن تعمل ما تعمله، ويمكن أن تكون السلطة السياسية على مستوى منخفض من الشرعية حينما يرون أن الحكومة خاطئة في ما تعمله ( حزام ، 2003 : 25)، فهي في جانبها هذا ترتبط بالقيم والمعتقدات والمبادئ التي يمثلها النظام، والتي يجب أن لا تتعارض مع القيم والمعتقدات التي يحملها المواطنون.

وإذا كانـت الديمقراطيـة، كأسـلوب فـي الحكـم، تعـود إلـى أيـام اليونـان، فـإن نظـام الحكـم الديمقراطي في الدولة القومية هو ظاهرة حديثة العهد نسبياً، إذا لم يزد عدد الدول الديمقراطية في العالم في عام 1942 عن 12 دولة، إلا أن هذا العدد تضاعف نتيجة التحول الديمقراطي في عدد غير قليل من دول العالم. وكانت الدول العربية جزءاً من العالم الذي هبت عليه رياح الديمقراطية والتغيير، فـالأردن، والمغرب، وقطر، وعُمـان، والكويـت، مـن الـدول العربيـة التـي بـدأت فـي تبنـي النهج الديمقراطي كأسلوب في الحكم ( بني سلامة، 2009 ).

ويلاحظ أن النهج الديمقراطي المتبع في عدد من هذه الدول لم يصل إلى مستوى تحقيق المشاركة السياسية المتصلة بالأحزاب السياسية، حيث أن هذه المشاركة متدنية بشكل كبير إذ وصلت إلى مانسبته 1% فقط ( حالة الديمقراطية، 2014: 21). وربما يعود سبب ذلك إلى طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع والمتعلقة بعدم الإطمئنان لقدرة الأحزاب على مشكلات المجتمع. وإلى عدم وجود أحزاب سياسية فاعلة تجاه البيئة السياسية على عكس الكثير من البلدان المتقدمة.

وتعد نسبة المشاركة السياسية فـي المملكــة الأردنية الهاشمية جيــدة بشكل عــام، كونها شهدت مشاركـة شعبية جيدة فــي الانتخابات النيابية. ومثال ذلك المشاركة الشعبية في الانتخابات المبكرة لمجلس النواب السابع عشر التي أجريت في (2013/1/23) وفق قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2012، حيث شهد هذا المجلس زيادة عدد المقاعد النيابية من (120) الى (150) مقعداً، صوت فيها ما نسبته (56.5%) وفقاً للهيئة المستقلة للانتخابات التي تم تشكيلها بموجب القانون المقر من مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية في آذار (2012). وقد ترشح في هذه الانتخابات (1425) مرشحًا، من بينهم (191) سيدة. وقد خُصصت مقاعد للقوائم الوطنية

عددها (27) مقعداً، وأصبح للناخب الحق بالإدلاء بصوتين (صوت للدائرة الانتخابية المحلية وأخر للدائرة الانتخابية العامة، وخُصص للكوتا النسائية (15) مقعدا، وقد شهد هذا المجلس وصول (18) سيدة الى قبة البرلمان، حيث استطاعت سيدتان الفوز من خلال دوائرهن الانتخابية المحلية بعيدا عن الكوتا، وسيدة أخرى من خلال القائمة الوطنية ( التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية ، الهيئة المستقلة للانتخاب 2013) .

يرى الباحث أن المشاركة السياسية في دول العالم النامية ومنها المملكة الأردنية الهاشمية تخضع لحساب نسبي. فهي مشاركة جيدة على مستوى الطبقات الشعبية وضعيفة على مستوى الانتماء إلى الأحزاب السياسية، وتتقاوت بين المحافظات الأردنية بشكل واضح، وتتأثر هذه المشاركة بعوامل عديدة تظهر نتائجها من خلال مستوى الإقبال في النشاطات السياسية وأشكالها المتعددة في المملكة بشكل عام، إضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بطبيعة المجتمع المحلي ذات التوجهات القبلية والعشائرية، وضعف خبرة افراد المجتمع في المشاركة السياسية، الأمر الذي دعا صانع القرار السياسي للسير في طريق التنمية والإصلاح السياسي من أجل الزج بالطبقات الشعبية في العمل السياسي بما يخدم توجهات النظام السياسي الذي يتعرض لضغوط خارجية إقليمية ودولية، حتى بات الأردن يمثل واحة للسلام والتعايش ومنطقة عازلة بين دول مختلفة الاتجاهات، ولا تراعي مبدأ التحول الديمقراطي الذي أخذ يسري في أغلب دول العالم، فيما تستمر نزاعات دول المنطقة وصراعاتها بين التحول أو الوجود على أشدها، مما ولد ضغوط مضاعفة على صناعة القرار السياسي.

## المطلب الثاني

## صناعة القرار السياسي

تشهد دراسات القرار السياسي منذ الحرب العالمية الثانية ( 1939–1945) تزايداً مضطرداً، وذلك لأن القرار السياسي يشكل عنصراً مركزياً في السلوك والعمل السياسي في أي دولة من دول العالم، كما أن عملية صناعة القرار تمثل مركز اهتمام عدد من العلماء الاجتماعيين. ويبــدو أن مفهوم القرار السياسي واتخاذه قد ورد بشكل غامض في بعض الدراسات التــي تبحث فــي التاريــخ الدبلوماسي أو نشاطات المؤسسات الحكومية، ولكن عمليــة اتخـاذ القـرار لم تـدرس خـارج نطاق العلـوم السياسية دراسـة منظمـة ودقيقـة.

لقد درس علمـاء النفس الدوافع الخفية وراء القرارات التي يتخذها الفرد، كما بحث هؤلاء العلماء في أسباب الصعوبات التي يواجهها الأفـراد في اتخاذ قرارهم، أما الاقتصاديـون فيبحثون في قرارات المستهلك أو المنتج أو المستثمر أو أي قطاعـات تؤثـر على الاقتصاد، أما دارسو علــم الإدارة فإنهم يبحثون عن كيفية تحسيـن مستـوى كفاءة الأجهزة الفنيــة العاملة وترشيد اتخاذ القرار، أما في العلوم السياسية فالمفهوم يبحث في القرارات التي تؤثر في سلوك الناخبين والمشرعين والتنفيذيين والسياسيين وقادة الجماعات الضاغطة وغير ذلك من القـوى التي تدخل في نطاق المجتمع السياسي (دورتي، 1985: 305).

وتتبع فكرة الوقوف عند آراء المختصين في العلوم الأخرى وخاصــة التاريخ والاقتصــاد والإدارة العامة مــن خلال وجهات النظر التي تقـول بأن هذه العلوم إنما هــي فـروع من علم السياسة، إذ كان يطلق اسم الاقتصاد السياسي على علم الاقتصاد، والتاريخ السياسي على التاريخ،

إما ما يتعلق بعلم الإدارة بفرعيه الإدارة العامة وإدارة الأعمـال فهي تعنى بدراسـة مختلف الجوانـب المتعلقـة بعمل الإدارة التنفيذيـة في الدولـة أخـذاً فـي الاعتبـار طبيعة الايديولوجيـة السياسية المسيطرة، والمقومات الأساسية التي يرتكز عليها النظام السياسي والدستوري للدولة، والكيفية التي تتوزع بها علاقات القوى الاجتماعية والطبقية، وكل ما يحيط ببيئة هـذه الإدارة من قيم وتقاليد وأنماط ثقافية وحضاريـة وتجارب تاريخيـة.

وقد تحدث كثير من الباحثين وهذا يعطي الانطباع بأن عن مدى صعوبة صناعة القرار وتعقيداته، مما أعطى الانطباع بأن وجهات نظرهم قد اختلفت عن القرار وصناعته، خاصة أن البعض منهم وقد غالى في تلك الصعوبة حين قال: " أن دراسة صنع القرار هي مغامرة صعبة جداً " (Sullivan,1976: 67).

ويتركز مبعث صعوبـة صناعـة القرار السياسي أو اتخاذه من قبل الباحثيـن فـي العلوم السياسية في أن القرار السياسي أصبـح يشكل عنصراً مركزيـاً فـي العملية السياسية، فقد جاء البروسفور (ريتشارد سنايدرRichard Snyder) وزميله ( روزنيو Rosenau ) عام 1954 بافتراض حسبه الكثيرون آنذاك بأنه فكرة ثورية في دراسة القرار السياسي. فقد اقترح ( سنايدر) وزميله ( روزنيو ) على علماء السياسة الاقتداء بعلماء الاجتماع والاقتصاد والإدارة العامة للاستفادة من محصلة دراساتهم، كما اقترح أن يقر علماء السياسة بحقيقة أن القرار يشكل نمطاً من السلوك والعمل السياسي (Snyder, 1958: 36-37 ).

عمومـاً فقد اختلف الباحثون في تعريف القرار وذلك بحسب وجهة النظر التي يحملها كل واحد منهم، ومن أبرز تلك التعاريف الآتي :

- تعريف ديفيد أيستون : " إن القرار السياسي يمثل مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع" ( Easton, 1965 : 10) .
- تعريف كاظم هاشم نعمة: " ما يستقر عليه صاحب أخذ القرار فهو موقف واعٍ لصاحب القرار يتأمل فيه ذهنياً في قرارات بديلة أو خيارات في فكره " (نعمة، 1972 : 76 ).
- تعريف حامد ربيع : " نوع من عقد العزم من جانب السلطة على اختيار اسلوب معين من أساليب التخلص من حالة من حالات التوتر التي تفرضها الممارسة السياسية " (ربيع، 1975: 24 ).

وتعد عملية صنع القرار في العمل السياسة بشكل عام معقدة وصعبة، وتزداد صعوبتها في السياسة الخارجية كونها تتعلق بكل ما يرتبط بالحالة أو الأزمة المراد دراستها واصدار القرار بشأنها من حيث المدخلات والمخرجات فضلاً عن التفاعل فيما بينهما، ويقول سنايدر بشأنها : إنها العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضعاً لقرار ما. وينتج عن ذلك الاختيار عدد محدود من البدائل يتم اختيار أحدها موضع التنفيذ والتطبيق (Snyder, 1958 :37 ).

ويقصد بعملية صنع القرار أيضاً هو التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين بدائل عدة متنافسة وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أوتفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها (مقلد، 1971 : 249).

ووفقاً لهذا المعنى فإن عملية صناعة القرار تمر بمراحل عدة، تباينت وجهات نظر المختصين بشأنها، إلا أن مراحلها الرئيسية تتحد بالآتي :

1. **مرحلة ما قبل اتخاذ القرار:** وتشتمل هذه المرحلة على الآتي:

أ. **وجود الحافز** : ويعني وجود حافز البيئية السياسية المحيطة سواء كان خارجي أو داخلي يدفع باتجاه تكوين سبب أو مشكلة ما بحيث يوجد هيكل عملية صنع القرار، أو ردة فعل على موقف معين يتم اتخاذه من أحدى القوى المؤثرة في البيئة السياسية ، مما يدفع صانع القرار للقيام بتحليل هذا الموقف من زاوية درجة تأثيره في مصالح دولته، وهنا تبدأ المرحلة الأولى من مراحل اتخاذ القرار (Coplin, 1971: 33) .

ب. **تحديد الهدف:** تتمثل هذه الجزئية بحالة الوضع الذي يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيق ذلك الهدف من خلال اجراءات عديدة تبدأ بتخصيص القدر الضروري من الجهد والامكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت إلى مرحلة الوجود أوالتحقق المادي ( علي، 1969: 6 ).

2. **مرحلة التنظيم** : وتشتمل هذه المرحلة على الآتي :

أ. **البحث عن البدائل السلوكية:** وتعني الصيغ الخاصة ذات القدرة على حل المشكلة المترتبة عن أحد المواقف السياسية بشكل يحقق لحدى الدول هدفها المطلوب بأقل خسارة ممكنة (الرمضاني، 1991: 56).

والبديل الذي يقع عليه الاختيار يعد أفضل البدائل، وقد تأخذ مرحلة البحث عن البدائل احدى طريقين، هما:

أولا : البحث عن البدائل المتاحة وتحديد النتائج المحتمل ترتبها على كل بديل، مع تقدير احتمال حدوث كل من تلك النتائج ومراجعة تلك التقديرات كلما تم الحصول على معلومات جديدة، وهذا ما أطلق عليه عند دارسي صنع القرار بالنموذج الرشيد، أي الذي يتحرى الدقة في الحصول على المعلومات وتشخيص المشكلة

وحصر الحلول وتقنين الاحتمالات ثم اختيار أكثرها عقلانية من حيث تخفيض الكلفة وتعظيم الفائدة ( عليوة، 1987 : 156 ).

ثانيا :البحث عن البدائل المتفقة مع نسق وعقيدة صانع القرار وتوجهاته وخبراته وتصوراته المسبقة، لذلك يتم رفض البدائل التي تتناقض مع هذه العقيدة وهذا النسق أو التي اثبتت تجارب الخبرة السابقة عدم جدواها، وهنا يطلق اسم النموذج المعرفي على هذا الطريق ( الناصري، 1982: 90 ).

**ب. <u>نماذج الاختبار</u>:** وتوجد مجموعة من النماذج التي يمكن توظيفها عند عملية صنع القرار من أبرزها :

أولا: النموذج العقلاني (الرشيد) : ويبحث هذا النموذج عن بدائل سلوكية بصياغة ذاتها التي غالباً ما يتم اعتمادها رجل الاقتصاد الرشيد ( الرمضاني، 1991: 373 ).

ثانيا: النموذج التراكمي (السياسات البيروقراطية): يعتمد هذا النموذج على الانشطة التي استخدمها النموذج العقلاني، مع ادخال بعض التعديلات إذ إن القرار لا بد أن يرتكز على البرامج والسياسيات والاعتمادات السارية كقاعدة، ثم يتم اجراء بعض التعديلات بالزيادة أو النقصان أو التجديد على أساس القبول بمشروعية البرامج والسياسات السابقة ( عليوة، 1987 : 156 ).

ثالثا: النموذج العقيدي ( الأيديولوجي ) : يركز هذا النموذج على مفاهيم الجماعة والبنى الدستورية، والقرار يكون في هذه الحالة نتيجة التفاعل والاتفاق المتبادل بين الاهتمامات المختلفة التي تمارس من خلال السلطة والنفوذ. ويتضمن النموذج الجوانب الأتية :

(1) عمليات فكرية: وتشتمل على عناصر الترجيح الذاتي والاستبصار والابداع والتخمين والإدراك والمعرفة( حمادة، 1993 : 90 ).

(2) عمليات شبه ميكانيكية : وتشتمل على مجموعة من الأوجه التي من أهمها: المداولات والتشاور والتفاوض والمساومـة، وهي عمليات الهدف منها الوصول إلى الحلول الوسطى بالتراضي، بما يسهم في توفير الحد المطلوب من التوافق بين التعارض في الاتجاهات والدوافع والمصالـح (عليوة، 1987: 383).

(3) عمليات اجتماعية : وتشتمل على صياغة الائتلافات والتحالفات المؤقتة والتفاعل بين الجماعات المختلفة( حمادة، 1993 : 91 ).

**ج. اتخاذ القرار:** يعمـد صانع القرار إلى اتخاذ القرار بعد أن يكون قـد استنفذ جميع الاجراءات السابقة التي تجعله يقف عنـد الخيار الأنسب الذي يحقق هدفـه بأقل كلفـة، وبتعبير آخر أن هذه المرحلة إنما تمثل اختيار السلوك السياسي من بين نوعين من البدائل السلوكية ، والتي سبق الإشارة إليها إذ يشكل البديل المعتمد أساس القرار المتخذ (السلمي، 1971 : 26 ).

**3. مرحلة ما بعد اتخاذ القرار:** تتجه أنظار صانع القرار السياسي نحو المصلحة القومية عند قيامه باتخاذ القرارات المصيرية، ورغم أن مصطلح المصلحة القومية يكتنفه الغموض بعض الشيء حسب وجهتي النظر التي طرحتهما المدرستين المثالية والواقعية ، إذ اتخذ اصحاب المدرسة المثالية موقف الرفض من مجموعة من المبادىء التي كانت سائدة في العلاقات الدولية كمبدأ توازن القوى المرتبط تاريخياً بأوروبا، ومبدأ استخدام القوة في الشؤون الداخلية والمعاهدات السرية وغيرها من القضايا، ليطرحوا مبادىء مقابلة تمثلت في الحقوق

والالتزامات القانونية الدولية والتناسق الطبيعي بين المصالح القومية كوسيلة للحفاظ على السلام العالمي والتركيز على دور العقل في إدارة الشؤون العالمية وإبداء الثقة في الوظيفة التي يمكن أن يقوم بها الرأي العام، فيما يركز أنصار المدرسة الواقعية على القوة من جهة والمصلحة من جهة أخرى دون إيلاء اهتمام بالمثل في العلاقات الدولية، وهم بذلك يركزون على الدروس المستفادة من التاريخ لدعم وجهةنظرهم، لذا فهم متشائمون في نظرتهم للسياسة الدولية على عكس سابقيهم المثاليين ( دورتي، 1985: 17 ).

لذلك فإن اتخاذ القرار لدى أنصار المدرستين المثالية والواقعية يكاد يكون مختلفاً عندما يكون صانع القرار قد تبنى أفكار أي من هاتين المدرستين وذلك من أجل الوصول إلى هدفه، إذ إن مرحلة تنفيذ القرار هي المجال الأول الذي يتم الشروع به عند اتخاذ القرار ، وهو مجال معقد يتطلب سلسلة من القرارات والإجراءات الفرعية، لأن عملية التنفيذ تؤدي إلى تحديد السلوك السياسي لصانع القرار الذي هو تعبير عن محصلة التفاعل بين عمليتين مترابطتين، هما عملية اتخاذ القرار وعملية تنفيذه وردود الأفعال عليه ، وهنا يعتمد صانع القرار على عدد من الأدوات لتفيذ القرار، من أبرزها: الأدوات الدبلوماسية، والأدوات الدعائية والأدوات الاقتصادية، والأدوات العسكرية.

يرى الباحث أن قراءة متأنية لعملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني، تبدو واضحة المعالم في تاريخ الدبلوماسية الأردنية منذ تأسيس الدولة التي يمكن للمتابع أن يستنتج بسهولة انها كانت دوما تنمو وتترعرع في ظل الظروف الاقليمية التي تشهد تناغماً نسبياً بين دول الاقليم خاصة العربية منها، ويضعف دور الاردن ويتهمش في الاوقات التي تسود فيها حالة من الانقسامات الحادة كالتي يشهدها الواقع العربي في المرحلة الراهنة. وعليه فان الدول الاقليمية الأخرى أخذت تحسد الدبلوماسية الاردنية نظراً للشفافية الشديدة التي تنتاب عملية صنع القرار

السياسي الخارجي الاردني تجاه بعض المواقف، أو تعقيده في مواقف أخرى، وذلك في ضوء تلاقي وجهات نظر صانع القرار السياسي مع تطلعات الشعب الذي يؤمن بقدرة بلاده على الاحتفاظ بوسطيتها التي باتت هدفاً ووسيلة في آن معاً بالنسبة لحرفة الدبلوماسية الاردنية، ويكفي الإشارة إلى القرارات الصعبة التي اتخذها صانع القرار السياسي الخارجي في كثير من القضايا الدولية والإقليمية والعربية، والتي من أبرزها ما يتعلق بحرب حزب الله مع اسرائيل في عام 2006، وموقف المملكة من أطراف الانقسام الفلسطيني المتناحرة، والمواقف في مؤتمرات القمة العربية، والتي شكلت كلها تحديات بسبب تعقيد عملية الحساب السياسي التي سبقتها. فمعظم الدبلوماسية الاقليمية الأخرى أخذت جهداً وتفكيراً أقل بكثير عند اتخاذ قرارتها بشأن هذه الازمات، ذلك أنها تنتمي لأحلاف واضحة المعالم والاجندات، وهي لذا لا تسعى للاحتفاظ بوسطيتها فذلك ليس من ضمن قائمة اهدافها على عكس المملكة التي رسم طريق اعتدالها ووسطيتها صانع القرار السياسي الخارجي.

# الفصل الثالث

## تحديات التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية

# الفصل الثالث

## تحديات التنمية السياسية في الأردن

التنمية هي عملية وليست حالة، لأنها يجب أن تكون مستمرة ومتصاعدة، تسهم فيها كل فئات المجتمع، وهي عملية واعية محددة الغايات ذات استراتيجيات طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج، كما أنها عملية موجهة بموجب إدارة التنمية تدرك الحاجات الإنسانية، وتملك القدرة على الاستخدام الكفء للموارد، وهي تهدف إلى إحداث تغيرات هيكلية اجتماعية واقتصادية لرفع مستوى المعيشة والقضاء على ظواهر التخلف وإحداث نوع من العدالة في توزيع الدخل القومي، فهي آلية للتغير وتغيير الأطر والجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وضمانات استمرارها والتأكيد على المشاركة الواسعة والعدالة .

والتنمية السياسية هي جوهر مفهوم التنمية إذ تستوعب في إطارها طروحات نظريات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ذلك أن مشكلة التنمية هي في الأساس مشكلة سياسية، تنطلق من الفكر السياسي لكونه شرطاً أولياً لتقديم مجموعة الخطط والبرامج والأفكار والأرقام لعملية التنمية، لذلك فان معركة التخلف هي معركة سياسية في الدرجة الأولى، وأن التنمية هي عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى من التطور في المجالات كافة لأجل الوصول إلى الدولة المتقدمة الديمقراطية والقائمة على المشاركة الحرة في الانتخابات النزيهة، والمنافسة السياسية الشريفة، التي تسعى إلى ترسيخ المفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية .

وقد سعت أغلبية الدول النامية ومن ضمنها المملكة الأردنية الهاشمية للبدء بعمليات التنمية من أجل النهوض بالواقع السياسي الذي تعيشه البلاد، لكنها واجهت مجموعة من التحديات التي لجهودها في هذا المجال، إذ إن إيجاد تنمية سياسية ليس بالأمر السهل في ظل ظروف اقتصادية وسياسية متداخلة، لأن ذلك عادةً ما يخلق تحديات قد تعترض تحقيق هدف التنمية الشاملة القائم على المطالب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وإن هذه التحديات هي بذات الوقت حاجة فعلية تتطلب توفير قناعات لدى النظام السياسي بضرورة تبنيه لبرامج التنمية ، وذلك من أجل خلق مساهمات فاعلة من الأفراد الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني، ووجود مؤسسات سياسية أخرى تضغط باتجاهات متعددة لتحقيق هذا المطلب، وترسيخ قيم الديمقراطية القائمة على العدالة والمساواة، في ظل إحلال سلطة القانون محل الأجهزة الأمنية ، بما يؤدي لتنظيم الحياة السياسية الضابطة لعمل الحكومة، عبر وسائل التطوير المستمرة للأفراد من أجل تنشيط الإحساس الوطني لديهم بعيداً عن معايير الولاءات الفردية والعشائرية والطائفية .

يتناول الفصل الثالث تحديات التنمية السياسية في الأردن من خلال المباحث الآتية:

**المبحث الأول: التحديات السياسية.**

**المبحث الثاني: التحديات الاجتماعية.**

**المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية.**

## المبحث الأول

## التحديات السياسية

تسعى النظم السياسية لإحداث مشاريع تنموية من أجل بناء حياة سياسية سليمة، وغالباً ما تواجه تلك العمليات تحديات سياسية تتعلق بمخرجات عمليات التنمية في النظم السياسية، والتي من أبرزها غياب الإرادة السياسية التي تمثل العمود الفقري للتنمية كونها تمثل الأساس الفكري للحكومة التي هي الأداة التنفيذية الفاعلة لكل عمليات التنمية ، وإلى جانب تلك الإرادة تبرز ضمن التحديات السياسية معضلة المشاركة السياسية التي تعد الأداة الضرورية لغرض التمييز بين الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية، كونها تتعلق ببنية النظام السياسي، ومدى استجابة النظام لها، وهو ما يتوقف على مدى ما يوفره النظام لها من مؤسسات تجري من خلالها المشاركة السياسية.

وهكذا أصبحت المشاركة السياسية آلية ضرورية لاختيار الحكام والتداول السلمي للسلطة، لكي يكون النظام ديمقراطيا يؤمن بها ويسعى لتلبية مطالبها، و إذا ما عجز النظام السياسي عن تلبية مطالبها أو تجاوزها فيمكن أن يعد نظاماً استبدادياً. وترتبط المشاركة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات ارتباطا وثيقا، بمدى ما تتوفر عليه من ثقافة سياسية تتبلور نتيجة التنشئة الاجتماعية والسياسية، فعندما يهتم مجتمع من المجتمعات بعملية المشاركة السياسية ونتائجها يكون مجتمعاً مشاركاً على الأصعدة كافة بحكم تنشئته وثقافة وطبيعة نظامه السياسي،أو قد يكون عنصر اللامبالاة في المشاركة السياسية كبيراً مما يؤدي إلى عدم مشاركة الأفراد فيها، وهذا أيضاً يتوقف على طبيعة تنشئته و مستوى ثقافة، أو قناعته بأن النظام السياسي لا يعير أهمية لهذه

المشاركة، أو بسبب تدني المستوى الاقتصادي مما يؤدي إلى الانصراف للاهتمام بشؤونهم ليصبحوا بعيدين عن الأمور السياسية .

وقد واجه النظام السياسي الأردني مجموعة من التحديات السياسية التي حاولت التأثير السلبي على التنمية، باعتبارها عملية سياسية متعددة الغايات، تهدف إلى: ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة بطريقة عادلة، وإضفاء الشرعية على السلطة التي تستند إلى أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين.

ومن أبرز تلك التحديات السياسية ما يلي :

**1. الإرادة السياسية**

تواجه عمليات التنمية السياسية في أي دولة من دول العالم، مجموعة من التحديات السياسية حيث تعد الإرادة واحدة من أهم تلك التحديات، فقد أثبت الواقع اليومي أن التطور السياسي والتنمية في أي دولة يبدأ من توفر الإرادة السياسية، لكن ما شهدته عدد من الدول النامية وخاصة العربية في اعقاب موجة الثورات العربية، من غياب المشاركة السياسية رغم أن النظم السياسية قد تبدلت، إذ أخذت السياسات الجديدة المتبعة من النظم الجديدة تتوافق مع ركائز أخرى للهوية الجديدة، وهي الانتماءات الفرعية القبلية والدينية والقومية. ومن الجدير بالذكر أن هذه

الهويات الموجودة في المجتمع تُستخدم لإظهار القوة وليس لتعزيز وحدة المجتمع أو الشعور بالانتماء أو الاستقلالية. لذا، بات من الواضح أن الاستهلاك السريع للسياسات كان ولا يزال يشكل ضرراً لتنمية البلاد، ناهيك عن المشاركة السياسية، وقد تم تكييف النظام السياسي ليتلاءم مع بلد لم تشف بعد جراحاته، ولم تصل بعد المستوى الوعي الذي يمكّنه من الاستفادة من الحوار السياسي. حيث تسعى بعضها لاستخدام السياسة لتحكم لا لتدير شؤون البلاد ( منينة ، 2013 ).

ويشير المشهد السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية بأن غياب الإرادة السياسية لدى الحكومات المتعاقبة قد أدى إلى حدوث مجموعة من المظاهر السلبية برزت في المجالات الآتية:

أ. **تولي المناصب الحكومية من قبل عناصر غير كفوءة أو غير نزيهة :** يؤدي غياب الإرادة السياسية لدى الحكومة إلى إعاقة التنمية التي تتطلب اعتماد المنهج الديمقراطي فــي العمل الحكومــي، إلى جانب اعتمـاد مبـدأ الشفافية التامة والوضوح خــلال ممارسة المسؤوليات التنفيذيــة، وذلك لأن الدولة تسعى إلى توسيع المشاركة باعتبارها المرجعية الأعلى لصناعة القرار، وتتبنــى محتلف السياسات وعلى قاعدة تساوي المواطنيـن فــي الحقـوق والواجبـات فــي ظل حمايـة القانــون(بطاينة، 2009 : 287).

ب. **تغول السلطة التنفيذية على حساب دور السلطة التشريعية :** تحرص أغلب دول العالم على تحديد شكل نظام الحكم الذي يتم اتباعه من قبل السلطات الرسمية، وغالباً ما يشار إلى هذا الشكل في دستور الدولة باعتباره عقداً اجتماعياً بين النظام السياسي وبين المواطنين، ويجري التأكيد على أن جميع السلطات مصدرها الأمة ( الشعب ) بحسبانه صاحب السيادة ومصدر كل السلطات، وأن استعمال تلك السلطات يكون على الوجه

المبين بالدستور، كما يأتي توزيع السلطات الثلاثة ( التشريعية والتنفيذية والقضائية) بالفصل بين اختصاصات كل منها، والتعاون في الوقت ذاته ( السيد، 2015: 109).

وتحدد الدساتير اختصاص السلطة التشريعية التي لا بد أن تضم إلى جانب اعضاء الحزب الحاكم، اعضاء من بقية الأحزاب السياسية التي قد تكون معارضة أو مؤتلفة، بحيث يتم أخذ رأيها كأصل عام في اصدار القوانين، ووفق ما ينص عليه الدستور الذي يضع المقومات الأساسية للمجتمع ويحدد الحقوق والحريات، كما يحدد الواجبات والمسؤوليات، ويعهد إلى السلطة التشريعية إصدار القوانين ووضع الضمانات والحدود، وهي سلطة ليست مطلقة، لكنها مقيدة بالحدود والضمانات الدستورية التي حددتها النصوص الدستورية، فإذا خالفتها أو خرجت على غايتها في تحقيق مصالح الشعب كانت مخالفة للدستور، وهنا تتهم بالانحراف في استعمال سلطتها.

وعند النظر إلى طبيعة عمل السلطة التشريعية يلاحظ تغول السلطة التنفيذية وسيطرتها على أعمال السلطة التشريعية نتيجة فرض رأي الأغلبية النيابية التي غالباً ما تكون تابعة للحزب الحاكم الذي يشكل السلطة التنفيذية ( الحكومة )، وهذا ما يمكن ملاحظته في أغلب الدول النامية نتيجة غياب أو تعثر الإرادة السياسية ( ربيع، 2015: 119).

ج. **ضعف مستوى المؤسسية :** يؤدي ضعف المؤسسية في البناء السياسي إلى تراجع التنمية السياسية كونها موضوع متعدد الجوانب وذو مفهوم واسع، يشتمل على جوانب رئيسية منها تراجه مستوى العدالة وغياب الموضوعية، وعدم وضع القوانين أو بناء القرارات على قاعدة موثوقة من نظم المعلومات، حيث تشتمل المؤسسية على متطلبات التنسيق والتكامل بين السلطات والمؤسسات التابعة لها، بما يضمن تفادي المزاجية والفردية

التي تتم بمعزل عن مشاركة الهياكل التنظيمية في الدولة، وتؤدي للتكرار والهدر (المصري، 2005: 9).

يرى الباحث إن التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية قد أثر إيجابياً في تنامي الإرادة السياسية للحكومات الأردنية وذلك بموجب توجيهات مباشرة من الملك عبد الله الثاني، مما دفع الحكومة للسير بالاتجاه السليم نحو الانفتاح السياسي بما يسمح بالمشاركة السياسية الفاعلة، وتكوين مؤسسات سياسية واعدة يؤمل منها أن تلبي رغبات وتطلعات الشعب الأردني الذي أخذ يعاني من ضائقة اقتصادية.

**2. المشاركة السياسية :**

تخضع السلطة السياسية في النظام السياسي الأردني لتنظيم دستوري وقانوني معين من حيث أسلوب تشكيلها ووظائفها واختصاصاتها وطريقة ممارستها لهذه الوظائف والاختصاصات، كما ينضم الدستور والقانون العلاقة بين عناصرها ومؤسساتها المختلفة أضافة إلى تنظيم علاقاتها بالمؤسسات الأخرى غير الرسمية في المجتمع ( الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني )، وعلاقاتها بالمواطنين وفق صيغة تعرف بالمشاركة السياسية التي تجمع الطرفين على نحو واسع في بابين، هما التحريك السياسي الذي هو صيغة ثنائية الابعاد يتأثر كل طرف بالآخر ويؤثر فيه، وعملية تصبح فيها أشكال التجمع الأساسية في الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية بآلية يكون فيها المواطنين مستعدين للتعامل مع السلطة بأنماط جديدة من المشاركة والسلوك على الصعيد الاجتماعي.

وتنتج المشاركة من التفاعل والاهتمام سواء كانت بصورة إيجابية أم سلبية. والمشاركة تعني ببساطة أن تأخذ دوراً مع الآخرين، وهي حق من حقوق المواطنة، وحق المشاركة هو في الحقيقة

مجموعة متداخلة من الحقوق، لا تقف عند حرية التعبير عن الرأي، وإنما المشاركة الفعالة التي تستند إلى توفر حقوق أخرى مثل حق امتلاك المعرفة التي تبنى على أساسها الأفكار والآراء(السيد، 1993 : 183 ).

وتعد المشاركة السياسية من الصور الايجابية التي تتيح لأفراد الشعب التدخل الواسع في الشؤون العامة التي تؤديها السلطات الرسمية في الدول، والتي تسعى من خلالها إلى زيادة معدلات المعيشة وارتفاع مستوى التعليم، وبالإضافة إلى تطوير الأفكار وتنمية الدعوات المطالبة بحقوق الإنسان وحرياته وحق الناس في المشاركة في تقرير مصالحهم، الأمر الذي دفع عدد من المفكرين للنظر إلى هذا المفهوم بما يتلائم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية، مما زاد من تعدد التعاريف التي تناولته، التي كان من أهمها :

- " النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون، بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصل أم منقطعاً، سلمياً أم غير سلمي ، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال" ( Huntington, 1976: 3 ) .
- " حق المواطن في أداء دوره بعملية صنع القرارات السياسية وهذا في أوسع معانيها، أما في أضيقها أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحكام" (معوض ،1983 : 63 ).
- " تلك المجموعة من الممارسات التي يقوم بها المواطنون، أو بها يضغطون بغية الاشتراك في صنع وتنفيذ ومراقبة تنفيذ، وتقييم القرار السياسي اشتراكا خاليا من الضغط الذي قد تمارسه السلطة عليهم" ( الندوي، 2009 : 4 ).

- " ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح للأفراد وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسية العامة في البلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوة "( الخطيب، 1982: 18 ).

وقد واجهت عملية المشاركة السياسية التي سعى لها النظام السياسي الأردني تحديات جمة، يتسم بعضها بالتقليدية، كونها تواجه جميع الأنظمة السياسية، وتصلح عند الحديث عن النظام السياسي الواحد في فترات زمنية مختلفة، والبعض الآخر يتصل ببيئة النظام، بمعنى أن الملامح والوقائع تجعل هناك سمات تبدو أكثر تأثيراً في المناخ الانتخابي، ولعل من أبرز التحديات التقليدية تلك المتصلة بالأبعاد السياسية وهي : طبيعة النظام السياسي، ونظام الحكم، والعلاقة بين السلطات، والبرلمان، والأبعاد الدستورية والقانونية، وكل ما يتعلق بالنظام الانتخابي وإدارة العملية الانتخابية وتنظيم الحقوق السياسية، والأبعاد الاجتماعية المرتبطة بالدين والنوع والعمل والعمر، والأبعاد الاقتصادية التي تتصل بالدخل، ومستوى المعيشة، واالعمل ونسبة البطالة، وأخيراً الأبعاد الثقافية المتعلقة بالمعتقدات والثوابت والأنساق الفكرية والأطر والأبنية التربوية ( ربيع، 2015 : 105 ).

وتلتقي المملكة الأردنية الهاشمية مع أغلب الدول النامية في مواجهتها للتحديات حيال المشاركة السياسية والتي من أبرزها :

أ. عدم وجود نظام انتخابي متكامل تتوافر فيه خصائص النموذج المثالي للنهج الديمقراطي، بحيث يكون قادراً على الاستقطاب القوى السياسية الفاعلة في المجتمع نحو المشاركة السياسية، وبنفس الوقت فإنه لا يوجد نظام انتخابي غير ديمقراطي يتسم بخصائص سلبية

لا تلتقي مع النظام الديمقراطي، وانما يوجد نظام تجتمع فيه عناصر مختلفة من النموذجين الديمقراطي وغير الديمقراطي، الأمر الذي يقلل من فرص المشاركة السياسية في المجتمعات ( أبو عامود، 2008 : 54 ).

**ب.** تتعدد المشكلات والتحديات التي تحد من المشاركة السياسية الفاعلة من جانب المرأة والتي من أبرزها ( عبد الغفار، 2009 : 103-104 ):

أولا: لا يسمح النظام الانتخابي المعمول به من المشاركة الفاعلة.

ثانيا: استخدام بعض المرشحين أسلحة غير مشروعة في إدارة العملية الانتخابية مثل أسلحة المال والعنف وأساليب أخرى بعيدة عن التعامل الإنساني، مما يؤدي إلى خلق بيئة غير مواتية وغير مشجعة لمشاركة المرأة بصفة ناخبة أو مرشحة.

ثالثا: ضعف دور الأحزاب السياسية في دعم المرأة سياسياً على مستوى إعداد الكوادر النسائية، ودمجها في هياكل الحزب ومواقع اتخاذ القرار، وضعف اقبال الأحزاب السياسية على ترشيح المرأة على قوائمها.

رابعا: صعوبة السيطرة على الممارسات غير الشرعية من جانب المرشحين وناخبيهم.

خامسا: عدم وجود تشريعات قانونية تضمن تمثيل ملائم للمرأة في الحياة السياسية لا سيما في المجالس التشريعية .

سادسا: وجود فجوة ملحوظة بين ما تقره نصوص الدستور والقانون بشأن حقوق المرأة السياسية، وبين الممارسة الفعلية التي تجعل من هذه النصوص أمراً نظرياً يصعب تطبيقه على أرض الواقع.

**ج.** تعثر المشاركة السياسية الفاعلة لشريحة الشباب، أو محدودية نشاطهم السياسي وذلك بشكل قد يحرم المجتمع الأردني من استغلال هذه الطاقات الكبيرة،، فقد حددت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية الأردنية أبرز تحديات المشاركة السياسية في الوسط الجامعي بالآتي (الجلسة الحوارية مع أمين عام وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية أمين وريكات في 17 شباط 2014 ):

أولا:أن أنظمة الانتخاب المستنبطة من قانون الانتخاب تغلب عليه العشائرية كلاعباً اساسياً ومؤثراً مباشراً عليها، وبما يتعارض مع الديمقراطية الحقيقية التي لا تبنى الا بقانون أحزاب ومشاركة حزبية فاعلة.

ثانيا:استشراء العنف في الأوساط الجامعية والذي بات يعرف بالعنف الأكاديمي، الأمر الذي أصبحت الحاجة تفرض دمج الشباب في العمل السياسي.

ثالثا:تنامي الفجوة النوعية في مجال المشاركة السياسية للاناث من الشباب، هذه الفجوة التي من شأنها حرمان المجتمع من نصف طاقته وذلك من خلال ضعف مشاركة المرأة السياسية، وإن هذا التنامي قد إدى إلى ( حوار السيدة لينا طوقان مديرة دائرة الشباب والمرأة في وزارة التنمية السياسية مع جريدة الدستور في 3 شباط 2007):

**(1)** غياب البيئة السياسية المؤسسية الموائمة للحراك السياســي الديمقراطـي الفاعل الأمر الذي جعل من المشاركة السياسية تصبح غير فاعلة لدى كافة أبناء المجتمع الأردني مما يجعلها تصبح حاجة ملحة ومتطلب أساســي قادر على أحداث الإصلاح والتطور الديمقراطــي والسياسي.

(2)ضعف مشاركة الشباب وعزوفهم عن المشاركة السياسية او حتى الثقافية نتيجة اهتمامهم بالعديد من المشكلات الاجتماعية ، وتردي الوضع الاقتصادي لديهم، وخوفهم من العمل الحزبي، مما يقلل من مشاركتهم السياسية ، الأمر الذي يفرض وضع البرامج التي من شأنها حث الشباب على المشاركة في التغيير نحو الافضل .

(3)ضعف الحضور السياسي للمرأة وتعثر إدراج قضاياها ضمن برامج الحكومة رغم الرؤية الملكية السامية المرتكزة الى نصوص وروح الدستور الأردني التي تؤكد على المساواة بين الجنسين، الأمر الذي يفرض إيلاء الاستراتيجية الوطنية للمرأة كل الاهتمام ويدفع الحكومة للعمل على إقرار محاورها التي تضمنت محوراً خاصاً بمشاركة المرأة السياسية، بما يلزم كافة المؤسسات والدوائر الحكومية بتنفيذ ذلك. وتنفيذ العديد من الاصلاحات السياسية مثل مراجعة وتطوير التشريعات بما يكفل تحقيق المساواة وإزالة كافة اشكال التمييز ضد المرأة.

د. يعد عزوف المواطنين وانخفاض درجة مشاركتهم السياسية عن النشاطات السياسية من أبرز التحديات التي تواجهها عمليات التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ، وذلك طلباً للأمن والسلامة أولاً، وإدراكاً منهم بأن هذا النشاط لن يكون له أي تأثير على نشاط النظام السياسي، كما أن نظام الأحزاب السياسية من جانبه لا يشجع على المشاركة السياسية، ولا يوفر في أغلب الأحوال أي ضمانات لحماية الأحزاب ومنتسبيها، وفي الحالات التي قد يسمح بها ذلك النظام فإنه يضع خطوطاً حمراء، لا يجب أن تكون محلاً للمشاركة السياسية، أو حتى يمكن الاقتراب منها ( أبو عامود ، 2008 : 63 ).

هـ. تتميز المشاركة السياسية في الدول الحديثة عن الدول التقليدية، أكثر ما تتميز بالمدى الواسع للمشاركة السياسية الشعبية في الحكم حيث تتأثر مشاركة الوحدات السياسية وبشكل واسع

النطاق بطبيعة النظام السياسي الذي يسمح بمشاركة سياسية فاعلة في الدول الحديثة، فيما تتراجع نسبة المشاركة في المجتمعات التقليدية المنتشرة على مستوى القرى غير العصرية، لذا فالمشاركة قد تكون في مستوى أعلى في المدن العصرية بشكل كبير عن تلك المشاركة في القرى التي تكون مشاركتها محدودة في فئة صغيرة جداً، وقد تتوصل المجتمعات التقليدية أيضاً إلى مستويات عالية نسبياً من السلطة العقلانية والتفصيل البنيوي، لكن المشاركة السياسية ستكون أيضاً محدودة في نخبة أرستقراطية وبيرقراطية صغيرة جداً، إن أهم أوجه التطورات السياسية هو بناءً على ذلك، مشاركة فئات اجتماعية في السياسة، فوق مستوى القرية أو المدينة، في نطاق المجتمع كله، وتطوير مؤسسات سياسية جديدة، كالأحزاب السياسية لتنظيم هذه المشاركة (هنتنغتون،1993: 50 ).

يرى الباحث بأن مساعي النظام السياسي الأردني لتحقيق مشاريع تنموية قد برزت في الاجراءات التي اتخذها من أجل مواجهة التحديات السياسية التي تعترض تحقيق تلك التنمية، عبر محاولة الاعتماد على مدخلات الإصلاحات السياسية والمؤسساتية التي تنبثق من إرادة سياسية، وتعبر عن رؤية مستقبلية، في اتجاه الخروج من دوامة ضعف المشاركة السياسية، ومحاولة التخلص من الفساد الإداري والمالي الذي أوجد حالة التراجع في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والسير نحو فضاء الحكم الرشيد، القائم على إرساء دولة الحق والقانون والمؤسسات، وذلك من خلال احترام الحريات الفردية والجماعية، وإجراء الانتخابات وفق معايير الحرية والشفافية والنزاهة، وإرساء آليات الشفافية على برامج السلطة وعرضها على أمام الشعب وممثليه في السلطة التشريعية التي تضم قوى المعارضة، وتفعيل مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إعمالاً بالنصوص الدستورية والقانونية التي تشكل في مجموعها عناصر أساسية في منظومة الإصلاح والتنمية والانتقال الديمقراطي.

## المبحث الثاني

## التحديات الاجتماعية

تعرض النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية إلى تأثيرات سلبية جمة نتيجة لظاهرة العولمة التي استهدفت كثير من دول العالم النامية، وكان من بين تلك التأثيرات ما يمثل جوهر العولمة الذي يكمن في ظاهرة اتساع نطاق الاعتماد المتبادل وكثافته في جميع المجالات، بحيث جعلت هذه الظاهرة الروابط بين البشر والدول في هذا العصر لا تقتصر على الروابط الاقتصادية، وإنما تعدت إلى العديد من الروابط الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية والأمنية، ومن ثم فإن الاعتماد المتبادل يجعل عملية الهروب من تأثيرات العولمة تصبح صعبة، وذلك لأن مفهوم الاعتماد المتبادل يدور حول ما يحدث في أي مكان في العالم على كافة المستويات وفي كافة المجالات لا بد أن يكون له تأثير على باقي أرجاء العالم بدرجة أو بأخرى ولكن حدوث التأثير أمر لا يمكن تجاهله (مصطفى، 1986 : 22 ).

وقد أوجدت العولمة مجموعة من التحديات الاجتماعية التي دفعت النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية للعمل من خلال المؤسسات الرسمية، التشريعية والتنفيذية والقضائية، لتحسين العلاقة بين تلك المؤسسات بما يمكن للنظام السياسي من أداء وظائفه وصنع سياساته العامة، بغية مواجهة تلك التحديات، التي من أبرزها:

1. **تراجع الإداء الحكومي :** تشير السياسات الاستخراجية المتبعة من قبل الحكومات الأردنية إلى أن أداء النظام السياسي لم يكن قادراً على إدارة الموارد المادية والبشرية وتعبئتها بشكل سليم، سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية، والتي من أبرزها شيوعاً: الضرائب والإعانات والمعونة العسكرية الخارجية، حيث لم تؤدي الإرادة السياسة للحكومات

دوراً فـي العديـد من مجالات الحيـاة الاجتماعيـة إلى حـد بعيـد، وبالأخص تجاه قيم الحرية والمساواة، فكان من بين ما يمكن عده تقصيراً من جانب الإرادة الحكومية يتمثل في محدودية جهـود السلطـة التنفيذية ممثلة بالبرنامج الحكومي لتحقيق أغراض معينة مثل: إلغاء سوء توزيع الدخل ( تقليل التفاوت )، وتقليل الفقر، والقضاء على البطالة من خلال الإصلاحات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ( تودارو، د.ت: 89).

2. **التأثير السلبي في مبدأ المواطنة:** وقفت السياسات الرمزية المعتمدة من الحكومات المتعاقبة موقفاً متعارضاً مع مبدأ المواطنة التي تقتضي العمل الجدي للتخلص من كل الممارسات التي تحول دون الوصول إلى هذا المبدأ، وتسهم باتساع الفجوة بين النخب السياسية السائدة وعموم مكونات المجتمع، حيث لم تؤدي النخب الحاكمة دورها المفترض في العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، على الرغم من صدور بعض القوانين التي لها مساس بالوضع السياسي والتي لا بد أن تزيل الفوارق الطبقية بين أصحاب المناصب الحكومية، مما جعـل مـن الحكام والمحكوميـن يعيشون فـي أزمة ضغوط وإحباط تؤثر في الاستقرار السياسي الذي لا يمكن أن ينشأ أو يستمر إلا في ظل ظروف شرعية وطنية جديدة، وهنا لا يوجد أمام المواطنين إلا الانخراط في مشروع التنمية الذي يعيد الجميع لممارسة دورهم الحضاري ، مما يـؤدي إلى عـدم خلـق نخب جديدة فـي المجتمع وإقصـاء كفاءات مهمة عن ممارسة السلطة وابتعاد شرائح كبيرة من المشاركة في الحكم ، ويدفع هذه الأمر باتجاه عدم الرغبة في إحداث التغيير ( النجار، 2003 : 9) .

3. **غياب دور عناصر اقتراب علاقات الدولة – المجتمع** المبنية على المنظمات غير الرسمية التي تمارس عمليات الضبط الاجتماعي والرقابة السياسية والمتمثلة بمؤسسات المجتمع المدني القادرة على تحقيق النجاحات في الحفاظ على الضبط الاجتماعي والسياسي، وأداء

أدوار رقابية تصحح من مسيرة النظام السياسي. حيث تتكون هذه المؤسسات من مجموعة الأبنية السياسيــة والاقتصاديــة والاجتماعية التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، والتي تحدث بصوره ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التي تنشأ وتعمل باستقلاليــة عــن الدولة ( الصبيحي، 2000 : 32 ) .

وهي بمثابة مدارس لتعلم الممارسة الديمقراطية، من خلال ممارسة العمل الديمقراطي داخل أروقتها، كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها، تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والإيجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع كله، فاعتياد الفرد على التصويت في انتخابات المؤسسة أو الجمعية أو المنظمة يؤدي إلى تصويته في الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذين يمثلونه في البرلمان أو لاختيار الحكومة التي تحكمه،إذ أنها تُقوّم العملية السياسية وتقوم بجميع المصالح وتنميتها وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، ونشر المعلومات في الإصلاح الاقتصادي، كما تملك تأثيرا كبيرا في المشاركة السياسية ( الفالح ، 2002 : 29 ) .

4. **ضعف دور المرأة السياسي:** شكل ضعف دور المرأة السياسي انعكاساً لدرجة التقهقر السياسي التي يعاني منها المجتمع ، وذلك بالنظر إلى ما تعانيه المرأة من استغلال لدورها في مجال المشاركة السياسية وأبسطها حقها في التصويت والترشح للمجالس النيابية وهو عائق حقيقي أمام عمليات الإصلاح والتنمية ، فضلا عن توليها المناصب الحكومية العليا

وفق مبدأ الاستحقاق الوظيفي أو المناصب الدبلوماسية وكذلك حرمانها من بعض الحقوق الإنسانية الأخرى ( الطراح، 2000: 332).

5. **تراجع السياسات الرمزية للحكومة:** ويقصد بها عدم خلق واستخدام الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة المسؤولة بما يؤدي إلى تغذية الإحساس بالولاء الوطني، ودفع المواطنين إلى تقبل التضحيات والمصاعب وبذل كل ما هو نفيس في سبيل رفعة الوطن، حيث ترتبط هذه السياسات بشكل مباشر بالبنى الاجتماعية التي لها تأثير في تحديد شكل المجتمع وشخصيته من ناحية، ونظام حكمه وأدارته وسياساته العامة من ناحية أخرى، فهناك إجماع على أن نظام الحكم والسياسة والإدارة هي انعكاس لأوضاع وقيم وعادات وتقاليد اجتماعية مميزة لمجتمعاتها، وهذه العلاقات والأوضاع لها تأثير على السياسات العامة التي هي مخرج ونتاج عمل نظم الحكم والسياسة والإدارة ووسيلتها لعلاج مشكلات المجتمع وتوفير مطالبه، والحديث عن تأثير البنى الاجتماعية في السياسات العامة سواء في إطار التشريع أو التنفيذ أو الرقابة يرتبط بطبيعة السكان ودرجة تجانسهم الثقافي والاجتماعي، ومتوسط الأعمار وعدد الذكور وطبيعة التكوينات الاجتماعية الطبقية والأهمية التي يوليها لها النظام السياسي في تقرير سياساته العامة، فالسكان يشكلون عنصراً تكوينياً من عناصر الدولة، فهم يعمرون إقليمها ويحرسون حدودها، وتستهدفهم القرارات السيادية في الدولة، وهم على وجه الأجمال من أهم مصادر قوته، وتأثير السكان قائم على الجوانب العددية من حيث متوسط الأعمار ومعدلات الذكور إلى الإناث، والجوانب النوعية من حيث طبيعة العلاقات القائمة فيما بينهم ودرجة تجانسهم الثقافي والتركيبة الطبقية وتوزيعاتها، وهذه الجوانب كلها هي التي تمثل البنى الاجتماعية للدولة (عبد الله ، 1997: 92).

ونتيجـة للموجة الرقمية الجديدة، وهي مرحلة جاءت على شكل موجات غازية من التحولات الاجتماعيـة والسياسيـة والثقافية والاقتصاديـة، فرضها واقع تقنيات المرحلة وآلياتها في التغيير وإعادة الإدمـاج. تعرضـت المملكة الأردنية الهاشمية حالها حال باقـي دول العالم النامية لموجة مـن التغيـرات المتسارعة فـي البناء الاجتماعي وفـي الهياكل الاقتصادية وبدرجة أدنى في السياقات السياسية التي أصبحت بفعل ذلك ضمن سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة تحدث قدراً من التوتر، وقدراً من الرفض، وقدراً آخر من التمرد، وقدراً أدنى من القبول بما يتسق مع المصالح الاستراتيجية في البقاء، أي كان بمثابة استجابة لمثير/ مثيرات المرحلـة افتقـرت خلالها ردود فعل الدول المستهدفة إلى قدر من الحكمة والعقلانية مقابل ما حدث من تغيرات هيكلية وفي آليات العمل، وفي الرؤى التي تنسج من خلالها شبكة علاقات القوة القائمة في المجتمعات، وبتعبير آخر إنها مرحلة لم يكن بإمكان تجاوزها إلا بقدر التكيف، ولربما القبول كذلك بتغيرات أخرى قادمة كحتمية تاريخية باتت تخضع لها كل المجتمعات البشرية (Castells, 1996:477).

واستناداً لما تقدم فقد شهد عالم اليوم حصول تداخل بين قضايا السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وهي قضايا كانت تعد في المراحل التاريخية من صميم اختصاص النظام السياسي القائم في الدولة باعتباره المعبر عن سيادة الدولة وصاحب الاختصاص والولاية على إقليمها والمقيمين على أرض هذا الإقليم صارت لها أبعادها الخارجية، بحكم علاقة الاعتماد المتبادل الواسعة المدى والتي تربط بين كافة أرجاء العالم من ناحية، وبحكم الالتزامات الدولية المترتبة على الدول نتيجة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية متعددة الأطراف التي صدقت عليها من ناحية أخرى، وبنفس القدر صارت قضايا السياسة الخارجية بما فيها القضايا ذات الطابع الكوني كالبيئة والمناخ والإرهاب وغيرها لها تأثيرها على السياسة الداخلية بل أن قراراً سياسياً يتخذ من

موضع خارج نطاق الدولة قد يثير قضايا أو مشكلات أو أزمات داخلية يتعين على النظام اتخاذ قرار بشأنها( أبو عامود، 2008 : 89 ).

وكشف الواقع السياسي العملي في المملكة الأردنية الهاشمية بأن الحكومات المتعاقبة واجهت تحديات اجتماعية تتعلق بعدد المشكلات الناجمة عن تصاعد حالة التطرف والعنف في دول المنطقة الأمر الذي فرض تحديات جمة تطلبت توفير نوع كاف من الاستقرار السياسي، رغم أن تلك الحكومات قد تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، لذلك فإن الديمقراطية التي ينادي بها النظام السياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، وإنما من خلال النشاطات السياسية الفعلية للسلطة بين الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص لكافة إفراد المجتمع دون تمييز (غليون، 2003 : 76 ).

وإلى جانب ذلك توجد مجموعة من المعايير الأساسية التي يقوم دورها مبنياً لمعرفة إلى أي مدى يمكن للنظام السياسي أن يكون جاداً في مواجهة التحديات الاجتماعية التي تؤثر على سريان عمليات التنمية، وتشتمل هذه المعايير على المبادئ الأساسية الآتية :

1. درجة مصداقية القائمين على السلطة التنفيذية في تنشيط التعددية السياسية التي تسمح لكافة شرائح المجتمع وطبقاته للمشاركة في العمل السياسي.
2. مستوى تقبل النظام السياسي لأصحاب الكفاءات والتكنوقراط للمشاركة في عملية صنع القرار على أساس والكفاءة والتميز والإنجاز ، دون النظر للانتماءات الأولية ( الدينية والقبلية والمناطقية ).

3. مستوى احترافية السلطة التنفيذية ومدى تقييمها لعمل السلطات الأخرى في النظام السياسي ، وهل يمنع هذا المستوى من تحقيق المكاسب الخاصة على حساب المصلحة العامة. بما يجعل المؤسسات الحكومية تكون قادرة على أداء وظائفها تجاه الأهداف الاجتماعية المرجوة لخدمة مصلحة أبناء المجتمع ككل.
4. قدرة النظام السياسي على مواجهة الظواهر السلبية في الوظيفة الحكومية، كالفساد الإداري والمالي ، وتعاطي الرشاوى، وعلاقات القرابة، وتحديد المسؤولية الوظيفية تحديداً يفضي لتحقيق النزاهة.
5. تقييم علاقات الحكومة مع المجتمع، ومدى قدرة هذه العلاقات للوصول إلى رؤية المواطن الأردني الذي يطالب بقرار سياسي يؤهل الدولة إلى أن تكون قادرة على الاكتفاء الذاتي، بكل أبعاده الاقتصادية والأمنية.
6. تقييم مدى استقلالية القرار السياسي. ومدى تأثير ذلك في العلاقات الخارجية على المستويات الدولية والإقليمية.

## المبحث الثالث

## التحديات الاقتصادية

تعرضت المملكة الأردنية الهاشمية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى تحديات كبيرة أفرزت عن معوقات جمة شهدها واقع التنمية في جانبه الاقتصادي وذلك جراء تنامي دور العولمة في المجالات السياسيـة والاقتصادية على حـد سواء، حيث كان التداخل هو السمة الأساسية التي يراد تعميمها ونشرها على مسرح الأحداث السياسية في عالم ما بعد الانقسام الهيكلي في النظام الدولي وسيادة مشروع ما يسمى بالعالم الحر حيث دخل العالم بشكل عام بعد انتهاء مفاعيل هذا الانقسام الدولي حول قطبي الحرب الباردة، فيما يسمى عصر العولمة مما أسس لإعادة تركيبة المنظومة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وحمل هذا التأسيس في طياته الأبعاد الآتية ( خليل، 2014: 29 ):

1. البعد الثقافي – السياسي: تم التعبير عنه بشعارات نشر الديمقراطية وقيم العالم الحر.
2. البعد الاقتصادي – المالي: أعلن مبكراً عن انتهاء عهد وصاية تدخل الدولة في عملية الانتاج، وإطلاق الحرية لاقتصاديات السوق العابرة للحدود ولسيادة رأس المال، وأيضاً لإحداث تغيير نوعي في بنية النظام الدولي السابق والمتوازن بحكم الانقسام الذي كان سائداً لعقود سابقة.
3. البعد التكنولوجي– التقني: شهد العالم خلال العقود القليلة الماضية تطوراً هائلاً في هذا المجال والذي تجسد في الفضاء المفتوح والسرعة في تناقل المعلومات وسهولة الوصول إليها.

وعند أمعان النظر في آفاق الاقتصاد الأردني فإنه يتبين بأن الأوضاع العامة العالمية والإقليمية التي يمر بها الاقتصاد العالمي والإقليمي، قد كان لها دور واضح في التأثير السلبي

على الاقتصاد الأردني الذي يرتبط في تحقيق أهدافــه الآنيــة والمستقبليــة بما يحدث في الإطارين المذكورين، كما أنه يعد من الصعب تحديد مسار التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية مــن دون دراسة التحديــات الاقتصادية ووضع الحلول لها، والتي تبــرز فيها التحديــات الآتيــة ( الوزني، 2013):

أ. **التحديات الدولية:** كان من الواضح أن أهم شركاء الاقتصاد الأردني عالمياً لديهم هموم داخلية تجعلهم أكثر تركيز في أولوياتهم على قضاياهم المحلية؛ فالإدارات الحاكمة في البيت الأبيض منشغلة دائماً بالمصالح الأمريكية التي تتطلب أداء دور خارجي على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، والسعي المستمر لوضع خطط لتنشيط الاقتصاد الأمريكي وتحسين الأوضاع الاقتصادية الداخلية من أجل إرضاء الناخب الأمريكي. فيما يعاني الشركاء في أوروبا من مشكلات اقتصادية بفعل تنامي الأزمات الأوروبية الطاحنة في العديد من دول منطقة اليورو بدءاً باليونان وانطلاقاً الى ايطاليا واسبانيا والبرتغال الى الدرجة التي بدأت دول أوروبا الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا بالمعاناة من تبعات تلك الأزمات على اقتصاداتها.

ب. **التحديات الإقليمية:** عانت معظم الدول العربية من تبعات الحراك الشعبي الذي شهدته منذ أواخر عام 2010 وعلى مستوى جميع أشكاله وإرهاصاته. فهناك دول عربية خرجت من ثورة تغيير النظام السياسي، وهناك دول أخرى ما زالت تشهد حراكاً حتى اليوم حتى تحول بعضها إلى أزمات مستديمة، ودول أخرى بقيت تراقب الأحداث وتتصرف بشماتة أو تخوف، وهناك دول أدمتها أزمات داخلية من قبيل الاحتلال أو الانفصال أو النزاع الداخلي.

ونتيجة لهذين الإطارين الدولي والإقليمي فقد بات حل التحديات الاقتصادية يمثل صعوبة كبيرة تسهم في تراجع الاعتماد على التعامل مع قضايا الاقتصاد الأردني سواء في مجال المساعدات أو في مجال العلاقات الاقتصادية التجارية والمالية والاستثمارية.

ويبدو أن تأثير هذين الإطارين من التحديات الاقتصادية لا ينحصر فقط في المديات السابقة المشار إليها سابقاً، بل إن تأثيرهما ينسحب إلى ما هو أبعد من ذلك في ظل جملة من المؤثرات الأخرى حيث تعرض النظام الاقتصادي الأردني لمجموعة من العوامل السلبية النابعة من الواقع المحلي أسهمت في زيادة تأثير التحديات الاقتصادية على عمليات التنمية التي شرع بتنفيذها النظام السياسي الأردني بعد عام 1999، وعبر مجموعة من الإجراءات التي كان من أبرزها: التحول إلى اقتصاد السوق، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية، وإحداث تغييرات هيكلية في تركيبة الاقتصاد، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، والسعي إلى زيادة الصادرات والتخفيف من سياسات الحماية التجارية والتشوهات التي كانت سائدة من منظور الاقتصاد الكلاسيكي في الأسعار وسعر الصرف، وقد مَثَّلَ الشروع بهذه الإجراءات بداية لعمليات مسيرة الإصلاح الاقتصادي الذي جاء كردّ فعل من أجل إحداث التغيير على ضوء أزمة اقتصادية، أظهرت عدم القدرة على الاستمرار بالسياسات الاقتصادية السابقة، فاستند التغيير إلى مسائل رئيسية هدفت إلى التحول (جريدة السجل الأردنية الأسبوعية في 2010/2/1، العدد 8 )

وواجهت المملكة الأردنية الهاشمية خلال مراحل تطبيق هذه الإجراءات تحديات اقتصادية جوهرية ، نتيجة الظروف الاقتصادية السيئة التي مرّ بها الأردن، الأمر الذي دفع صانع القرار الأردني للاتجاه نحو وضع الإصلاح الاقتصادي في صلب أولوياته إذ جرى وضع برامج تساهم بمسيرة الإصلاحات وتعمل على تحقيق الأهداف الآتية ( العيسة ، 2007 : 4 –24):

(1) العمل على ترسيخ الاستقرار الاقتصادي من خلال البدء بتحرير التجارة والقطاع المالي وتفعيل الخصخصة ، والسعي لإيجاد حلول مستدامة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الأردن، مثل شبكات الأمان غير الرسمية التي تمكّن أبناء الشعب الأردني التعامل مع ارتفاع الأسعار.

(2) محاولة تجاوز حالة اقتصار وضع الإصلاحات الاقتصادية من قبل النخبة الحاكمة، وذلك من خلال العمل على إشراك مختلف شرائح المجتمع الأردني في وضع تلك الإصلاحات ، خاصة النخب الشابة التي تنادي بالإصلاح وغالباً ما تكون قريبة من الوقائع الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها السكان لأن جهودها تحظى بدعم أبناء الشعب وتأييدها .

(3) مواجهة الوقائع الاقتصادية السلبية مثل: الفقر والبطالة والدين العام وعدم الاتكاء على المساعدات الخارجية، من خلال وضع الخطط والبرامج اللازمة لمواجهة هذه التحديات ، وتجاوز الإحباط والإخفاق الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد، في ظل الإحباط السياسي الناجم عن المشاكل العالقة في المنطقة، أبرزها الصراع العربي – الإسرائيلي، والظروف المرافقة للتداعيات الناجمة عن الأحداث التي جرت في أغلب دول النظام الإقليمي العربي بعد اندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي.

(4) تفعيل دور النقابات المهنية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن، من أجل تجاوز محدودية دورها في الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي لها ، وتشريع القوانين التي تساهم في تقوية دورها الاجتماعي .

(5) التعاون الحقيقي مع مجتمع المانحين الدوليين لدعم الإصلاح الأكثر عمقاً خدمة للنمو الاقتصادي المطرد والعادل.

(6) زيادة الاهتمام ببناء القدرات المؤسسية وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي، ووضع المزيد من البرامج الموجَّهة إلى المجتمعات المحلية الفقيرة الرامية إلى تمكين فئة الشباب .

يرى الباحث أن تحديات التنمية السياسية ( السياسية والاجتماعية والاقتصادية ) ظهرت جلية في وظائف النظام السياسي التي تقف حائلاً يعوق تحقيق هذه التنمية بوجه عام كونها تخلق الظروف والشروط غير الملائمة للتطور الديمقراطي، فهذا النوع من التنمية يهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطياً، عبر التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلباً في اتجاهات الأفراد والمجتمع. ومثال على ذلك لابد من قيام بعملية نفسية وإجرائية لجعل الأفراد يؤمنون بأن النظام السياسي القائم يتبع الآليات الملائمة من أجل تحقيق الأهداف العامة بما يفضي للوصول إلى المصالح العامة ويرضي طموحات الشعب، وهنا من المفروض أن يتسع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية تغيير النظام السياسي، بحيث يكون لدى الأفراد القابلية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة التنظيمات والطرق الجديدة لتداول السلطة.

ومن اجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية ونذكر منها: المشاركة السياسية، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، وحماية واحترام حقوق الإنسان.إضافة إلى ذلك فأن الإقرار بمبدأ التعددية السياسية لا يعني وحده بأن الديمقراطية قد

تحققت، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فريق واحد أو طائفة اجتماعية معينة.

وبناءاً عليه ولكي يحقق النظام السياسية وظيفته تجاه التنمية وأهدافها بشكل عام، وهدفها المتعلق بتعزيز فرص التلاحم الوطني، بين أعضاء الجماعة الوطنية، بشكل خاص، وبالذات القوى الوطنية المعارضة أو التي تتكون من جماعات عدة، فأن الضرورة تقتضي أن تكون هذه التنمية متوازنة في مضامينها وإبعادها وأهدافها .

# الفصل الرابع

# دور النظام السياسي الأردني

# في التنمية السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي

# الفصل الرابع

# دور النظام السياسي الأردني في التنمية السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي

قاد الملك عبد الله الثاني الجهود المبذولة لإنجاح التنمية في الأردن بعد أن وجد أنها أصبحت ضرورة تتطلبها المصلحة العامة في البلاد، وذلك لما لها من دور في تحقيق الاستقرار السياسي، الأمر الذي جعله يبدأ بعمليات بالإصلاح في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية.

ومن أجل عدم المساس بالدستور فقد التزم الملك بصلاحيته الدستورية عند القيام بعمليات التنمية والإصلاح، خاصة أن العلاقة بين الملك والسلطات الثلاث في النظام السياسي الأردني قد تم تنظيمها وفق أحكام القواعد الدستورية الواردة في دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1952 وتعديلاته، وذلك بموجب المواد 24–27، التي نظمت كيفية ممارسة السلطة في النظام.

فقد أشارت المادة 26 من الدستور، إلى أن السلطة التنفيذية تناط بالملك، ويتولاها بواسطة وزرائه وفق أحكام الدستور، وذلك لأن النظام السياسي الأردني نظام نيابي، ملكي وراثي، يقوم على ركنين أساسيين هما: ثنائية تكوين السلطة التنفيذية، والتعاون والتعاضد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مع احتفاظ السلطة القضائية باستقلالية شؤونها، إذ أن القضاة لا سلطان عليهم غير القانون، إلا أن أحكام المحاكم تصدر باسم الملك كونه رأس الدولة وحامي العدالة فيها.

يتناول الفصل الرابع دور النظام السياسي الأردني في التنمية السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي من خلال المبحثين الآتيين :

**المبحث الأول : دور النظام السياسي الأردني في تعزيز التنمية السياسية.**

**المبحث الثاني : التنمية السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي.**

## المبحث الأول

## دور النظام السياسي الأردني في تعزيز التنمية السياسية

حظي حقل التنمية بالدراسة والتحليل من قبل الباحثين، وذلك لكونها تمثل المعالجة الأمثل لظاهرة التخلف وكيفية الخروج منها في الدول النامية. فالتخلف ظاهرة عانت منها كثير من الدول التي فرضت عليها السيطرة الاستعمارية الغربية.

وتعد المملكة الأردنية الهاشمية من بين الدول التي حصلت على استقلالها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي زاد من اهتمامها بقضايا التخلف الذي كانت تعانيه هذه الدول. ففرضت الحاجة على صانع القرار السياسي اتباع طريق التنمية أسوة بالدول المستقلة حديثاً والتي اعترضتها تحديات جمة جعلتها في مواجهة شديدة مع مشكلات بناء الدولة، والتنمية والتغيير، ومن أجل التغلب على حالة الضعف والتشوه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد أطلق على الأردن وتلك الدول تسميات مثل دول العالم الثالث والدول النامية والدول المتخلفة بسبب حالة التخلف التي كانت عانت منها الدول التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية. فكانت أوضاع هذه الدول ومشاكلاتها هي مجال وموضوع دراسات التنمية، التي تركزت اهتماماتها بصورة عامة حول مواضيع النمو والتحديث والتقدم .

يتناول المبحث الأول دور النظام السياسي الأردني في تعزيز التنمية السياسية من خلال المطلبين الآتيين :

**المطلب الأول : دور السلطة التشريعية في الإصلاح السياسي.**

**المطلب الثاني : دور السلطة التنفيذية في التغيير السياسي.**

## المطلب الأول

## دور السلطة التشريعية في الإصلاح السياسي

شهد الأردن منذ تولي الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية عام 1999 تشريع عدد من القوانين المتعلقة بعمليات التنمية والإصلاح واجراء التعديلات الدستورية وإحداث التطورات في الحياة السياسية، بحيث مثلت هذه التطورات تغيراً شمولياً في منهجية النظام السياسي وأليات العمل في مرحلة حكم جديدة كان الهدف منها تلافي السلبيات السابقة وإعادة البناء بشكل إيجابي جديد.

وقد تم توظيف هذه المنهجية في الإصلاح السياسي ضمن مسار التنمية الشمولية والتغيير بمختلف مناحي ومجالات الحياة السياسية بشكل إيجابي، إنطلاقاً من رؤية الملك لوضع البلاد داخلياً وخارجياً وكيف يراه في المستقبل، وذلك عبر تحديد سبل التنمية من أجل تحقيق الرفاه المجتمعي، وتفعيل مشاركة القطاعات الاجتماعية المختلفة، بما يجعلها تواكب رؤيته في خلق الأدوات القادرة على تحقيق ذلك.

واستناداً لما سبق فقد وجدت السلطة التشريعية بأن توجيهات الملك عبد الله الثاني تقوم على ضرورة توثيق حالة التغير وبأن نجاح التغيير وقياس أثره يحتاج الى خارطة طريق وفق منهجية تشريعية توثيقية علمية وموضوعية ترتكز على الحقائق والأرقام والدراسة المقارنة بتجرد وموضوعية وشمولية، وإبراز قصص النجاح والمبادرات والبرامج التي تستند الى الرؤية الواثقة بحجم التنفيذ والتصدي للمعيقات والتحديات والعوامل المؤثرة سلباً وقياس أثرها الإيجابي عند تطبيقها على أرض الواقع ( المعايطة، 2015).

وقد سارت السلطة التشريعية ضمن منهج النظام السياسي الأردني الإصلاحي باتجاه تحقيق التوازن داخل البلاد ضمن مبدأ التوازنات الاستراتيجية الإقليمية والدولية عندما تخوض

الدول فيما بينها صراعات على مستويات عدة، سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية، وغيرها من المستويات، بعد أن سار الأردن في طريق الكيانات المستقلة التي تعقد تحالفاتها حين ترى مساحات الاتفاق بينها تفوق مساحات الاختلاف، لذلك كان طريق التوازن القطري هو الهدف الأول في الطريق الإصلاحي الذي وجه به الملك عبدالله الثاني وسار عليه في قيادة البلاد نحو عمليات التنمية التي هي احدى الوسائل التي تضع الأردن في الطريق الأمثل للدولة الواعدة باعتبارها كيان جغرافي سياسي في منطقة ملتهبة تعيش في حالة صراعات مزمنة طيلة التاريخ الحديث والمعاصر.

وعليه بات أمام السلطة التشريعية السير بطريق تحقيق التوازن الذي لا بد من أن يحوز عدد من المقومات التي تتعلق بتطوير ميثاق الحكم (دستور) أو تعديله، بما يفضي لاستقرار سياسي يكون قائم على نظام حكم مستقر، واتباع منهج العدالة ومنح الحقوق وعدم الظلم، وتفقد الاحتياجات الفردية والجماعية للمواطنين، وتحقيق نسبة مقبولة من المتانة الاقتصادية التي تشتمل على توافر الموارد البشرية والزراعية، وتحقيق الأمن الاجتماعي أي سيادة السلم وعدم التعرض للتهديد بالحروب، وفرض الدعامات الأخلاقية التي تتضمن التحلي بالأخلاق الفاضلة، ومحاربة الفساد من رشوة وسرقة وغيرها من المشكلات الاجتماعية وألوان الفساد (الدلال، 2014: 67 ).

وعملاً بالآراء الاصلاحية التي تمنح النظريات الاقتصادية موقعاً متميزاً في الفكر السياسي والأيديولوجي المعاصر، بحيث تسير بشكل موازٍ مع التجارب الإصلاحية الوطنية إلى جانب مشاريع التنمية ، فقد منح الأردن مكان الصدارة لتلك النظريات نظراً للترابط السببي بين الاقتصاد والظروف المعاشية الأساسية في حياة الإنسان المعاصر( يونس، 2000 :11 ).

لذلك وضعت السلطة التشريعية توجيهات الملك عبد الله الثاني في سلم أولوياتها ومنذ اللحظات الأولى لتوليه سلطاته الدستورية، وذلك بالسير في تشريع القوانين التي تنظم عمليات التنمية الشاملة وخصوصاً في المجال الاقتصادي، إذ تصدى المجلس النيابي لمعالجة الأوضاع الاقتصادية في محاولة لتخفيف عبء المديونية، عبر الاستمرار في تشريع القوانين الناظمة لبرامج التصحيح الاقتصادي ومعالجة قضايا الفقر والبطالة، وجلب الاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني، وذلك إيماناً واستكمالاً لرؤية الملك بضرورة قيام وحدة عربية اقتصادية لشعوره الراسخ بأن الأمة العربية لا يمكن أن تكون لها مكانتها بين الأمم والشعوب ما لم يكن لها موقف موحد تجاه مختلف القضايا، وفي مقدمتها قضية التنمية الاقتصادية، فمنذ اللحظة الأولى لتسلمه مقاليد الحكم سعى الملك إلى تفعيل مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري مع مختلف الدول العربية وخصوصاً الدول العربية المجاورة، عبر تشريع القوانين التي تخدم الاستثمار العربي في الأردن.

وقد جاءت تلك التشريعات متوافقة مع جهود الملك عبد الله الثاني في هذا المجال بعد أن وجد أن البلاد تشهد حالة من التضخم الاقتصادي، وهي ظاهرة من الظواهر الاقتصادية الكلية ذات الأثر المباشر على الاقتصاد الوطني، ولذلك كان هدف كبح جماح التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار من أولويات السياسات الاقتصادية، رغم أن الجدل كان واسعاً بين الاقتصاديين حول ماهية التضخم الاقتصادي وأسبابه وآثاره، اعتقاداً منهم أن التضخم ظاهرة اقتصادية ميكانيكية، يصعب التنبؤ بها وقياس العوامل المؤثرة فيها بشكل دقيق، لذلك وضعت السلطة التشريعية توجيهات الملك نصب أعين صناع القرار، من خلال دراسة ظاهرة التضخم التي تعد من أكثر الظواهر شيوعاً في الدول النامية، بناءً على أسباب عدة، فجرى وضع هذه الظاهرة في الحسبان عبر تناولها بالدراسة والتمحيص بناءً على مظاهر التضخم وآثاره، وبالمحصلة تم وضع وصف لكل حالة معينة غير صحية بشأنه ( صيام، 2014: 121).

ولم يغب عن بال السلطة التشريعية ضمن الجهود العامة للنظام السياسي الأردني، ضرورة الانفتاح الحقيقي على قوى المجتمع ومكوناته المتعددة، وهو جانب لا يبدأ بالاقتصاد والسوق، بل من الثقافة، لما تشكله من تعبير عميق عن مكنونات الإنسان ونسيجه الاجتماعي وعلاقاته الإنسانية. فالانفتاح الاقتصادي ليس بديلاً عن الانفتاح الثقافي. ويمكن القول في هذا الإطار: إن أفق الانفتاح الحقيقي يتشكل ويتبلور من الثقافة وأنظمتها الاجتماعية، لذلك فإن الانفتاح الثقافي الحقيقي، هو بوابة الانفتاح في مختلف المجالات والمستويات. وإذا كانت الرقابة معرقلة لحركة الاقتصاد والتجارة، فإن الرقابة في الحقل الثقافي مميتة للثقافة، ومعيقة للإبداع، وكابحة للتطور والتقدم. فكما أن التشريع الديمقراطي للحركة الاقتصادية يزيد من فرص الاستثمارات والإنتاج، كذلك فإن إرساء دعائم قانون وطني يعطي للمثقف وأطره القائمة والمرتقبة، فإنه يسهم في تطوير الحركة الثقافية، ويدخلها في مرحلة جديدة من العطاء والإبداع المتميز في كل الحقول ( محفوظ، 2004 : 52 ).

ويجد الباحث أن الإجراءات التي اتخذتها السلطة التشريعية كانت نابعة من توجيهات الملك عبد الله الثاني التي تنطلق من الرغبة في إحداث تعديلات أو تسويات في المنهج الديمقراطي الذي اختطه الأردن بما يتعلق بالطرف الأساسي في عملية التحول الديمقراطي والتي تمكن الأفراد من الحصول على حقوق الإنسان، والحريات المدنية التي لم تكن لديهم قبل ذلك، كما يزداد معه وصول الناس إلى مصادر مختلفة للمعلومات، وبما يسمح فيه للأحزاب السياسية بأن تتشكل وتتنافس بشكل مفتوح مع بعضها بعضاً، وتجري في سياقه انتخابات تكون غير معروفة النتائج مسبقاً، لكن يستمر اجراؤها بشكل منتظم، كما يذهب الناخبون بحرية لصناديق الاقتراع وتحتسب أصواتهم بشكل نزيه، ويعلن عن الفائزين ويشغلون مقاعدهم في

البرلمان أو مواقعهم في السلطة التنفيذية، والأهم من ذلك، يسمح الخاسرون لهؤلاء القيام بتلك الأمور.

وتشير التجارب الديمقراطية في عدد من دول العالم إلى أن مراجعة الدستور تعد ضرورية لغرض اجراء التعديلات التي تواكب تطورات العصر، أو تجري عمليات إعادة صياغة بعض المواد أو التعديل عليها ومن ثم التصديق على تلك التعديلات، بحيث يصبح التحـول الديمقراطي عامل نجاح للنظام السياسي، ويؤدي إلى اكتساب الدولة وضعاً جديداً ومحترماً من خلال الترحيب بها فـي النـادي الدولي للديمقراطيـات الحقيقيـة القائمـة ( شميتر، 2016: 10 ).

وعلى المستوى العملي قام دور السلطة التشريعية في الجانب الإصلاحي على اصدار القوانين المنظمة للحياة السياسية أو تعديل القائم منها، فصدر قانون الانتخاب رقم 25 لسنة 2012، والقانون المعدل رقم 28 لسنة 2012 بتاريخ 2012/7/25، الذي حدد عدد المقاعد النيابية 150 مقعداً خصصت 108 مقاعد للدائرة الانتخابية المحلية، و15 مقعداً للكوتا النسائية، و27 مقعداً نيابياً للدائرة الانتخابية العامة على نظام القوائم النسبية المغلقة، وقسمت المملكة إلى 45 دائرة انتخابية محلية، ودائرة واحدة عامة على مستوى المملكة وأعطي الناخب صوتين، صوتاً للدائرة المحلية وصوتاً آخر للدائرة الانتخابية العامة على مستوى المملكة، وشكلت هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات بموجب قانون رقم 11 لسنة 2012 الصادر في 2012/4/9، كما صدر قانون الأحزاب رقم 16 لسنة 2012، وقانون المحكمة الدستورية رقم 15 لسنة 2012 بتاريخ 2012/6/7.

واستكمالاً للنهج الإصلاحي الذي تسير عليه البلاد أفادت السلطة التشريعية من خطابات وأحاديث وتوجيهات الملك عبد الله الثاني للقائمين على الوضع السياسي والأمني، وخاصة تلك

التي تؤكد بأن التعددية تمثل أساس النظام الديمقراطي، وتكشف أساليب وأنماط تدبيرها عن درجة الوعي الفكري، السياسي والمؤسسي الذي تحمله النخب الثقافية والسياسية المسؤولة عن تسيير الشأن العام، أو التي تطمح في تحمل عبء تسييره والتي أسماها الملك (صالونات عمان)، رغم أن ثمة التباساً كبيراً وقعت فيه هذه النخب، إذ إن ما جرى في دول الجوار وبقية الدول العربية من أحداث مختلفة أظهر اختلاف كبير في طبيعة الصراعات داخل كل دولة، فضلاً عن أن الألتباس الأساسي يكمن في مقدار الخلط بين الديمقراطية والليبرالية السياسية، فإذا كانت الليبرالية تعبر عن نظام سياسي يعتمد على دستور متوافق عليه، ويضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ويفترض دولة الحق، ويفصل فيها بين السلطات، ويحمي الحريات الأساسية، فإن جميع هذه الشروط في واقع الأمر تحيل على الليبرالية الدستورية التي قد لا تعبر عن الاختيار الديمقراطي الذي يستدعي مراعاة حقوق تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فشعارات الحرية، والعدالة والكرامة التي رفعت أو ما تزال مرفوعة في وجه الأنظمة التسلطية لا تبدو أنها تتجاوز سقف هذه المطالب ذات المرجعية الليبرالية .

لذلك راعت السلطة التشريعية رغبة الملك عبد الله الثاني بإقامة علاقة بين الدولة كصيغة معينة للقوة داخل الإقليم الجغرافي ( الأرض )، والشعب، والديمقراطية كنظام سياسي يمثل مبدأ السيادة، بحيث تكون هذه العلاقة انعكاساً للتعريف الشهير بأن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب وللشعب. لكن ترجمة هذا التعريف إلى واقع يعد حلم كبير، وقد يكون وهماً لدى كثيرون. فالشعب لا يحكم نفسه مباشرة، وهناك في كثير من دول العالم من ينوبون عن الشعب يفسرون مصلحة الشعب وفق أهوائهم، ولكن الديمقراطية المقصودة لدى الملك تجاه شعبه هي نظام يكفل للمواطنين التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية في الكرامة وحكم القانون وحرية الاعتقاد والتعبير والتنظيم وانتخاب ممثليهم في انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة للجميع، فضلاً عن ذلك ضمان

المساواة للمواطنين ليس بمعناها القانوني فحسب، ولكن السعي بقدر الإمكان لتقريب الفوارق بينهم عبر توفير حد أدنى من ضرورات الحياة لهم بما يشبع حاجاتهم الأساسية (السيد، 2014: 13 ).

يرى الباحث أن خصوصية النظام السياسي الأردني تبرز من خلال كونه مزيج بين الملكية المقيدة دستورياً والملكية الدستورية الحديثة التي يعتمد فيها على الشعب الذي هو مصدر السلطات وهو المصدر النهائي للشرعية، ويبقى الملك رأس الدولة ورمز استمرارية الحكومة والهوية والوحدة الوطنية، على عكس عدد من دول العالم الثالث التي أخذت بالديمقراطية الليبرالية في ترجمة النموذج الغربي كأساس للتحليل دونما النظر للخصوصيات الوطنية حيث يكون الزعم بأن المواطنين متساوون في ظل هذا النموذج سواء في فعالية ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية أو في توزيع الثروة، وذلك ما لا يراه الملك عبد الله الثاني في حق شعبه، فديمقراطية الأردن لها من الخصوصية ما يجعلها تزاوج بين مختلف النماذج العالمية بما يحقق ارتباط الدولة بنظام سياسي ديمقراطي من شأنه أن يحقق عدد من النتائج الضرورية. من بينها تعددية القوى السياسية المسموح لها بالتنافس للوصول إلى ممارسة سلطة الدولة التشريعية من خلال مجلس نيابي منتخب ومجلس اعيان معين. وسلطة تنفيذية (حكومة) لها من الخصوصية ما يتلاءم ووضع البلاد الذي يتداخل فيه الوطني والقومي مع وجود مسحة دينية تسمو فيها رمزية الإسلام. وذلك ضمن وحدة وطنية هي محصلة كل الجهود والمبادرات التي تطلقها كل التنوعات والتعدديات في إطار ترسيخ خيار العيش المشترك والوحدة الداخلية للجميع.

وكان رأي الملك في الوحدة الداخليـة ومن خلال نظرته الفاحصة لما يجري في دول الجوار العربية تثبت بأن ضرورة تحقيق الوحدة الداخلية لا بد أن يكون حقيقة واقعـة وإن الاختــلاف فــي الآراء هـو حق يتجسد فيه احترام الآخرين، وإن حـق الاختـلاف لا يعنـي

التشريع للفوضى والانقسام والتشرذم، فالتنوع بالحرية والتسامح، هو الذي يصنع الوحدة، وهو الذي يضبط الاختلاف لكي لا يتحول إلى تفتت وتشظي، وهو الذي يجعل احترام المغايرين وسيلة الاستعياب والتفاعل، لذلك تعامل الملك مع هذه الحالة وفق تصورات تشير إلى أن أزمنة التوحيد القسري وإلغاء الخصوصيات قد مضت، وذلك لأن هذه التجارب البشرية لم تزد الواقع الإنساني إلا تشتتاً وانقساماً وحروباً. وأي فئة أو مجموعة بشرية تتطلع إلى السيادة والغلبة على قاعدة نفي التنوع ومحاربة مظاهر التسامح والاختلاف فإن نتيجتها السقوط والفشل، وذلك لأن جميع القوى الإنسانية أدركت أن القهر لا يلغي حقها في التعبير عن ذاتها، وأن الاستبداد ليس سبيلاً إلى التمكن والاستقرار، بل على العكس من ذلك حيث أنه هو الذي يسهم بمتواليات اجتماعية في تكثيف لحظات الإحساس والشعور بالذات والخصوصيات المتعددة.

ولا يمكن إنكار الدور الريادي الذي مارسته السلطة التشريعية بهدي وتوجيهات الملك عبد الله الثاني للسير في منهج الإصلاح السياسي في الأردن، وذلك من خلال بذل الجهود التي تسهم في إحداث الإصلاح السياسي، والانتقال نحو اجراءات أخرى تخدم عمليات التنمية، رغم العديد من العوامل المؤثرة والتحديات التي تقف بوجه عجلة الإصلاح والتنمية، لكن قيادة الأردن استطاعت الوصول إلى عدد من النتائج المرضية للفعاليات السياسية فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي مما جعلها أكثر سهولة، وأكثر احتمالاً من الماضي، عبر اتباع أساليب ذات أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية سعى من وراءها الملك والنظام السياسي الأردني إلى اقتصاد أكثر رخاءً وتقدماً، ومستوى أعلى من النمو الاقتصادي، وتوزيع أولي أكثر عدلاً للدخل والثروة، ومجتمع أكثر تناغماً من الناحية الدينية والعرقية والقبلية، رغم الظروف القاسية التي تعترض مسيرة البناء والتطور والتي تقف في مقدمتها ظاهرة الإرهاب الدولي الذي يحاول أن يمس أمن البلاد جراء استمرار الأزمات التي تصيب دول الجوار العربية والتي طالت شرارتها أغلب دول المنطقة، في

ظل حالة من الصراعات الإقليمية التي تعددت معها التكتلات والتحالفات الساعية للقضاء على هذه المجموعة التي لبست لبوس الإسلام السياسي، وأخذت تطلق على نفسها ( دولة الخلافة)، الأمر الذي تداخلت فيه الخنادق وضاعت فيه إمارات الصديق من العدو، فكانت التجربة الأردنية رائدة في مجالات عدة لعل من أبرزها عمليات الإصلاح السياسي التي أصدرت بموجبها السلطة التشريعية قوانين عديدة وضع أسسها الملك عبد الله الثاني بحنكة ودراية قل نظيرها في المنطقة.

## المطلب الثاني

## دور السلطة التنفيذية في التغيير السياسي

تلعب البيئة المحيطة بالمجتمعات العربية دوراً محفزاً أو كابحاً في العلاقة الارتباطية الوثيقة التي تجمعها مع ظاهرة التغيير السياسي في تلك المجتمعات، حيث يشكل التغيير تحدياً كبيراً في هذه المرحلة من حياة الأمة التي أخذ العنف يسري فيها، وتحول من ظاهرة عارضة ارتبطت بإسقاط الأنظمة الاستبدادية خلال الثورات العربية إلى حالة بدا أنها تكتسب قدراً من الديمومة لدى بعض الفئات المجتمعية والسياسية بعد تلك الثورات.

ورغم تباين خبرات وقدرات قادة الدول في مجال بناء المؤسسات تبعاً لشبكة المتغيرات المعقدة، والتي من أبرزها: التاريخ المؤسسي للدولة المعنية، ودرجة التوافق المتحققة بين مختلف الأطياف السياسية. فقد كشف الواقع الراهن الذي تعيشه دول المشرق العربي بأن لا يمكن الركون في ظل تصاعد العنف، وتعدد أنماطه في مجتمعات ما بعد الثورات العربية، إلى بعض الطروحات النظرية التي قدمها مفكرو العقد الاجتماعي هوبز ولوك وروسو، أو رواد مدرسة التحليل النفسي كفرويد، تلك الطروحات التي ترى في العنف مجرد نزعة مرتبطة بطبيعة البشر للعدوان، وإيذاء الآخرين مادياً أو معنوياً لنيل حقوقهم، سواء المشروعة أو غير المشروعة، الأمر الذي قد يفرض تأجيل التغيير السياسي المنشود من قبل الشعوب، أما ما يتعلق بالبيئات في الدول العربية الواقعة في شمال أفريقيا مصر وليبيا وتونس فإنها عاشت في مرحلة الانتقال الديمقراطي بعد أن شهدت من المحفزات ما يجعل العنف حالة مرضية تتغلغل في الأبنية الثقافية والسوسيولوجية. بيد أنه لا يمكن وضع تلك الدول في سلة واحدة. إذ يمكن ملاحظة وجود تباين في مسارات التغيير وعوامل الخلل ودرجاته، تختلف فيها أشكال التغيير بشكل عام تبعاً لحالة العنف وأشكاله، لتنتقل إلى

الطابع الاجتماعي نظراً لتردي الأوضاع الاقتصادية، وتزايد الإحباط الناتج عن تقلص مردودات التغيير، وهذا ما لم يحدث في دول المشرق العربي بما فيها الأردن التي شهدت حراكاً شعبياً أبان مرحلة الثورات العربية رغم محاولة بعض المندسين من استغلال الحراك في اتباع انماط سلوكية هجينة على الطابع الذي يتحلى به الشعب والأمة ( علي، 2013: 3 ).

لذلك تطلبت عملية التغيير السياسي في الأردن جهوداً مضنية من السلطة التنفيذية وفق توجيهات الملك عبد الله الثاني الذي لم يتوان ابداً في مساعيه للوصول إلى التغيير المؤسسي عبر عمليات الإصلاح الذي كما يعرفه البعض يعني أولاً إزالة الفساد، وإعادة الأمور إلى وجه الصواب.

وكان البدء أولاً بتوضيح مفهوم إصلاح مؤسسات السلطة التنفيذية ثم الانتقال إلى مفهوم تغيير هذه المؤسسات أو تطويرها. فتغيير المؤسسات يعني تحولاً جذرياً في عمل السلطة التنفيذية في الدولة والمجتمع، حيث يتم إسقاط المؤسسات القديمة، وأن يستبدل بها مؤسسات جديدة تماماً. أما التطوير فالمقصود به تحسين تدريجي وطبيعي في طبيعة وأداء المؤسسات. ومن هنا يختلف الإصلاح عن التغيير في كونه يتعامل مع المؤسسة نفسها. ولا يعني استبدالها، كما أنه يختلف عن التطوير في كونه عملاً لا يحدث بشكل تلقائي أو طبيعي، وإنما يحدث في حال حدوث خلل ما يستوجب تصحيحه. وعلى ذلك فإن إصلاح المؤسسات هو عمل المقصود منه تصحيح وضع خاطيء أو شاذ داخل المؤسسة، والانتقال بالمؤسسة من حال سيء إلى أفضل، وهي العملية التي تتم بموجبها مراجعة مؤسسات الدولة، وإعادة هيكلتها، بحيث تحترم حقوق الإنسان، وتحافظ على سيادة القانون، وتخضع للمحاسبة (مختار، 2013: 17 ).

ومن أجل تحقيق ذلك شرعت السلطة التنفيذية بنشاطات عدة كان الهدف من وراءها اتخاذ عدد من الاجراءات، واصدار القوانين الناظمة للحياة السياسية في البلاد، لذلك جاءت التوجيهات للسلطات المختصة من أجل اجراء تغيير جذري في للحياة السياسية، وكان من أبرز تلك النشاطات :

1. احداث تغييرات واضحة من أجل إزالة الفساد الذي أخذ يسري لدى بعض المسؤولين فجاء قانون إشهار الذمة المالية لعام 2006 بهدي توجيهات الملك عبد الله الثاني الذي أخضع رئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب وأعضاء المجلسين ورئيس مجلس الوزراء والوزراء وكل من يعين بإرادة ملكية، وذلك بتقديم إقرار عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القصر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تزويده بالنموذج المشار إليه في القانون، ونص القانون أيضاً على أنه يعد إثراء غير مشروع كل مال منقول أو غير منقول، منفعة أو حق منفعة يحصل عليه أي شخص تسري عليه أحكام هذا القانون ولنفسه أو غيره بسبب استغلال الوظيفة أو الصفة وكانت لا تتناسب مع مواردهم، وعجز هذا الشخص عن إثبات مصدر مشروع لتلك الزيادة فتعتبر ناتجة عن استغلال الوظيفة ( وثيقة قانون إشهار الذمة المالية رقم 54 لسنة 2006 ).
2. إنشاء هيئة مكافحة الفساد التي جرى ربطها برئيس الوزراء مباشرة، حيث تتكون الهيئة من رئيس وست أعضاء، هدفها مكافحة الفساد وتنفيذ سياسات فعالة لمكافحة الفساد وترسيخ هذه السياسات والوقاية منه، والكشف عن مواطن الفساد بجميع أشكاله بما في ذلك الفساد المالي والإداري والواسطة والمحسوبية، إذا شكلت اعتداء على حقوق الآخرين وحفاظاً على المال العام، وتوفيـر مبادىء المساواة وتكافـؤ الفرص والعدالة، ومكافحة اغتيال الشخصية ( وثيقة قانون هيئة مكافحة الفساد رقم 62 لسنة 2006 ).

3. إصدار قانون الهيئة المستقلة للانتخاب التي تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، ولها الحق في تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، وتختص بالإشراف على العملية الانتخابية النيابية وإدارتها في كل مراحلها، أي الإشراف المباشر على انتخاب مجلس النواب ولها الحق أن تشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء وفق أحكام التشريعات النافذة، وللهيئة حق اتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة لتمكينها من أداء مهامها بنزاهة وشفافية وحياد، وتلتزم الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامة بتقديم جميع أنواع الدعم والمساعدة التي تطلبها الهيئة لتمكينها في القيام بأعمالها ومهامها حسب القانون والتشريعات النافذة، وعليها تزويد الهيئة بأية معلومات أو وثائق تراها لازمة لتفيذ أعمالها، ولها الحق بالتنسيق مع وزارة الداخلية لوضع خطة أمنية لضمان حسن سير العملية الانتخابية ( وثيقة قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم 11 لسنة 2012).
4. إصدار قانون المحكمة الدستورية الذي هي عبارة عن هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها. تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، وينوب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني، ولها عدد من الاختصاصات التي من بينها الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وتفسير نصوص الدستور ( وثيقة قانون المحكمة الدستورية رقم 15 لسنة 2012 ).
5. وبتوجيه من الملك عبد الله الثاني وبناءً على مقتضيات مبدأ التعددية الحزبية في البلاد، ومن أجل السماح بقيام حياة حزبية سليمة تلبي تطلعات أبناء الشعب فقد أعيدت دراسة قانون الأحزاب لسنة 2012 بما يتوافق مع المتغيرات على الساحة السياسية المحلية، حيث صدر قانون الأحزاب الجديد لسنة 2015 الذي سمح بتأسيس الأحزاب السياسية

لكل تنظيم مؤلف من جماعة من الأردنيين وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق اهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية، على أن يؤسس وفق ملدأ المواطنة والمساواة بين الأردنيين والألتزام بالديمقراطية واحترام التعددية الحزبية، على أن لا يقل عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب عن مائة وخمسين شخصاً ووفـق بعض الشـروط المنصوص عليها فـي هذا القانون ( وثيقة قانون الاحزاب رقم 39 لسنة 2015).

وعلى أثر اندلاع ما عرف بالثورات العربية أشار التقرير الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية عن حال الأمة العربية 2012–2013 لأبرز التطورات السياسية المتصلة بالعملية الديمقراطية خارج نطاق الدول العربية الخمسة التي حدثت فيها تلك الثورات، وتناول الوضع في الأردن تحت عنوان إشكالية العلاقة بين السلطات قائلاً: عانى الأردن وبشدة من التظاهرات والضغوط الشعبية على الحكومة والبرلمان في عام 2011 للدرجة التي دفعت البعض للاعتقاد أن الأردن قد يلحق بركب الثورات، لكن محاولات الملك عبد الله الثاني التي انطلقت في عام 2012 والنصف الاول من عام 2013 نجحت في امتصاص الغضب الشعبي بإجراء عدة تعديلات مؤسسية بدأها برسالة إلى رئيس الوزراء الأسبق عون الخصاونة التي اتهمه فيها بالتباطؤ في الإصلاح، وهذا ما لا يرضاه الملك كونه قد شرع بهذا المنهج منذ توليه مقاليد العرش الهاشمي في الأردن، وتضمنت الرسالة ما نصه: " إننا نمر بمرحلة دقيقة وملتزمون أمام شعبنا والعالم بتحقيق الاصلاح المنشود.. ولا نملك ترف الوقت ولا إمكانية التأجيل أو التأخير لما التزمنا به " (وثيقة رسالة الملك عبد الله الثاني لرئيس الوزراء الأسبق عون الخصاونة في نيسان 2012 ).

كما اشتملت الاجراءات التنفيذية التي اتخذها الملك عبد الله ضمن طريق التغيير السياسي من أجل احتواء الموقف، اتخاذ الاجراءات الآتية ( أحمد، 2013 : 164-165 ):

1. تغيير الحكومة لثلاث مرات، وهي حكومات كل من :

أ. حكومة عون الخصاونة ( تشرين أول 2011- نيسان 2012).

ب. حكومة فايز الطراونة (نيسان 2012- تشرين أول 2012).

ج. حكومة عبد الله النسور ( تشرين أول 2012- كانون الثاني 2013) .

2. اتخاذ حزمة من القرارات الاقتصادية لدعم الطبقات الوسطى والتغلب على مشكلة البطالة.
3. أصدار مرسوم في تشرين الثاني 2012 حل بموجبه مجلس النواب الأردني الذي لم يكن قد مضى على وجوده سوى أقل من عامين، وهو إجراء اعتبرته جهات حكومية نية حقيقية من القيادة السياسية ( الملك ) لخلق مجلس جديد يتماشى مع متطلبات الشعب ويحقق لهم ما لم تحققه المجالس الستة عشر السابقة.
4. الطلب من الحكومة تقديم استقالتها استجابة للتعديلات الدستورية التي صدرت في أيلول 2011 والتي كان الملك قد وجه بتشكيل لجنة عليا تنظر في تلك التعديلات.
5. تكليف عبد الله النسور برئاسة الحكومة في العاشر من تشرين الأول 2012.
6. اجراء انتخابات برلمانية في الثالث والعشرين من كانون الثاني 2013.
7. توجيه الملك للمجلس النيابي بتغيير قانون الانتخاب الذي وصفه بأنه ( غير مثالي ).

ويبقى أمر جدير بالاهتمام والملاحظة يتعلق باثر الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني على التغيير في الأردن، في بنيته وتوجهه، كمرجعية كاشفة للسياسة الداخلية والخارجية للبلاد، إذ

إن هذا الخطاب ترك آثاراً عديدة أصبحت ظاهرة في الرؤى والأفكار والتطلعات في كافة الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية والثقافية والأمنية، والإقليمية، والدولية. وتنطلق تلك الآثار على المستوى الوطني حيث تبين ما يتمّ تحقيقه من إنجازات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، مثلما له آثار على المستوى الإقليمي، تبدو واضحة في توحيد الصف العربي والقضايا العربية المعاصرة. فضلاً عن اثر الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني على الجانب الدولي ، حيث بين أنّ الأردن يتمتع بشبكة من العلاقات الإقليمية والدولية، نظراً لمواقفه المعتدلة ذات التوجهات الوسطية ( السعيدين، 2007: 267).

يرى الباحث أن جهود السلطة التنفيذية في مجال التغيير السياسي قد أقنعت كثير من الطبقات والشرائح الاجتماعية في الأردن التي هي بطبيعتها تحمل قدراً مقبولاً من الثقافة السياسية والتنشئة ضمن درجة تحسب للشعب على أنها تنشئة سياسية سليمة، وذلك من حساب خطوات نظام الحكم وضبطها مع القوانين التي يشرعها ممثلي الشعب في السلطة التشريعية بما لا يؤدي إلى التأثير السلبي لأوضاع البلاد وإثارة الفوضى، وقد تقبل الشعب اجراءات التغيير المتدرجة، رغم وجود بعض الأصوات التي لا تزال غير مطمئنة إلى الإرادة السياسية التي لا تتوفر لدى بعض النخب الحاكمة التي ترى بأنها تتمتع باستقلالية بعيدة عن النظام، لكن الأمر الجدير بالاهتمام يكمن في عدد من النقاط التي تحسب في صالح السلطة التنفيذية التي يرأسها الملك تتعلق بالقدرة الفائقة على ابعاد النظام السياسي عن الحالة الدموية التي غالباً ما قامت انظمة دول الجوار التعامل بها تجاه شعوبها، الأمر الذي افرغها من محتواها وجعلها تفقد الشرعية التي تنشدها.

فيما أفضت توجهات السلطة التنفيذية في الأردن إلى تحقيق التوازن الاجتماعي واقتراب أفراد الشعب من فلسفة الحكم عبر ممارسات ديمقراطية تراعي قيم ومبادىء حقوق الإنسان الذي لا بد أن يتمتع بحرياته العامة، بحيث يتحقق تلاقي الإرادتين الشعبية والسياسية دون تشويه أو عقبات

أساسية تؤثر في رؤية صانع القرار الذي استطاع قراءة الحاضر لمسيرة التغيير والإصلاح بما يفضي لتحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، هذا الاستقرار الذي يعد هدفاً مركزياً تنشده جل الأنظمة السياسية التي تحكم في دول العالم.

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً، أن اجراءات السلطة التنفيذية ( الحكومة الأردنية ) تجاه الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 2008 وألقت بضلالها على مجالات الحياة في أغلب دول العالم وكان للأردن حصة في هذه الظلال، قد أفصحت عن قدرة صانع القرار في التوجيه وحسن السيطرة بحيث أعادت تلك الاجراءات حالة الاستقرار الاقتصادي النسبي رغم التوقعات التي كان أقلها تشاؤماً يتحدث عن تحديات جمة وعقبات شديدة تعترض طريق النمو والتطور الذي تسير عليه البلاد، مما فرض إعادة النظر في ماهية وهيكلية الاقتصاد الأردني، ضمن مشروع تنموي واعد سارت بموجبه برامج السلطة التنفيذية بقيادة الملك عبد الله الثاني، إذ غلب على تلك الاجراءات الطابع الخدمي من حيث المشاركة في الناتج المحلي الاجمالي والمساهمة في الانتاج والتوظيف، في ظل ما يعانيه اقتصاد البلاد من قلة في الموارد الطبيعية، وتفاقم في ظاهرتي الفقر والبطالة، وتزايد معدلات التضخم مع محدودية السوق المحلي والتزايد السكاني، الأمر الذي يستوجب العودة إلى عمليات التنمية في بعدها السياسي التي لها دور مباشر في تحقيق الاستقرار السياسي المنشود.

## المبحث الثاني

## دور التنمية السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي

أثارت حالة السيولة في الوضع العربي في أعقاب تنامي الاتجاهات التفكيكية والنزاعات الداخلية، التي سارت جنباً إلى جنب مع التجارب الوحدوية في أماكن أخرى من العالم الواسع، مسألة التغيير السياسي أو التحديث أو التنمية وفق ما يرتأي تسميته عدد من الباحثين في الشأن السياسي، والذي ازداد تعقيداً بالنسبة للدول العربية التي أفاضت الدراسات في تحليل عوامل هشاشتها الهيكيلية سواء النابعة من النشأة الاستعمارية والمصطنعة لحدود معظمها، أو لطبيعة اقتصادها، أو لاختراقها من كيانات داخلية عرفت بالفاعلين المحليين من غير الدول، فضلاً عن انكشاف العديد منها أمام الضغوط والاختراقات الخارجية، وقد تزداد الصورة قتامة بإضافة الأبعاد الإقليمية والدولية للتحول وما يحويه من سيولة وتهديدات .

وتبرز محاولات بعض الدول لطرح البديل المناسب على طريق ضرورات إصلاح الدولة، عبر الابتعاد عن كل ما كان يعد محظوراً في السابق، أو أنه يمثل ممارسات خطرة كان من المطلوب تأجيلها على أفضل الفروض، كونها لا تتغافل عن الضعف والترهل في الدولة ككيان مؤسسي بتعبيراته البيروقراطية المدنية والعسكرية، ويعبر عن فشل مزمن سابق لم يتمكن من تقديم ذلك البديل الأساسي والفكري والإطار المؤسسي والقانوني من ناحية، والفراغ الذي تركته الدولة عند انسحابها من أدوار أساسية ليملأه لاعبون آخرون من ناحية أخرى.

يتناول المبحث الثاني دور التنمية السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال المطلبين الآتيين:

**المطلب الأول : أثر التنمية في التحول الديمقراطي.**

**المطلب الثاني : أثر التنمية في الاستقرار السياسي.**

## المطلب الأول

## أثر التنمية في التحول الديمقراطي

لم يتطرق الأدب النظري الذي خطه الباحثون في مجال العلوم السياسية إلى وجود علاقة بين الديمقراطية والتنمية يمكن أن تؤسس أو تدعم فكرة التأثير المتبادل بينهما. فوجود وترسخ المسار الديمقراطي لا يعني أن تحقيق التنمية مسألة محتومة. فهناك عدد من الدول ومنها على سبيل المثال، كوريا الجنوبية، وسنغافورة، والصين قد حققت معجزات اقتصادية على أيدي قادة لم يعرف تبنيهم مبادىء الديمقراطية سواء كانوا منتمين للحزب الشيوعي أو غيره من الأحزاب الشمولية.

لكن الميل الأكبر لدى الباحثين في مجال العلوم الاقتصادية ينحى باتجاه تفضيل نشر الديمقراطية بالنظر إليها كقيمة بحد ذاتها ويرتبط بها مفهوم الحرية، إلا أن الأدب النظري يحتمل أكثر من تفسير، ومنذ الخمسينيات، عندما أطلق بعض المتخصصين من أمثال البروفيسور (كوزنيتس) في جامعة هارفارد في حينها – الحائز على جائزة نوبل في السبعينيات من القرن العشرين– الحوار حول هذا الموضوع والجدل لا ينتهي حول ما الذي يأتي أولاً (التنمية أم الديمقراطية)؟ وما هو الإطار الزمني فيما يخص هذه التراتبية، فهل منح الحقوق السياسية وحده في المراحل الأولى للتنمية كاف وشرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية، أم أن منح الحقوق

السياسية كاملة يمكن أن يعطِّل الكثير من المبادرات الاقتصادية التي يمكن أن تقودها الدول التي يحكمها رؤساء يمتازون بالقوة ولديهم تصور حول توجهات بلادهم. ويعد الجنرال الكوري الجنوبي تشونج بارك (1961–1979) أحد القادة البارزين الذين كان لهم دور واضح في تحقيق التنمية في بلاده والذي جاء إلى الحكم بعد فترة من عدم الاستقرار والانقلابات والتغييرات المتعاقبة في الحكومة، وخلال حقبته التي امتدت حوالــي 18 عاماً شهدت كوريا الجنوبية سنواتها الذهبية. لكن من يرفضون فكرة "الحاكم المستبد الصالح" يجادلون بأن الظرف التاريخي، والحرب بين الكوريتين، ورغبة المعسكر الغربي في إنجاح تجربة كوريا من الصعب تكرارها، رغم أن تجربة الجنرال بينوشيه في تشيلي تُعتبر قصة نجاح أخرى تدعم مبدأ المستبد القادر على تحقيق قدر معقول من التنمية في بلاده ( سيف، 2013 : 23 ).

واستناداً لما تقدم فإن سلم التطور التاريخي لهذه الدول وغيرها أظهر وجود محطات رئيسة في حياة الأمم والشعوب رافقتها تحولات عميقة دفعت هذه الشعوب نحو التطور والتقدم, وبالرغم من التباين والاختلاف بينها في الزمان, وفي طبيعة التطور ذاته , ومآلاته الأخيرة ، لكن حالة التلاقي بين هذه الشعوب كانت في الأمر الثابت الذي يتعلق بما أفرزته العقود القليلة الماضية من متغيرات عديدة ميزت هذا العصر عن غيره من العصور جراء حالة التطور العلمي والتكنولوجي الذي شهده العالم والذي جاء متزامناً مع التغير الكبير في النسق الهيكلي للنظام الدولي بعد انتهاء نظام القطبية الثنائية جراء انهيار المعسكر الشيوعي الذي كان يتزعمه الاتحاد السوفيتي السابق طيلة الأعوام الممتدة ما بيــن ( 1945 – 1991 )، مما أسهم في تبلور وقيام النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الذي حمل أهم صفة سياسية طبع العصر الحالي بها ألا وهي صفة الديمقراطية .

والديمقراطية هي النظام السياسي والاجتماعي الذي يقيم علاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين من حيث الحقوق والواجبات، ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، والديمقراطية كمصطلح سبق أن عرفتها دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، كتجسيد لما عرفته دول أمريكا اللاتينية وغيرها دول قليلة جداً بصورة جزئية في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، لكن دول العالم الثالث عرفت مع بدايات عقد التسعينيات من القرن العشرين تحولاً نحو النظام الديمقراطي بصفة كبيرة جدا أطلق عليها "صامويل هنتنغتون" ( الموجة الثالثة )، من خلال تعريفه للديمقراطية وما يمكن تطبيقه من قبل النظم السياسية المختلفة, حيث ذكر إنه إذا كان الانتخاب الشعبي لقمة صناع القرار هو جوهر العملية الديمقراطية فإن النقطة ذات الأهمية الكبرى في عملية التحول إلى الديمقراطية هي تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدالها بأخرى يتم في انتخابات حرة وعلنية ونزيهة, وفي كل الأحوال فإن عملية التحول إلى الديمقراطية قبل الإنتخابات وبعدها هي عملية معقدة وتستغرق وقتاً. فهي تشتمل علي إسقاط النظام غير الديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطي ثم تدعيم أسس البنية الديمقراطية ( هنتنغتون، 1993 : 65 ) .

لذلك شاع مصطلح التحول الديمقراطي في الدول النامية وأصبح هدفاً تسعى له جراء معاناتها من نفوذ الدكتاتوريات الحاكمة وسيطرتها المطلقة على مقدرات الشعوب المضطهدة، لذلك تناول عدد من المهتمين بالشأن السياسي مفردة التحول الديمقراطي على أنها عملية تتعلق بالوقت أكثر من تعلقها بما تدل عليه بالفعل. فهي تمثل الفترة المتغيرة من الوقت التي تنقضي بين سقوط نظام واللحظة التي يصير فيها النظام الذي يحل محله مسيطراً تماماً على السلطة لينشيء النظام الديمقراطي، وهي تنتهي عادة عندما تقيم هذه الديمقراطية لنفسها المؤسسات الشرعية القائمة على دستور يتم إقراره من ممثلي الشعب، وخاصة عندما تنتقل السلطة إلى قادة البلاد المنتخبين

ديمقراطياً ويحصلـون على الاعتراف بشرعيتهم من جانب الجيش والمؤسسات الأخرى، مما يجعـل من الممكن انتقال السلطـة بالوسائل السلميــة على الأقل مـن حيث المبـدأ. لذلك فإن التحول هو وضع انتقالي بطبيعته ولا يمكن اعتبار نتيجة وأمراً مفروغاً منه، فهناك خطورة تكمن في عملية التحول، فقد ينقلب الوضع إلى ديكتاتورية في حالة الفشل، أو قد تتوقف عملية الديمقراطية قبل أن تكتمل (هيرميت ، 1991 : 10 ).

وإنطلاقاً من المعطيات المرافقة لعمليات التحول الديمقراطي التي شهدتها دول العالم الثالث فإن التاريخ العربي المعاصر، شهد مرحلة جديدة تتسم بالتناقض بين مساراتها المتعددة، وبالرغم من المخاض الصعب والمتناقض الذي أضحى صوت الحرية والديمقراطية طاغياً على غيره في ميادين الثقافة, السياسة، والاجتماع، وذلك في مواجهة عقود طويلة من القمع والاستبداد، ما تزال تلقي بظلالها الكثيفة على امتداد الوطن العربي، عبر استمرار الأنظمة الشمولية السائدة. وعلى اعتبار أنه ليس ثمة نهضة حدثت في التاريخ الإنساني، إلاَ وتقدمها فكر واضح وإرادة فاعلة لتحقيق هذه النهضة ,فلابدَ من وضع مجموعة الأفكار والآراء والتصورات حول المسألة الديمقراطية، وكيفية التحول الديمقراطي، في مركز الاهتمام , بحيث تشكل في منطلقها ومستقرها، سبيلاً لإعادة تأسيس المفاهيم، وأداة للتمييز بين مجموعة جديدة، وأخرى قديمة من المفاهيم الملتبسة في اللحظة الراهنة، في ظل العولمة التي تعيد إنتاج أدواتها ومفاعيلها بصورة جديدة، وفي واقع الأزمة الراهنة للثقافة العربيـة المعاصرة ، الأمـر الذي يفـرض التوقف عند القضايا الرئيســة الآتيـة ( عامر، 2007 : 23 ) :

1. إن تطلعات الغالبية العظمى من أبناء الوطن العربي لتحقيق الديمقراطية , لم تكن كافية لاختزال الزمن في عملية التحول الديمقراطي وذلك لأن بناء المجتمع يحتاج لعلاقات سياسية واجتماعية مدنية معاصرة، لا يمكن أن تتم إلى من خلال عملية تاريخية متواصلة، يمكن لها

أن تمتد لسنوات طويلة. وقد تتخذ الأنظمة الشمولية من الصعوبات والمعوقات ذريعةً لها لمحاولة الالتفاف على مطلب الديمقراطية واستحقاقه الراهن، والنكوص إلى مواقع التأخر التاريخي الذي يضمن لها العودة لممارسة الاستبداد القائم. ومن المعروف لدينا أن معظم الدول الحديثة قد مرت بمراحل صعبة وقاسية في تاريخها، وصولاً إلى ما وصلت إليه من تقدم وتطور متسارع في لحظتها الراهنة.

2. من خلال التجربة التاريخية التي عاشتها أغلب الشعوب العربية في العقود السابقة، برزت العديد من المخاطر كان من أبرزها تظافر جهود بعض القوى المحلية نحو تحويل المطلب الحيوي الراهن لتحقيق الديمقراطية إلى مجرد شعار يفتقد لرصيده في الواقع الموضوعي، كما حدث للعديد من الشعارات الأخرى، في مراحل سابقة من مراحل النضال الوطني، وذلك في واقع المحاولات الرامية إلى إعادة إنتاج الانحرافات التي يمكن أن تقوم بها القوى المناهضة للديمقراطية، من أصول ظلامية أو غيرها , تلك التي يغريها الارتداد إلى الماضي المولد للحظة الراهنة وما فيها من أنظمة استبدادية كانت ممسكة بمقاليد الأمور في معظم الأقطار العربية.

3. إن مسألة التحول الديمقراطي هي مسألة اجتماعية / سياسية بامتياز، لا يقتصر تحقيقها في مؤسسات الدولة فقط، إذ لا بد ان تطال كافة الفئات والشرائح الاجتماعية المعنية تماماً بعملية التغيير الديمقراطي، وبذلك تصبح الدولة، عبر هذا المفهوم العام والشامل، دولة للكل الاجتماعي، وليست مجرد مؤسسة لفئة معينة من فئات المجتمع دون غيرها، وبهذا تتخذ عملية التحول أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية .

4. تتضح أهمية التنمية المستدامة في مختلف الميادين، باعتبارها القاعدة المادية المتينة، في الاقتصاد والانتاج، والتقدم العلمي والتقني, وفي الثقافة والسياسة والاجتماع، للتأسيس لتحول

ديمقراطي لا عودة عنه إلى مواقع الجهل والتخلف والاستبداد، ذلك ان العمل على ترسيخ منظومة القيم الديمقراطية مرتبط بدرجة معينة من تحقيق التنمية الشاملة في مجالاتها المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي الفروع المختلفة لهذه المجالات.

ويكاد يكون من الصعب تعميم هذه المعطيات على جميع الدول العربية ووضعها في قالب واحد فيما يخص نموذج التنمية والأسلوب المراد تطبيقه في البلاد وذلك نتيجة لاختلاف الأوضاع الاقتصادية السائدة أو لوجود فوارق هيكلية في النظام السياسي والاقتصادي المتبع من قبل كل دولة، ولكن الواقع الفعلي يشير الى قواسم مشتركة ميزت نموذج التنمية العربي على مدى العقود الماضية وارتباط ذلك بطبيعة النظام السياسي السائد. فالقاسم المشترك الأول بين الدول العربية يكمن في اتباع نموذج الدولة الراعية والحاضنة والمسؤولة عن تحقيق التنمية وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد جرى العمل بهذا النموذج على غرار ما اتبعه العديد من دول أميركا اللاتينية ضمن حالة الاستقطاب الدولي التي سادت خلال مراحل معينة بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي وموقع هذه الدولة أو تلك ضمن هذا الاستقطاب الدولي. وساد هذا النموذج في دول ذات موارد وفيرة مثل العراق والجزائر وسوريا، تلك النماذج من الحكم الجمهوري التي تولى مقاليد الحكم في معظمها نخب ذات خلفيات عسكرية، وكان هدفها تحقيق التنمية والحفاظ على الاستقرار والأمن، من هنا تشكَّل أول حلف بين القادة في هذه الدول والمؤسسات الأمنية، ولم يكن يحرك هذه الدول، باستثناء السنوات الأولى لها في الحكم سوى الهاجس الداخلي، والخطر القادم من الداخل وليس الخارج ( سيف، 2013 : 26 ) .

لذلك أوصى كثير من الباحثين بضرورة الاهتمام بدور التنمية وما يمكن أن تحققه في مجال التحول الديمقراطي غبر النظر إيها من خلال كونها عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع

قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي (هلال، 1978 : 149)، وذلك لأن حقل التنمية يهدف بصورة رئيسية إلى بناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليهِ من أجل تحوله إلى نظام عصري متطور خاصة النظم الشمولية التي لا بد من تحولها إلى النظم الديمقراطية، فالتنمية السياسية تعني في أحد أبعادها مزيد من المشاركة في العملية السياسية، بواسطة التكوينات الاجتماعية العديدة (يحي، 1986: 77 ).

لذلك بات من الضروري أن تتركز الجهود على الارتقاء بعملية التنمية ومقوماتها الأساسية وهي:

أ. التمايز: أي "التمايز في الأدوار والأبنية السياسية وهو ما يقتضي تعدد الأبنية ووضوح الأدوار بحيث يكون لكل بنيان أدوارهُ ووظائفهُ السياسية المحددة فلا تقتصر في هيئة واحدة، بالإضافة إلى ذلك فيجب القيام بأنواع جديدة من هذه البنية والأدوار كقيام الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الاتصال الجماهيري وغيرها". وفي حقيقة الأمر فان الدول التي قطعت شوطاً طويلاً في مجال التنمية في بعدها السياسي لاتتميز بغياب الصراع، ولكن تميزها يكون في وجود آليات ومؤسسات لتنظيم الصراع من حيث أشكاله ومشاكله وكيفية معالجتها وحلها، وهكذا فإن المؤسسات تلعب دوراً كبيراً في البلدان المتقدمة، حيث إنها تقدم إطار للعملية السياسية، لهذا فإن النظام السياسي يتصف بالتخصص الوظيفي والتمايز وتوزيع الأدوار بين مختلف الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، مثل الهيئات التنفيذية والمجالس التشريعية والمؤسسات القضائية والأحزاب السياسية والنقابات وغيرها "وتنوع كبير من الوظائف التي تحقق إنجاز العـمل السياسي" بقلـة الأجهزة وتعددها وينقصها التخصص فـي العمل الوظيفي ( الأسود، 1988 : 34 ).

ب. المساواة: أي يجب أن تسود في المجتمع أحكام وقواعد قانونية تتصف بالعمومية، وهذه القواعد تنطبق على جميع أفراد المجتمع دون استثناء بغض النظر على انتماءاتهم العرقية والمذهبية

أو الإقليمية، وعندما يكون هناك تولي للمناصب في المجتمع فيجب أن يكون على أساس الكفاءة والجدارة والتأهيل، وليس على اعتبارات ضيقة كالعلاقات الشخصية والقرابة والجاه وغيرها (البغدادي، 1993 : 284 ).

ج. القدرة: وهي تعني تنمية قدرات النظام السياسي على معالجة المشاكل مثل الانقسامات والتوترات التي تحدث في المجتمع وكذلك تنمية قدرات النظام السياسي التنظيمية والعدالة التوزيعية وكذلك الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع، أي قدرة النظام السياسي على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع وفقاً إلى القانون، واتخاذ القرارات الإلزامية التي تتعلق بتعبئة وتجميع الموارد البشرية والمادية وتوزيع القيم وفقاً لمبدأ المسـاواة ومقتضيات العدالة ( يحي، 1986 : 89 ).

يرى الباحث ومن خلال ما تقدم أن التنمية السياسية تعد من المسائل الضرورية الملحة لكل بلد حر يعيش باستقلال ويسعى نحو بناء ديمقراطي يقوم على التعددية السياسسية وتكوين نظام سياسي يستوعب كل القوى الوطنية، وإقامة مصالح جديدة قائمة على التوزيع العادل للثورات الوطنية والقيام بعملية البناء السياسي، وذلك عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع التي باستطاعتها المساهمة والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي والحفاظ على عملية تداول السلطة سلمياً، ولهذا فالتنمية تصبح عنصراً مهماً من عناصر وجود الديمقراطية وبناء الوحدة الوطنية وذلك لما لها من أثر في تحقيق الاستقرار السياسي.

## المطلب الثاني

## أثر التنمية في الاستقرار السياسي

أضحت حالة عدم الاستقرار السياسي أحد المكونات الأساسية للبيئة السياسية في معظم دول الشرق الأوسط، خاصة عقب موجات الثورات العربية، التي كانت بمثابة العنصر الفاعل والكاشف عن هذه الحالة، بعد أن ظهرت حالة عدم الاستقرار السياسي جراء التعقيدات المرافقة للمراحل الانتقالية في بعض الدول التي حدثت في الثورات، كما تفرعت عن عدم الاستقرار السياسي حالة عدم حسم الصراع السياسي على السلطة في بعضها الأخر، وهو ما أدي لتصاعد مقاربات متعددة للتكيف مع حالات عدم الاستقرار الممتد والتعايش مع عدم الأطمئنان واليقين السياسي باعتبارهما من أهم معطيات التفاعلات الإقليمية غير القابلة للتغير في الأمد القريب.

وبدا واضحاً أثر عمليات التنمية على الاستقرار السياسي وذلك من خلال ما يقدمه النظام السياسي من نشاطات تنموية أو مشاريع إصلاحية خلال أداء دوره في حكم البلاد بما ينعكس على ما يتم تحقيقه من استقرار السياسي في الدولة، حيث يمثل الاستقرار السياسي حالة التوازن الذي ينشده النظام والشعب معاً، هذا التوازن الذي لا بد أن يكون قائماً بين الأفراد والمجتمع عندما يتحقق الأمن لدى الطرفين. ويتم تجاوز حالة الخوف وتعم حالة اشباع الضرورات الحياتية، وكفالة الحرية والعدالة والمساواة في إدارة شؤون الأفراد بما يحقق السلام الاجتماعي. أما التنمية فهي لا تقف عند حد زيادة الدخل القومي، بل تتجاوزها لتحقق التنمية البشرية ومفرداتها التي تشتمل على

تنمية الموارد، وعدالة توزيعها، والحكم الرشيد في إدارة الشأن العام وهي بذلك من مقاصد العمارة التي أرادها الله: (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) [ سورة هود : 61 ] أي جعلكم عمارها.

بهذا الفهم المحيط للاستقرار والتنمية تظهر جلياً صلة الأمرين معاً وما بينهما من تداخل وآثار متبادلة، ففي التاريخ المعاصر هذا لا يتحقق الاستقرار المجتمعي إلا إذا توافرت الشروط الستة الآتية ( المهدي، 2013: 24 ):

1. إطار فكري يوازن بين الحرية وهوية المجتمع.
2. نظام حكم يقوم على شرعية تنظم العلاقة بين الحكام والمواطنين.
3. نظام اقتصادي يحقق الكفاية والعدل.
4. صيانة أمن المجتمع بوسائل تحترم حقوق الإنسان.
5. الاستعداد للدفاع عن الوطن.
6. القبول الدولي.

ويمكن قياس الاستقرار السياسي من خلال التعرف على مدى قدرة النظام السياسي في أي دولة، على جعل العلاقة بينه وبين أفراد الشعب تسير وفق مبادىء حقوق الإنسان وقيم الحريات العامة، واستثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي، ويعد من الطبيعي أن الأمم والشعوب تسعى لتحقيق الاستقرار السياسي، لأنه يُوفِّر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، ومفهوم الاستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات، ومن معايير الاستقرار السياسي ازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطية المقترنين بالاعتدال في المواقف والسلوكيات، واتخاذ مواقف أقل تشدداً وتوتراً من قبل الأطراف السياسية والمدنية ( العثماني، 2010: 8 ).

ولا يمكن للاستقرار السياسي أن يتم بمعزل عن أداء الدولة في مجالات التنمية الاقتصادية، والشرعية السياسية، وكفاءة الإدارة، ومدى القدرة على إدارة الصراعات القائمة، التعامل مع الأزمات، الاستقرار عامل متغير يعتمد على الإنجاز الفعلي، بهذا المعنى يصبح قيمة سياسية متذبذبة بين فسحة العدالة وضنك الظلم. ومما يمكن الإشاره إليه في هذا المجال أن الاستقرار السياسي في الأردن بقي متوازناً، يستوعب المراحل الصعبة، والفترات الحرجة، ينهض من جديد نحو أفق واعد، لا يحاول التضييق على القوى المطالبة بالإصلاح، ولا يقاوم أصحاب الحقوق، الدولة الأردنية أوجدت ضوابط سياسية للتداول السلمي للسلطات الثلاث، وأخرى اجتماعية حول عدالة اجتماعية لتوزيع العوائد والأعباء، وثالثة اقتصادية تعنى بأولوية المصالح العامة ومراعاة المصالح الخاصة، هذا أوجد مؤشرات للاستقرار السياسي، يقوم على عدم اللجوء للعنف، القدرة على التكيف مع المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حل الصراعات بالطرق الدستورية والقانونية ( الخالدي، 2014: 12).

وترتبط ديمومة الاستقرار السياسي من عدمه في أي دولة بثلاثة أسباب رئيسية هي:

أ. **صراعات النخب السياسية الحاكمة** : تظهر الصراعات من خلال عدة مؤشرات، تتمثل في: الثورات، والانقلابات العسكرية، وانهيار الحكومات الائتلافية، وإقالة شاغلي السلطة المركزيين، عقب إخفاقهم في إدارة أزمة معينة، مثل الهزائم العسكرية والأزمات الاقتصادية، وهو ما يُنتج تغييرات هيكلية فجائية ومستمرة، تقوّض دعائم الوحدات السياسية، والقواعد الحاكمة للتفاعلات المجتمعية البينية. الأمر الذي غالباً ما يكون مصحوباً بحالة من السيولة السياسية وعدم اليقين والغموض، ومن ثَمَّ عدم الاستقرار السياسي الممتد ( السيد، 2015: 22 ).

ب. **العلاقة بين الدولة والمجتمع** : إن الدولة كفاعل على الرغم من امتلاكها أدوات متعددة للتأثير، فإنها لا تستطيع منفردة إدارة المجتمع لوحدها وذلك لوجود عدد كبير من الفاعلين المجتمعيين الذين يؤثرون على قدرة الدولة على تحقيق الضبط الاجتماعي. حيث يؤكد "سيمون مارتن ليبست" أن الاستقرار السياسي يرتبط بوجود اقتناع شعبي بأن المؤسسات والقوانين السائدة هي الأكثر ملائمة للمجتمع، وأن الخضوع لتلك القوانين كفيل بتحقيق المصالح العامة، وحماية المجتمع من التهديدات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالنمو الاقتصادي المعزز للمارسة الديمقراطية، رغم أن البعض من الذين يتربعون على رأس السلطة في بعض دول العالم يروجون بأن الديمقراطية والنمو الاقتصادي لا يجتمعان في دولة فقيرة. لذلك فإن اختلال العلاقة – سواء في شكل تأزم أو توتر أو عداء – بين المجتمع والدولة، يُعيق الأخيرة عن تحقيق الضبط الاجتماعي، مما يوّلد حالة من عدم الاستقرار السياسي، التي تمتد طالما استمر هذا الاختلال. وينبع هذا الاختلال بالأساس من عدة عوامل، من أبرزها( داسكوبتا، 2008 : 213):

أولاً: تجلي البُعد الإكراهي في علاقة الدولة بالمجتمع، من خلال إفراط الدولة في استخدامها للقوة ضد المجتمع، وحجب الحريات السياسية والثقافية عنه.

ثانياً: فقدان الدولة لثقة المجتمع، نتيجة تراكم سياسات حكومية فشلت في تلبية الحد الأدنى من التوقعات المجتمعية.

ثالثاً: عدم قدرة الدولة على فهم الطبيعة الاثنية والثقافية للمجتمع، مما يُنتج سياسات طائفية تثير غضب المجتمع.

**ج. السيولة السياسية وانعدام اليقين** :قد تفشل الدولة في التعامل مع هذه الحالة، إمّا بسبب التداعيات غير المتوقعة التي قد تنجم عنها، أو بسبب "عدم اليقين" المرتبط بمساراتها، أو بسبب عدم ثبات الموقف وتطوره بصورة متسارعة إلى أزمة ضاغطة على صانعي القرار. ويُعبّر عن هذا بجلاء، سيطرة ما يعرف بتنظيم الدولة الاسلامية داعش على مناطق في شمال العراق، وإعلانها الخلافة الإسلامية في 10 حزيران 2014، في ظل انهيار غير متوقع لقوات الشرطة والجيش العراقية، وهو ما كان حدثاً مفاجئاً لصانعي القرار في العراق ودول الإقليم والدول الكبرى( السيد، 2015: 34 ).

ومن خلال ما سبق فإن السلوك السياسي لصانع القرار السياسي الأردني الملك عبد الله الثاني جعله يصبح متميزاً عن اقرانه في المنطقة وذلك لما يتمتع به من وضع اعتباري وشخصي جاء نتيجة طبيعية لما توفر له من شرعية في عدد من الجوانب التي منها الشرعية الدستورية، والشرعية الثورية (كقيادة للثورة العربية الكبرى)، والشرعية الدينية المتلازمة مع الشرعية التاريخية للعائلة الهاشمية ودورها على مستوى المملكة والوطن العربي، وهذا كله قد تزامن مع الإرادة السياسية القوية التي يتحلى بها الملك عبدالله الثاني تجاه التنمية والإصلاح السياسي وتطوير بنية النظام السياسي القائم، والذي جعله يتمسك بهذا السلوك على الرغم من ظروف الجوار الملتهب والأوضاع الاقتصادية السائدة في المنطقة والعالم، إلا أن الملك مضى قدماً في إجراءات الإصلاح السياسي في مختلف الجوانب، الأمر الذي منح الملك عبد الله الثاني تميزاً على كثير من القادة في المنطقة والعالم تتجسد فيما يتحلى به من صفات العقلانية والحكمة والوضوح في التعامل مع مفردات الإصلاح التي تمثل جزءاً أساسياً في عمليات التنمية السياسية.

لذلك فإن الشروع بعمليات التنمية يستوجب توافر عوامل الاستقرار السياسي، والمتمثلة بالآتي :

1. **درجة التكيف السياسي للنظام Political adaptation**: يعد التكيف السياسي للنظام من أكثر القضايا محورية وتلازماً مع كثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فهو عنصر مؤثر في جلب الاستثمار التجاري الخارجي المفضي لتحقيق تطور اقتصادي تستلزمه عمليات التنمية الشاملة وخصوصاً في المجال الاقتصادي، بما في ذلك القرار المتعلق بمكان الاستثمار، الاستقرار، واستقرار الحوكمة، والاستمرارية، والقدرة على التنبؤ. كما يعد العنصر الأساسي المكمل للاستقرار الذي بدوره يسهم في بناء المجتمعات وتشغيلها الفعال، مساءلة ومسؤولية جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع، وتدعم الديمقراطية من خلال تأسيس النظم الرقابية، فقد جاءت دراسة أعدها فريق مكون من ، جوزيف ت. سغلي، ومايكل م. اينشتاين، ومورتون هالبرين عام 2004، بالاستعانة ببيانات البنك الدولي للفترة (1961-2001). لتظهر أن متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي يبلغ 2.3 ٪ في الدول الديمقراطية مقابل 1.6 ٪ لأنظمة الحكم المطلق ( سغلي، 2004) .

وبهذا يصبح التكيف السياسي ممثلاً لمدى قدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية من أجل الاستمرار والبقاء، وهو كذلك صيرورة ترسيخ المعتقدات والقيم المتعلقة بالسلطة والانتماء للدولة، ولا يوجد نظام سياسي يكون قابلاً باستمرار الحياة السياسية دون ترسيخ الحد الأدنى من المعتقدات المشتركة المتعلقة بشرعية الحكم وأهمية تطابق قيم النظام مع قيم الناس، وعليه فإن بناء ثقافة سياسية كجزء من الثقافة العامة مرتكزة على الأبعاد المتعلقة بمعرفة مفردات النظام من دستور وقوانين وبنى وهياكل، ومعرفة رموز الدولة وتقديرها واحترامها، والقدرة على نقد أداء الحكومات أو تقييم الأداء، ويسعى التكيف إلى سيرورة تعبئة أو خلق الدعم الإيجابي للنظام والقائمين عليه،

والتكيف السليم يقود لبناء الخضوع للقوة المشروعة لدى المحكومين بما يؤدي لاحترام القانون والانصياع له مع توفر حالة الرضاء النفسـي، ويعمق هذا قيمة الانتماء للدولة وتعزيـز الاعتزاز الوطنـي ( المشاقبة، 2015: 14 )

2. **ارتفـاع درجـات الوعـي السياسـي لدى المواطن الأردني** : إن التغيرات السياسية التي حصلت في الأردن خلال العقدين الماضيين من زيادة في مستوى التعليم العام والتعليم العالي وتخفيض مستويات الأمية بشكل كبير، وازدياد وسائل الاتصال الجماهيري القادم من ثورة تكنولوجيا المعلومات كالإنترنت، وسائل الإعلام المختلفة، الإعلام الاجتماعي، المواقع الالكترونية، الفضائيات وغيرها.يضاف إلى ذلك التحول الديمقراطي السلمي وبناء منظومة قانونية ناظمة للحياة الديمقراطية بمختلف جوانبها وتأسيس هياكل جديدة ذات وظائف محددة، وبصورة نسبية ارتفاع مستوى الحرية، والمساواة، والعدالة، وسيادة القانوني والتي ساهمت في ارتفاع درجات المؤسسية في النظام، وارتفاع قدرته على التكيف والاحتواء، كل ذلك أدى إلى ارتفاع درجة الوعي السياسي لدى المواطن الأردني، أي أن الإدراك السياسي بالأحداث والقضايا على كافة الأصعدة ارتفع بدرجات عالية، وبذا أصبح الوعي السياسي لدى المواطن الأردني لديه كل المكونات الاجتماعية عاملاً أساسياً من عوامل الاستقرار السياسي والأمني للدولة ( مشاقبة2، 2015: 15 ) .

يرى الباحث أن فهم معطيات الواقع السياسي للحالة الأردنية لدى الأفراد كان مقبولاً على صعيد المعرفة التامة بالأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الدولة، وذلك نتيجة الشفافية المتبعة من قبل صانع القرار ومكاشفته لأفراد الشعب بحقيقة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لذلك كان تقبل الشعب نسبياً لارتفاع كلفة المستوى المعيشي، على الرغم من إدراك الشعب لواقع الغلاء والتضخم وتدني القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الصعبة، الأمر الذي جعله

يتحمل ويصبر على العديد من الاختلالات البنيوية في الإدارة من ضعف وتدني الإنجاز الإداري والبيروقراطية بإطارها السلبي، وازدياد الدين العام الخارجي، وتعايشه مع العديد من السلبيات في المجتمع والدولة من أجل الحفاظ على حالة الأمن والاستقرار في كافة أرجاء المملكة.

وفي المّجمل فإن صانع القرار السياسي ( الملك ) قد شرع بتبني سياسات التكيف مع الفراغ السياسي الذي يرتبط بصعود اتجاه الدولة لإعادة دمج واستيعاب التكوينات المجتمعية الوسيطة مثل القبائل والعشائر والحركات الدينية بهدف تحييد التوجهات المثيرة لعدم الاستقرار بالتوازي مع مسيرة الإصلاح وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتقويمها لتقوم بوظائفها بصورة أكثر كفاءة كي تحظي بالحد الأدنى من الرضاء الشعبي الذي يكفل لها البقاء وتحقيق هامش معقول من الاستقرار السياسي والأمني، وذلك من أجل تذليل المعوقات التي تواجه عملية التنمية والإصلاح السياسي في البلاد.

# الفصل الخامس

# الخاتمة

# مناقشة النتائج والتوصيات

# الفصل الخامس

## الخاتمة مناقشة النتائج والتوصيات

عديدة هي المهام والوظائف، التي ينبغي أن يقوم بها النظام السياسي في الدول النامية عامة والدول العربية خاصة بدراستها ووضع الحلول بشأنها في ضوء التطورات والمتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010، ويعدّ حقل التنمية من الحقول الأساسية التي ينبغي الوقوف عندها عبر التعرف على هذا المفهوم باعتباره من المفاهيم الحديثة التي أثارت جدلاً واسعاً لدى الباحثين في دلالاتها وافتراضاتها وذلك لتعدد التعريفات التي تناولت هذا المفهوم أو حاولت الاقتراب منه والاتفاق على تعريف واحد محدد له . وتكمن أهمية هذا المصطلح في الوقت الحالي لأنه يتناول العديد من الأسس والمرتكزات المهمة التي تدفع المجتمعات البشرية نحو الرقي والتقدم، وتحقيق التنمية المستدامة، وتدعيم قدرات النظام السياسي، والمشاركة السياسية.

ورغم تباين الرؤى والأفكار حول الأساليب الأنسب لكيفية التخلص من ظاهرة التخلف والتغلب على مظاهر هذه الظاهرة وتبعاتها، وما هي المناهج التي لا بد من اتباعها للوصول إلى التنمية عامة والتنمية السياسية خاصة من أجل القضاء على التخلف ومواكبة العالم المتقدم ، لكن هذا التباين سمح من جانب آخر لبروز مجموعة من للنظريات والمدارس الفكرية التي عالجت قضايا التنمية ومتطلباتها وشروطها. وقد حدث نوع من الاتفاق الواسع على مظاهر التخلف في دول العالم الثالث، لكن لا يوجد اتفاق مماثل على أسباب التخلف ونشأته وأسباب استمراره وطرق الخلاص منه.

لذلك تكمن أهمية دراسة التنمية السياسية في هذا الوقت بالذات لكونها تتزامن مع المستجدات والمتغيرات التي تشهدها الساحة العربية على وجه العموم وما تنتهجه السياسة الأردنية

من عمليات تنمية سياسية من عقد المؤتمرات واللقاءات لمعرفة دور المؤسسات السياسية في معالجة قضايا المواطنة والمرأة والمشاركة في اتخاذ القرار. كما تسمح دراسة هذا الموضوع المهم في كونه يفيد العاملين في هذا الحقل المهم من حقول علم السياسة، لوضع الحلول والمعالجات لكيفية التعامل مع الظواهر السلبية في المجتمع بغية اتخاذ القرار السياسي بشأنها، وذلك لا يتم إلا من خلال مناقشة أهداف التنمية ذات الأبعاد السياسية وغاياتها من تحقيق الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والشرعية، والتنشئة السياسية والثقافة السياسية، كمفاهيم تساعد في بناء دولة المؤسسات الحديثة مع الأخذ في الحسبان قيم المجتمع وذلك للانتقال بالحياة السياسية من إطارها الشكلي إلى ميدان الواقع والممارسة الحقيقية لعمليات التنمية السياسية في الأردن لتحقيق الاستقرار السياسي.

وإلى جانب ذلك فإن الشروع بعمليات التنمية يسهم في الوصول إلى فهم مبدأ المواطنة، وتجسيد مقتضياتها ومتطلباتها في الحياة الاجتماعية والسياسية وما يتطلب على المستوى العملي من جهود يفترض القيام بها والعمل من أجل تحقيقها للانعتاق من كل الدوائر والممارسات التي تحول دون الوصول إلى هذا المبدأ الجامع، الذي يؤكد على الحريةوالمساواة بصرف النظر عن الأصول العرقية والإثنية التي يتشكل منها المجتمع. وقد بدا أن العديد من المعطيات والتداعيات والتحديات أسهمت بشكل وبآخر في حصول تراخي الإرادة السياسية في الدول العربية تجاه هذه القيم، حتى وصل الحال إلى هذا المستوى من التدهور في الأوضاع وتقهقرها في مختلف المجالات والميادين، بحيث لم تعد شرائح مهمة من المجتمعات تشعر بإنسانيتها بعد أن ضاعت حقوقها أو جرى التلاعب بها في ضوء واقع سياسي واجتماعي مرير .

وقد قامت هذه الدراسة بتوضيح كثير من هذه المعاني أثناء العملية البحثية، مراعية حدودها، بعد أن تمكنت من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة في الفصول والمباحث والمطالب، من اثبات صحة فرضياتها، بعد أن قامت بالإجابة على الأسئلة الواردة فيها، مركزة على الآتي:

1. إن الجهات السياسية والثقافية في المملكة الأردنية الهاشمية سعت للبدء في بناء مشروع تنموي حضاري يهدف لتعميم النشاطات الثقافية من أجل إكساب الأفراد ثقافة سياسية يقصد منها تحقيق انتشار أفقي وعمودي (تخصصي) من خلال عمل الهيئات الثقافية، وهذا الأمر يفسَّر ارتفاع مستوى التعليم والثقافة في المجتمع الأردني في فئاته المتنوعة، ولأن مساحة الأردن صغيرة نسبياً، فقد أتاح هذا العامل التواصل بين أبناء البلد من المناطق المتعددة، وبالتالي الالتقاء حول أفكار وأهداف مشتركة.
2. إن المشاركة السياسية في دول العالم النامية ومنها المملكة الأردنية الهاشمية تخضع لحساب نسبي. فهي مشاركة جيدة على مستوى الطبقات الشعبية وضعيفة على مستوى الانتماء إلى الأحزاب السياسية، وتتفاوت بين المحافظات الأردنية بشكل واضح، وتتأثر هذه المشاركة بعوامل عديدة تظهر نتائجها من خلال مستوى الإقبال في النشاطات السياسية وأشكالها المتعددة في المملكة بشكل عام، إضافة إلى أسباب أخرى من مثل طبيعة المجتمع المحلي ذات التوجهات القبلية والعشائرية، وضعف خبرة افراد المجتمع في المشاركة السياسية.
3. إن الملك عبد الله الثاني شرع بعمليات التنمية في الأردن بعد أن وجد أنها أصبحت ضرورة تتطلبها المصلحة العامة في البلاد، وذلك لما لها من دور في تحقيق الاستقرار السياسي، الأمر الذي جعله يبدأ بعمليات بالإصلاح في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية. وذهب منهج الملك عبد الله الثاني

الإصلاحي باتجاه تحقيق التوازن داخل البلاد ضمن مبدأ التوازنات الاستراتيجية الإقليمية والدولية عندما تخوض الدول فيما بينها صراعات على مستويات عدة، سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية، وغيرها من المستويات، بعد أن سار الأردن في طريق الكيانات المستقلة التي تعقد تحالفاتها حين ترى مساحات الاتفاق بينها تفوق مساحات الاختلاف.

4. تواجه المشاركة السياسية في أغلب الدول النامية ومنها الدول العربية على وجه الخصوص معوقات عديدة، لعل من أبرز المعوقات التقليدية تلك المتصلة بالأبعاد السياسية وهي : طبيعة النظام السياسي، ونظام الحكم، والعلاقة بين السلطات، والبرلمان، والأبعاد الدستورية والقانونية، وكل ما يتعلق بالنظام الانتخابي وإدارة العملية الانتخابية وتنظيم الحقوق السياسية، والأبعاد الاجتماعية المرتبطة بالدين والنوع والعمل والعمر، والأبعاد الاقتصادية التي تتصل بالدخل، ومستوى المعيشة، واالعمل ونسبة البطالة، وأخيراً الأبعاد الثقافية المتعلقة بالمعتقدات والثوابت والأنساق الفكرية والأطر والأبنية التربوية.

5. أوجدت العولمة مجموعة من المعوقات الاجتماعية التي دفعت النظم السياسية في أغلب دول العالم للعمل من خلال مجموعة من المؤسسات الرسمية، التشريعية والتنفيذية والقضائية، حيث تعكس العلاقة بين تلك المؤسسات الكيفية التي يمكن للنظام السياسي من أداء وظائفه وصنع سياساته العامة، بغية مواجهة تلك المعوقات.

## النتائج

توصلّت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أكدت الفعاليات السياسية الرسمية وغير الرسمية في المملكة الأردنية الهاشمية أن الشروع بعمليات التنمية يمثل مطلباً شعبياً وليس صراعاً بين قوى المعارضة والحكومات المتعاقبة بمعزل عن الحالة الشعبية كما يحاول البعض تصويره، مع الإقرار بأن النخب المعارضة تمثل في النهاية أحد أبرز الأصوات الداعية لهذا المطلب الشعبي والتوجهات العامة في البلاد. الأمر الذي فرض على إدارة الدولة اتباع منهجية جديدة في مسيرة الإصلاح والتنمية، ورغم تعالي بعض الأصوات بأن الوضع الاقتصادي الصعب الذي يمر به الشعب يتطلب أن يحظى الإصلاح بأولوية مطلقة، رأت أصوات أخرى أن الإصلاح الاقتصادي يلزمه في البداية توفر إرادة سياسية وإصلاح سياسي حتى يتحقق الإصلاح الشامل.
2. تؤدي الثقافة السياسية دوراً مهماً في عملية بناء الدولة وتنميتها، إذ تمثل نسقاً متبادلاً بين النظام السياسي والمجتمع ، فعلى الرغم من أن تلك العملية تجري بتخطيط واعٍ ومقصود من النظام السياسي وتهدف في الأساس إلى تكوين وحدة مجتمعية حول الكيان الذي تقوم عليه، إلا أن المجتمع يسهم في هذه العملية عبر صياغة المدخلات، ويقوم النظام بصوغ المخرجات ؛ لذا فإن مسؤولية النظام تتطلب منه عدم اغفال القاعدة المجتمعية التي ترتكز أركانه فوقها ولا عن بنيتها الفكرية والثقافية التي تؤدي دوراً هاماً في صوغ المدخلات، ومن ثم التفاعل والاستجابة للمخرجات .

3. شهد الأردن منذ تولي الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية عام 1999 الشروع بعمليات التنمية والإصلاح واجراء التغييرات وإحداث التطورات في الحياة السياسية، بحيث مثلت هذه التطورات تغيراً شمولياً في منهجية النظام السياسي وأليات العمل في مرحلة حكم جديدة كان الهدف منها تلافي السلبيات السابقة وإعادة البناء بشكل إيجابي جديد. وقد تطلبت عملية التغيير السياسي في الأردن جهوداً مضنية من السلطة التنفيذية برئاسة الملك عبد الله الثاني الذي لم يتوان ابداً في مساعيه للوصول إلى التغيير المؤسسي عبر عمليات الإصلاح الذي كما يعرفه البعض يعني أولاً إزالة الفساد، وإعادة الأمور إلى وجه الصواب.

4. واجهت الحكومات المتعاقبة في المملكة الأردنية الهاشمية تحديات سياسية واجتماعية عديدة، فرضت توفير نوع كاف من الاستقرار السياسي، رغم أن تلك الحكومات قد تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، لذلك فإن الديمقراطية التي ينادي بها النظام السياسي الأردني لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، وإنما من خلال العمل الفعلي للسلطة مع الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص لكافة إفراد المجتمع دون تمييز.

## التوصيات

استناداً إلى ما جاء في النتائج، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. العمل على تأسيس قاعدة كبرى من عمليات التنمية السياسية من أجل تعميق متواصل للسلوك الديمقراطي في مختلف مجالات الحياة في المملكة الأردنية الهاشمية.
2. خلق ذهنية جديدة قوامها الديمقراطية والانفتاح والتواصل مع الآخر واحترام الآراء والتعبيرات المتعددة، وفسح المجال للحوار المتعدد والمفتوح على كل القضايا والأمور للوصول إلى نهاياته المنطقية.
3. إرساء قواعد وتقاليد السلوك الديمقراطي في الواقع السياسي العملي المحلي وفي مختلف الدوائر.
4. استعياب الفرص المتوفرة، ومواجهة المعوقات الضخمة التي تعترض عمليات التنمية السياسية، بما يجعل الدولة قادرة على خلق سلوك ديمقراطي لكل مواطنيها.
5. العمل على جعل المجتمع متحداً مع تنوعه ومتوافقاً مع اختلافه ومتصالحاً مع نفسه، دون أن يعني هذا الجمود والترهل.

# المراجع

## الوثائق


- وثيقة قانون إشهار الذمة المالية رقم 54 لسنة 2006.
- وثيقة رسالة الملك عبد الله الثاني لرئيس الوزراء الأسبق عون الخصاونة في نيسان 2012.
- وثيقة قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم 11 لسنة 2012.
- وثيقة قانون المحكمة الدستورية رقم 15 لسنة 2012.
- وثيقة قانون الاحزاب رقم 39 لسنة 2015.


### التقارير والمقابلات


- *التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية*.( 2013 ). الهيئة المستقلة للانتخاب الأردنية.
- *ملامح المشاركة السياسية في الإمارات العربية المتحدة* . ( 2010 ). تقديم، أبو ظبي، وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي.


## الكتب العربية


- إبراهيم، سعد الدين. ( 1987 ). *مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية*، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو عامود، محمد سعد. ( 2008 ). *النظم السياسية في ظل العولمة*، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- أحمد، أحمد يوسف ونيفين مسعد. ( تحرير )(2013). حال الأمة العربية 2012-2013 مساقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة، *بيروت، مركز دراسات الوحدى العربية.*
- الأسود، صادق. ( 1988 ). *محاضرات في التنمية السياسية* ، بغداد، جامعة بغداد.

- الأسود1، صادق. ( 1990 ). *علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده*، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- الأسود2، صادق. ( 1990 ). *الرأي العام والإعلام*، بغداد، مطبعة التوجيه المعنوي.
- البغدادي، عبد السلام إبراهيم. ( 1993 ). *الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا*، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية .
- البغدادي، عبد السلام إبراهيم. ( 1993 ). *الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا*، بيروت، سلسلة اطورحات الدكتوراه، عدد (23)، مركز دراسات الوحدة العربية .
- تودارو ، ميشيل ( د . ت ) *. التنمية الاقتصادية* ، الرياض ، تعريب ومراجعة : محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ، دار المريخ للنشر.
- الحبيب، فهد إبراهيم. ( 2010 ). *الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة*، مركز آفاق للدراسات والبحوث.
- حزام، خميس. (2003 ). *إشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية* ، سلسلة أطروحات دكتوراه ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- خليل، حسن. العولمة بوصفها مدخلاً إلى الأزمة المالية العالمية.. التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، *مجلة عالم الفكر*، الكويت، العدد (42)، أبريل/يوليو (2014)، ص ( 27– 52) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- داسكوبتا، بارثا. ( 2008 ). *علم الاقتصاد مقدمة مختصرة جداً*، الرياض، العبيكان للأبحاث والتطوير، ترجمة : خضر الأحمد.
- دورتي، جيمس وروبرت بالتسغراف. ( 1985 ). *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، بيروت، ترجمة : وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

- ربيع، حامد ( 1975 ). *النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية*، القاهرة، معهد البحوث الدراسات العربية.
- الرمضاني، مازن ( 1991). *السياسة الخارجية، دراسة نظرية*، بغداد، مطبعة دار الحكمة.
- الزعبي، باسم. ( 2015 ). *الهيئات الثقافية في الأردن الواقع والتحديات*، وزارة الثقافة الأردنية.
- السلمي، علي ( 1971 ). *العلوم السلوكية في التطبيق الإداري*، القاهرة، دار المعارف.
- السيد، محمد محمود. ( 2015 ). *استراتيجيات الاحتواء: كيف يمكن التكيف مع حالات عد الاستقرار السياسي*، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية.
- السيد ، مصطفى كامل ( 1993 ) . *التنمية بالمشاركة المشروع كنموذج*، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والسياسية، جامعة القاهرة .
- سيف، إبراهيم. ( 2013 ) . *العلاقة بين الانتقال الديمقراطي وتحقيق التنمية في الدول العربية*، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات .
- شبلي، سعد شاكر. ( 2016 ). *التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في الدول العربية*، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.
- الصبيحي ، أحمد شكر ( 2000 ) . *مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي* ، بيروت ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ( 37 ) ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- الطراح ، علي. الأبعاد الاجتماعية للعولمة وتأثيرها في دور المرأة الخليجية، القاهرة ، **مجلة كلية الآداب** ، المجلد 60، العدد 4 ،أكتوبر( 2000 ) ، ص ( 332 ) ، كلية الآداب جامعة القاهرة .

- عارف، نصر محمد. ( 2001 ). نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة، في: هيجوت، ريتشارد، *نظرية التنمية السياسية*، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية عمان، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد .

- عامر، غالب. ( 2007 ). *التحول الديمقراطي والدولة الحديثة*، دمشق، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.

- العاني، حسان محمد شفيق. ( 1986 ). *الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي*، بغداد، مطبعة جامعة بغداد.

- عبد الجبار، فالح. ( 2015 ). *الربيع العربي من صيرورات بناء الأمة*، بغداد، مؤسسة الحوار الإنساني ( بيت السلام).

- عبد الغفار، عادل ( 2009 ). *الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية واستشرافية*، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

- عبد الله، بسيوني عبد الغني. ( 1997 ). *النظم السياسية و القانون الدستوري*، الإسكندرية، منشأة المعارف.

- عبد الله، ثناء فؤاد. ( 1997 ). *آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- عبد الله، ثناء فؤاد. ( 2001 ). *الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- العتوم، أحمد ( 2013 ). مفهوم التنمية السياسية، عمان، المعهد العربي للبحوث والدراسات.

- عصفور، جابر ( 2001 ). *ضد التعصب*، بيروت، المركز الثقافي العربي.

- علي، خالد أسماعيل ( 1969 ). *علاقات إسرائيل بالدول النامية* ، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام.
- عليوة، السيد ( 1987 ). *صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة* ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- غليون، برهان. ( 2003 ). *المحنة العربية (الدولة ضد الأمة)*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الفالح ، متروك ( 2002 ) . *المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني* ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية.
- قبلان، بشار محمود (2005). *اثر سياسيات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية*، أربد، جامعة اليرموك.
- كوثراني، وجيه. ( 2013 ). المقدمة في : كوثراني، وجيه وآخرون، *أزمة الدولة في الوطن العربي*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- كوفالزون، كيللي. ( 1978 ). *المادية التاريخية*، دمشق ، دار الجماهير ، تعريب احمد داود.
- لبيب، الطاهر. ( 2012 ). مقدمة، في : بلقزيز، عبد الإله ( تحرير )، *الربيع العربي .. إلى اين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- لورنر، دانيال ( 1958 ). *زوال المجتمع التقليدي*، فري بريس.
- محفوظ، محمد. ( 2004 ). *الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني وطناً للعيش المشترك*، بيروت، المركز الثقافي العربي.

- محفوظ، محمد.( 2004 ). *الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني وطناً للعيش المشترك*، بيروت، المركز الثقافي العربي.
- *مسيرة الإصلاح في الإردن*.(2012). الصالون السياسي الرابع المنعقد بتاريخ 9/16/ 2012، في مركز دراسات الشرق الأوسط.
- المشاط، عبد المنعم ( 1988 ). *التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا*، العين، مركز العين للإعلان والتوزيع.
- المشاقبة ، أمين ( 2005 ) . الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية ، في : المشاقبة ، أمين وشملان العيسى (تحرير) ، ***الإصلاحات السياسية في العالم العربي*** ، أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة المنعقدة في ( 25–26 ) ديسمبر ، الكويت ، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية – جامعة الكويت.
- المشهداني، محمد كاظم. ( 1991 ). ،*النظم السياسية*، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، كلية القانون.
- مصالحة، محمد وفيصل الرفوع. (2004). *التنمية السياسية المفهوم والمكونات والأطراف المشاركة*، عمان ، ندوة التنمية السياسية في الأردن، منشورات جمعية العلوم السياسية في الأردن.
- المصري، منذر واصف ( 2005 ). *قواعد وآفاق التحديث في الأردن* ، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان.
- معوض ، جلال عبد ( 1983 ) . *أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث*، في : علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز

دراسات الوحدة العربية وهبان، احمد. ( 2007 ). *التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث*، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

- مقلد، اسماعيل صبري ( 1971 ). *العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات*، الكويت، جامعة الكويت.
- المنوفي، كمال. ( 1980 ). *الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية*، بيروت، دار ابن خلدون.
- مهنا، أمين. ( 1988 ). *التحديث والاستقرار السياسي في الأردن*، عمان، دار الجيل.
- مهنا، محمد نصر. (1998 ). *النظرية السياسية والسياسة المقارنة تحليل لخبرات مجموعة من الدول المختارة*، الأسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
- الموند، جابريل، جي وبنجهام باول الابن. ( 1998). *السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر*، ترجمة، هشام عبد اللّه، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.
- الموند، جابرييل وبنجهام باول. ( 1980 ). *السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية*، القاهرة ، دار الطباعة القومية، ترجمة احمد عناني.
- النجار، غانم (2003). *مسيرة الديمقراطية في الخليج العربي والمنطقة العربية وآفاق المستقبل*، الكويت، ندوة التحولات الدولية الراهنة مهرجان القرين 5–7 يناير.
- نعمة، كاظم هاشم ( 1972 ). *العلاقات الدولية*، الموصل، مؤسسة دار الكاتب.
- النقرش، عبد الله وآخرون ( 2005 ). *محددات التنمية السياسية في الأردن دراسة مسحية إحصائية تحليلية مقدمة لوزارة التنمية السياسية*، عمان.
- هلال، علي الدين. (1978). *نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية*، الإسكندرية، الهيئة العامة للكتاب .

- هنتتنغتون، صاموئيل. ( 1993 ). *النظام السياسي لمجتمعات متغيرة*، بيروت ، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي.
- هنتنغتون ، صاموئيل. ( 1993 ). *الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*، القاهرة ، ترجمة د. عبد الوهاب علوب, القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، دار سعاد الصباح.
- هيجوت، ريتشارد. ( 2001 ) *نظرية التنمية السياسية*، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد.
- هيجوت، ريتشارد. ( 2001 ). *نظرية التنمية السياسية*، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، ط1، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية.
- الوزني، خالد واصف. الاقتصاد الأردني في ظل الأوضاع الراهنة، *صحيفة العرب اليوم*.
- ولد أباه، السيد. (2004). *عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكالات الفكرية الإستراتيجية*، بيروت، الدار العربية للعلوم.
- ياسين، السيد. ( 1999 ). *العولمة والطريق الثالث*، القاهرة، دار ميريت.
- الياسين، علاء أحمد ( 2006 ). *السيرة السياسية قراءة في أصول نشأة النظم والفكر السياسي وتطورهما*، عمان، مطابع الرأي المؤسسة الصحفية الأردنية.
- يونس، بدري. ( 2000 ). *العولمة وقضايا الاقتصاد السياسي*، بيروت، دار الفارابي.


- يونس، بدري. ( 2000 ). *العولمة وقضايا الاقتصاد السياسي*، بيروت، دار الفارابي.


**ثانيا : الدوريات**

- حسين، عدنان السيد.( 2013، شتاء- خريف ). أين العقلانية في مواجهة الصوملة، بيروت، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العددان (39-40) ، ، ص (4-5)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الخطيب عمر إبراهيم. ( 1982، خزيران ). " التنمية والمشاركة السياسية في أقطار الخليج العربي" بيروت ، *مجلة المستقبل العربي*، (40)، (18–23)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- خليفة، علي. المواطنية مسارات الدولة: دراسة تحليلية نقدية للعلاقة بين المواطنية والدولة، بيروت، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العددان ( 39-40)، صيف- خريف ( 2013 ) ، ص (9- 27) ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- دياب، أحمد. ( 2015، أبريل ).المركزيات الحضارية، القاهرة، *مجلة الديمقراطية* ، السنة السادسة عشرة، (58)، 59–64، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- ربيع، عمرو هاشم. ( 2015، أبريل). محددات المشاركة في الانتخابات المصرية، القاهرة، *مجلة الديمقراطية* ، السنة السادسة عشرة، (58)، 105–109، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- السيد، شوقي. ( 2015، أكتوبر ). سلطة التشريع عند غياب البرلمان، القاهرة، *مجلة الديمقراطية*، السنة الخامسة عشرة، (60)، 108–112، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- السيد، مصطفى كامل. ( 2014، أكتوبر ).الديمقراطية والدولة، القاهرة، *مجلة الديمقراطية*، السنة الرابعة عشرة، (56)، 10–17، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- العيسة ، سفيان ( 2007 ) . إعادة النظر في الإصلاح الاقتصادي في الأردن: مواجهة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية، *أوراق كارنيغي ، سلسلة الشرق الأوسط* ، واشنطن، العدد 4 ، آب ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي .
- مجيد، حسام الدين علي. ( 2013، صيف-خريف). تجربة بناء الدولة – الأمة وأثرها في مستقبل الهوية الأمريكية، بيروت، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العددان 39-40، 120- 140، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مصطفى، نادية ( 1986، خريف ). حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، الكويت، *مجلة العلوم الاجتماعية*، 14(3)، 22-23، جامعة الكويت.
- الندوي، محسن ( 2009). مشاركة الشباب في الحياة السياسية ودورها في تحصين كرامة الإنسان، *الحوار المتمدن*، العدد: 2597.
- الدلال، سامي محمد صالح. ( 2014، أبريل ). التوازنات الاستراتيجية وأثرها في حسم الصراعات، الرياض، *مجلة البيان*، السنة التاسعة والعشرون، (322)، 66-76.
- السيد، مصطفى كامل. ( 2014، أكتوبر ).الديمقراطية والدولة، القاهرة، *مجلة الديمقراطية*، السنة السادسة عشرة، (56)، 10-17، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- شميتر، فيليب ونادين سيكا. ( 2016، يناير ). طرفا عملية التحول الديمقراطي وتأثيراتهما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، القاهرة، *مجلة الديمقراطية*، السنة السادسة عشرة، (61)، 10-23، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- صيام، أحمد زكريا. ( 2014، ربيع ). أثر التضخم الاقتصادي في الأردن وانعكاساته على المواطن الأردني، عمان، *مجلة دراسات شرق أوسطية*، السنة 18، (67)، 121-131، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- علي، خالد حنفي. ( 2013، يوليو ). المربع صفر: البيئة الانتقالية المحفزة على العنف بعد الثورات، القاهرة، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية *مجلة السياسة الدولية*، 48 ( 193 )، 3-4، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية.
- مختار، أمل.( 2013، أكتوبر). المنظور التكاملي: مناهج الإصلاح المؤسسي في مراحل التغيير السياسي، القاهرة، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية *مجلة السياسة الدولية*، 48 ( 194 )، 17-22، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية.
- هيرميت, جي. ( 1991، مايو ). هل هو عصر الديمقراطية؟ القاهرة ، ترجمة سعاد الطويل، *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*، (128)، 10-15، مركز مطبوعات اليونسكو.
- يحي ، عبد المتجلي ( 1986، كانون الأول)، التنمية السياسية في العالم الثالث، *مجلة الباحث العربي*، (9)، 75-79.
- عادل محمد القيار. ( 2005 ، كانون الثاني ). الانتخابات... لماذا، بغداد ، *سلسلة الثقافة الديمقراطية*، 3 (3)، دار الشؤون الثقافية العامة.
- عبيد، هناء.( 2014، أكتوبر). الدولة طوق النجاة: هل تدفع الديمقراطية الثمن ؟ القاهرة، *مجلة الديمقراطية*، العدد ( 56 )، 6-7، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية.

- علي، خالد حنفي. ( 2013، أكتوبر). انحراف المسار: أنماط العدالة المنقوصة والانتقال الديمقراطي الهش، القاهرة، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية *مجلة السياسة الدولية*، 48 ( 194 )، 3–4، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية.
- علوان، حسين. ( 2005، كانون الثاني ). التكيف الدستوري للانتخابات، *المجلة العراقية للعلوم السياسية*، 1(1)، الجمعية العراقية للعلوم السياسية.
- يسري، العزباوي.( 2015، أبريل). التمثيل المتوقع للفئات المهمشة في برلمان 2015، القاهرة، *مجلة الديمقراطية*، العدد ( 58 )، 110–117، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية.
- محمد ، وليد سالم. ( 2014 شتاء– ربيع ) . الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والأليات، بيروت، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العددان (41-42)، ص( 121 -136)، الجمعية العربية للعلوم السياسية.
- يحيى، كارم . ( 2016، يناير ). الدور السياسي للمجتمع المدني التونسي دراسة حالة الاتحاد العام للشغل، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، 51(203)، 22– 32 ، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية.
- سليمان، رائد نايف. ( 2009، 22 آذار). الاستقرار السياسي ومؤشراته، *الحوار المتمدن*، (1592).
- الصائغ، يوسف. ( 1994، تموز/آب ). التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل، عمان، *مجلة المنتدى*، منتدى الفكر العربي، 9( 106– 107)، 3.
- ناجي، عزو محمد. (2008، 12 شباط). مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، *الحوار المتمدن*، ( 2189).

**ثالثا : الرسائل الجامعية**


- السعيدين، ضيف الله سعد.( 2007 ). *الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني بن الحسين وأثره على الإصلاح والتحديث في الأردن 1999-2005* ، المفرق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت .
- الخلايلة، هشام سلمان.( 2013 ). *أثر الإصلاح السياسي في عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (2001 – 2012)*، عمان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط.
- خليل، محمد صبري حسن. ( 2005 ). *دور البرلمان والأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن ( 1989-2004 )*. عمان، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية.
- الصرايرة، علي جميل. ( 2007 ). *معوقات التنمية السياسية في الأردن : دراسة ميدانية في لواء المزار الجنوبي*، رسالة ماجستير غير منشورة ، عمان، الجامعة الأردنية.
- العلوي، المعتصم بالله. ( 2009 ). *الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي من 1970–2009*، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط .
- قبلان، بشار محمد ( 2005 ). *أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية*، رسالة ماجستير غير منشورة، أربد، جامعة اليرموك . المؤتمرات والندوات


**الصحف**

- بني سلامة، محمد تركي. ( 2009، 4 كانون أول ). الديمقراطية: مفهومها أنوعها شروطها، *جريدة السوسنة الأردنية* .

- جريدة السجل الأردنية (2010، 1 شباط ). *الإصلاح الاقتصادي في الأردن: الدولة السوق والعكس* ، عمان ، شركة المدى للصافة والنشر .

- الخالدي، علي سلامة. ( 2014، 8 تموز). مرتكزات الأمن الوطني والاستقرار السياسي في الإردن، عمان ، *جريدة الدستور الأردنية.*

- سغلي ، جوزيف ت.وآخرون. ( 2005، 14 آذار). لماذا تتفوق الديمقراطيات، *جريدة المدى*، العدد ( 340 ).

- العثماني، سعد الدين. ( 2010، 5 نوفمبر). الوسطية في الاستقرار السياسي، القاهرة، *جريدة الوسط المصرية*، العدد (2982)، حزب الوسط المصري.

- محفوظ، محمد. ( 2013 ). العرب وأوليات الثقافة السياسية، الرياض، *صحيفة الرياض*، مؤسسة اليمامة الصحفية.

- المشاقبة، أمين. ( 2015، 24 آيار ). عوامل الاستقرار السياسي في الأردن، عمان، *جريدة الرأي الأردنية*.

- مشاقبة2، أمين. ( 2015، 27 نيسان ). الوعي السياسي لدى المواطن الأردني عامل جديد من عوامل الاستقرار السياسي، عمان، *جريدة الدستور الأردنية*، العدد 17160.

- وريكات، أمين ( 2014، 18 شباط ). جلسة حوارية نظمتها شبكة الشباب الأردنيين المدافعين عن حقوق الإنسان مع أمين عام وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ، *جريدة الرأي الأردنية*.

## المواقع الإلكترونية


- فهمي، أشرف.(2010، 5 نوفمبر) . *الاستقرار السياسي من منظور الوسطية*، حزب الوسط المصري، استردت في 11 تشرين الأول ، 2015 من الموقع الإلكتروني:

http://www.alwasatnews.com/2982/news/read/496687/1.html

- مجلس النواب ، *المملكة الأردنية الهاشمية ، تقرير عن المجلس الحالي* ، الموقع الإلكتروني الرسمي لمجلس النواب : http://www.representatives.jo

- المعايطة، سامي. ( 2015، 2 شباط). *مسار الملك الإصلاحي للعقد الأخير «دراسة تحليلية»*، استردت بتاريخ 2016/1/25 ، من جفرا نيوز الموقع الإلكتروني:

http://www.jfranews.com.jo/more-103379-20 -

- منينة، آيات. ( 2013 ، 10 أكتوبر ). *المشاركة السياسية في ليبيا التحديات الراهنة وآفاق المستقبل*، منتدى فكرة، استردت بتاريخ 2016/2/2 من الموقع الإلكتروني:

.http://fikraforum.org/?p=3886&lang=ar

- المهدي، الصادق. ( 2013، 28 سبتمبر). *دور الوسطية في الاستقرار والتنمية في العالم العربي والإسلامي*، استردت بتاريخ 2016/1/29، من المنتدى العالمي للوسطية الموقع:

http://www.wasatyea.net/?q=content/%D8%AF%D9%88%D8%B1-


## المراجع الأجنبية


- Almond, Gabriel A. & Sidney Verba (1963). *The Civic Culture: Political Attitudes & Democracy in Five Nations* , Princeton, Princeton University Press.

- Almond, Gabriel A. and G. Bingham Powell Jr. (1966) .*Comparative Politics: A Developmental Approach*, Boston Little, Brown Company.
- Bahgat, Korany, (1994). *Arab Democratization: A Poor Cousin*, Political Science and Politics, Cairo.
- Beitz, Charles (1988, spring). Recent International Thought, *International Journal*.
- Castells, Manuel .(1996). *The Rise of the Network Society: The Information Age: Economy, Society and Culture*, Information Age Series, Oxford: Black wells.
- Choucair, Julia. Illusive Reform: Jordan's Stubborn Stability, *Middle East Series*, Carnegie Paper s, N: 76, December 2006.
- Coplin, William D. (1971). *Introduction to International Politics: Atheertieal overview* , Chicago: Markham publishing company.
- David, Fromkin (2001). *A Peace to End All Peace. The Fill of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East*, London, Holt and Company.
- Dawson, Richard E. & Kenneth Prewitt (1969). *Political Socialization*, Boston, Little Brown & Company.
- Easton, David & Jack Dennis (1967). The Child,s Acquisition of Regime Norms: Political Efficacy, *The American Political Science Review*, Vol, LXI, March.
- Easton, David (1965). *A system Analysis of Political Life*, New York, Wiley.
- Global Conflict Tracker (2015). *Political Instability in Jordan*.
- Hirschman, A.O. (1975). Policy Making and Policy Analysis in Latin America: a Return Journey, *Policy Science*, 6 (4): 385-402.

- Huntington Samaual, P. and John M. Nelson (1976). ***No easy, politic participation in developing countries***, Harvard, university press, U.S.A
- Huntington, Samuel. (2006) .*Political Order in Changing Societies*, Yale University Press.
- Hyman, Herbert (1959). *A Study in the Psychology Behavior*, Glencoe: The Free Press.
- Jaros, Dean (1972). *Socialization to Politics*, London, Thomas Nelson& Sons Ltd.
- Lerner, Daniel (2011). *The Production of Modernization: Mass Media, and The Passing of Traditional Society*, Temple University Press.
- Lucian, Pye, W. (1972). *Aspects of Political Development*, Amerined.
- Mamadouh, Virginie (1997). Political Culture: A Typology Grounded on Culture Theory, *Geo Journal* , vol. 43.
- Mitchell, William C. (1970).The American Polity, New York, The Free Press.
- Richter & waters (1991). *Attachment and socialization: The positive side of social influence*. In Lewis, m, & (EDS) social influences and socialization in infancy. (pp.185-214)NY: plenum press.
- Rosenbaum, Walter A. (1975). *Political Culture*, London, Thomas Nelson & Sons Ltd.
- Satloff, Robert& David Schenker (2013). *Political Instability in Jordan*, Washington, Council on Foreign Relations Press, Washington Institute for Near East Policy.
- Snyder, Richard (1958). *Decision-making A approach to the study of politics, ed*, Roland Young Evanston: Northwest University Press.

- Sullivan, Michael, P. (1976). *International Relations: Theories and Evidence*, Englewood cliffs, New Jersey: Pentic, Hall.
- Thomas, Carother(1999). *Aiding Democracy aboard: A Learning Curve*, Carnegie Endowment for International Peace, Washington. C.
- Tibi, Bassam (1991). *The Simultaneity for the Un simultaneous*, London.